

الشركة الوطنية للطباعة

شركة مساهمة مصرية

القوائم المالية المجمعة

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
وكذا تقرير مراقب الحسابات عليها



صالح وبرسوم وعبد العزيز

أبراج نايل سيتى - البرج الجنوبي

٢٠٠٥ كورنيش النيل - الدور السادس

رملة بولاق - القاهرة ١١٢٢١

ج.م.ع

تليفون : ٠٩ ١٩٩ ٢٢٤٦ (٢) ٢٠+

تقرير مراقب الحسابات

إلى السادة / مساهمى الشركة الوطنية للطباعة - شركة مساهمة مصرية

تقرير عن القوائم المالية المجمعة

راجعنا القوائم المالية المجمعة المرفقة للشركة الوطنية للطباعة - شركة مساهمة مصرية - والمتمثلة فى قائمة المركز المالى المجموع فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ وكذا القوائم المجمعة للأرباح والخسائر والدخل الشامل والتغير فى حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية فى ذلك التاريخ ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية المجمعة

هذه القوائم المالية المجمعة مسئولية إدارة الشركة، فالإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية المجمعة عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين المصرية السارية، وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض القوائم المالية المجمعة عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسئولية اختيار السياسات المحاسبية الملزمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملزمة للظروف.

مسئولية مراقب الحسابات

تتخصص مسئوليتنا فى إبداء الرأي على هذه القوائم المالية المجمعة فى ضوء مراجعتنا لها، وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفى ضوء القوانين المصرية السارية، وتتطلب هذه المعايير تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية المجمعة خالية من أية أخطاء هامة ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات فى القوائم المالية وتعتمد الإجراءات التى تم اختيارها على الحكم المهنى لمراقب الحسابات ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر فى القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ ولدى تقييم هذه المخاطر يضع مراقب الحسابات فى اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأى على كفاءة الرقابة الداخلية فى المنشأة، وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التى أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذى قدمت به القوائم المالية.

وأننا نرى أن أدلة المراجعة التى قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية المجمعة.



Saleh, Barsoum & Abdel Aziz

Grant Thornton

الرأى

ومن رأينا أن القوائم المالية المجمعة المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح، في جميع جوانبها الهامة، عن المركز المالي المجمع للشركة الوطنية للطباعة- شركة مساهمة مصرية - في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، وعن أدائها المالي المجمع وتدفقاتها النقدية المجمعة عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية و في ضوء القوانين واللوائح المصرية.

القاهرة في: ١٤ أبريل ٢٠٢٥



كامل مجدى صالح
م.م.م رقم ٨٥١٠
زميل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية
زميل مجمع المحاسبين القانونيين بالانجلترا وويلز

الشركة الوطنية للطباعة
شركة مساهمة مصرية
قائمة المركز المالي المجمعة
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	إيضاح رقم	الأصول
جنيه مصري	جنيه مصري		الأصول غير المتداولة
١ ٧٩٦ ٣٣١ ٢٦٣	٢ ٠٣٨ ٥٩٥ ٧٣٤	(٦)	الأصول الثابتة (بالصافي)
٣٣ ٩١٦ ٥٤١	٢١٧ ١٦٨ ٢١٥	(٧)	مشتريات تحت التنفيذ
١ ١٠٠ ٠٠٠	--	(٨)	إستثمارات في شركات شقيقة (بالصافي)
٢٩١ ٣٩٦ ٩٨٨	٢٩١ ٣٩٦ ٩٨٨	(٢٧)	إستثمارات عقارية (بالقيمة العادلة)
١٥ ٧٥٦ ٧١٥	٢ ٦١٥ ١٢٢	(٢٢)	أصول ضريبية مؤجلة
٢ ١٣٨ ٥٠١ ٥٠٧	٢ ٥٤٩ ٧٧٦ ٠٥٩		إجمالي الأصول غير متداولة
			الأصول المتداولة
٩٥٥ ٠٢٠ ٦٧٣	١ ٤٩٣ ١١٠ ٣٣٣	(١٠)	المخزون (بالصافي)
١٦٠ ٢٧٥	٦٣٨ ٨٨٤		الإعتمادات المستندية
١ ٢٣٤ ٣٨٦ ٩١١	١ ٥٦٠ ١٣٠ ٨١٠	(١١)	عملاء وأوراق قبض (بالصافي)
١٣٣ ٠٨٥ ٣٩٢	١٧٠ ٨٦٧ ٩٩٦	(٣٠)	المستحق من أطراف ذوى علاقة
٥٢٨ ٢٣٩ ٧٢٧	٦٢١ ٢٣١ ٩٦٢	(١٢)	مدينون وأرصدة مدينة أخرى (بالصافي)
٤٨٩ ٢١٠ ٢٩٣	٥٥١ ٨٧٢ ٦٧٢	(١٣)	النقدية وما في حكمها (بالصافي)
٣ ٣٤٠ ١٠٣ ٢٧١	٤ ٣٩٧ ٨٥٢ ٦٥٧		إجمالي الأصول المتداولة
١ ١٤٢ ٢٥١	١ ١٤٢ ٢٥١	(٢٨)	أصول غير متداولة محتفظ بها بغرض البيع
--	١ ١٠٠ ٠٠٠	(٣٢)	إستثمارات مالية متاحة للبيع
٥ ٤٧٩ ٧٤٧ ٠٢٩	٦ ٩٤٩ ٨٧٠ ٩٦٧		إجمالي الأصول
			حقوق الملكية والإلتزامات
			حقوق الملكية
٢١١ ٧١٠ ٣٨٠	٢١١ ٧١٠ ٣٨٠	(٢٠)	رأس المال المصدر والمدفوع
١ ٩٦٨ ٧٧٠	٢ ٠٢٨ ٨٦٥		إحتياطي قانوني
٦٤٦ ٠١٣	٦٤٦ ٠١٣	(٢١)	إحتياطي تجميع الأعمال
٤٩٤ ٦٤٠ ٩١٩	٧٩٠ ٨١٦ ١٢٩		أرباح مرحلة
٥٠٣ ٢٩٦ ٨٠٧	٥٠٣ ٢٩٦ ٨٠٧	(٢٧)	فائض تقييم الأصول بالقيمة العادلة
٤٥٠ ١٠٠ ٢٤٨	٤٠٣ ٣٤٥ ٧٤٨		صافي أرباح العام
١ ٦٦٢ ٣٦٣ ١٣٧	١ ٩١١ ٨٤٣ ٩٤٢		إجمالي حقوق مساهمي الشركة الأم
٥١٨ ٩٥٣ ١٦٣	٥٤٩ ٠٩٨ ٥٣٨	(٢٣)	حقوق أصحاب الحصص غير المسيطرة
٢ ١٨١ ٣١٦ ٣٠٠	٢ ٤٦٠ ٩٤٢ ٤٨٠		إجمالي حقوق الملكية
			الإلتزامات غير متداولة
٢٠١ ٨١٢ ٢٦٨	٢٢٩ ٧٩٢ ٩٦٣	(٢٢)	إلتزامات ضريبية مؤجلة
٣٩٨ ٦٥٦ ٦٠٤	٢٣٥ ٤١٠ ١٧٣	(١٦)	أقساط قروض مستحقة بعد أكثر من عام
٦٠٠ ٤٦٨ ٨٧٢	٤٦٥ ٢٠٣ ١٣٦		إجمالي الإلتزامات غير متداولة
			الإلتزامات المتداولة
٨٢ ٤٣٦ ٣٨١	٨٤ ١٧٥ ٢٨٤	(١٤)	المخصصات
١ ٤٠٩ ٢٢١ ٤٩٢	٢ ٢٣٦ ٠٤٨ ٣٢٤	(١٥)	التسهيلات الإئتمانية
١٨٣ ٦٧٧ ٦٥٣	١١٧ ٨٢٧ ٢٩٥	(١٦)	أقساط قروض تستحق السداد خلال عام
٦١٨ ٤٩٦ ١١٣	١ ٠٥٠ ٣٨٥ ٣٠٦	(١٧)	موردون وأوراق دفع
٧٢٧ ٦١٧	٥٥ ٦٨٦	(٣٠)	المستحق لأطراف ذوى علاقة
٤٢٥ ٤٠١	١٧ ٢٠٢ ٣٧٢	(١٩)	دائنو توزيعات
٢١١ ٥٢١ ٠٩١	٤٢٦ ٩٨٧ ١٦٦	(١٨)	دائنون وأرصدة دائنة أخرى
١٩١ ٤٥٦ ١٠٩	٩١ ٠٤٣ ٩١٨	(٢٢)	ضريبة الدخل الجارية
٢ ٦٩٧ ٩٦١ ٨٥٧	٤ ٠٢٣ ٧٢٥ ٣٥١		إجمالي الإلتزامات المتداولة
٥ ٤٧٩ ٧٤٧ ٠٢٩	٦ ٩٤٩ ٨٧٠ ٩٦٧		إجمالي الإلتزامات وحقوق الملكية

- الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً متكاملاً للقوائم المالية المجمعة وتقرأ معها.

رئيس مجلس الإدارة

المهندس/ إبراهيم المعظم

العضو المنتدب

الأستاذ/ شريف المعظم

المدير المالي

الأستاذ / أحمد أباطة

تقرير مراقب الحسابات مرفق.

الشركة الوطنية للطباعة

شركة مساهمة مصرية

قائمة الأرباح أو الخسائر المجمعة

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	إيضاح رقم	
جنيه مصري	جنيه مصري		
٥ ١٨١ ٢٦٦ ٠٠٨	٧ ١٤٠ ٤٨١ ٥٤٤	(٢٤)	إيرادات المبيعات
			يخصم:
(٣ ٦٥١ ٠٤٠ ٧٨٨)	(٥ ٢١٢ ٤٥٣ ٤٣٥)		تكلفة المبيعات
١ ٥٣٠ ٢٢٥ ٢٢٠	١ ٩٢٨ ٠٢٨ ١٠٩		مجمد الربح
٧١ ٨٣٩ ٩٤٤	١٢٤ ٥٨٢ ٦٥٨	(٢٥)	إيرادات تشغيل أخرى
			(يخصم) / يضاف
(١٥٥ ٥٢٢ ٣٤٧)	(٢٩٣ ٦٢٧ ٧٥٧)		مصرفات بيع وتوزيع
(٢٣٧ ٦٦٢ ٥٠٢)	(٢٨٢ ٠٩٥ ٥٩٧)		مصرفات إدارية وعمومية
(١٨ ١٥٥ ٠٢١)	(١ ٤٣٦ ٣٤٤)		أرضيات وغرامات الجمارك
(١٥ ٤٣٦ ٣٧٧)	(٢٠ ٨٧٨ ٢٥٠)		مصرفات المساهمة التكافلية لنظام التأمين الصحي الشامل
(٩ ٧٢٩ ٦٣٩)	(٢٣ ٤٦٣ ٦٦٠)	(١٤)	مخصصات مكونة
-	(٧٣ ١٠٥ ٣٩٧)	(٣٣)	مصرف تعويض علي أساس السهم "النظام التحفيزي للعضو المنتدب"
١٤ ٥٩٠ ٢٥٣	٧ ١٢١ ٤٩٤	(١٤)	مخصصات انتفي الغرض منها
--	(١ ٢٣٨ ٨٠٥)	(١٣)	الخسائر الأئتمانية المتوقعة في أرصدة النقدية واذون الخزانة
٣٦ ٦٦٩	--	(١٣)	رد الخسائر الأئتمانية المتوقعة في أرصدة النقدية واذون الخزانة
(١ ١٥٢ ٩٦٨)	--	(١١)	الخسائر الأئتمانية المتوقعة في قيمة العملاء واوراق القبض
٨٤١ ٥٧٤	٧٠١ ٥٠١	(١١)	رد الخسائر الأئتمانية المتوقعة في قيمة العملاء واوراق القبض
--	٢ ٤٩٦	(١٢)	رد الخسائر الأئتمانية المتوقعة في قيمة الأرصدة المدينة
--	(٣ ٩٢٢ ٤٠٥)	(١٢)	الخسائر الأئتمانية المتوقعة في قيمة الأرصدة المدينة
(١١ ٢٦٦ ٦٨٠)	(١٨ ٦٠٠ ٠٠٠)	(٢٦)	مرتبات وبدلات حضور وانتقالات أعضاء مجلس الإدارة
١ ١٦٨ ٦٠٨ ١٢٦	١ ٣٤٦ ٧١٣ ٠٤٣		الأرباح الناتجة عن التشغيل
			مصرفات تمويلية
(٣ ٩٨ ٧٧١ ٧٣٤)	(٧ ١٦ ٣٧٣ ٩٧٨)		فوائد دائنة
٤٦ ٤٨٢ ٢٤٩	٨٦ ٢٢٥ ٨٥٧		أرباح بيع أصول ثابتة
١ ٣٦٩ ٤١٤	٢٦ ٨٠١ ٣٨٢	(٦)	فروق تقييم عملات أجنبية
٢٦ ٥٨١ ١٢٧	١٠٣ ٠٨٦ ٦٩٦		تعويض خسارة الحريق
٤٤ ٠٠٠ ٠٠٠	--		إيرادات أخرى
٨ ٧٣٧ ٤٦٩	٤ ٩٤٦ ٥٦٢		صافي أرباح العام قبل الضرائب
٨ ٩٧ ٠٠٦ ٦٥١	٨ ٥١ ٣٩٩ ٥٦٢		ضريبة الدخل الجارية
(١ ٩١ ٦٥٠ ٧٥٤)	(١ ٦٩ ٤٣٧ ٧٥٤)	(٢٢)	الضريبة المؤجلة
(٢١ ٩٧٥ ٧٨٨)	(٤١ ١٢٢ ٢٨٦)	(٢٢)	صافي أرباح العام بعد الضرائب
٦ ٨٣ ٣٨٠ ١٠٩	٦ ٤٠ ٨٣٩ ٥٢٢		موزع كالتالي:
٤٥٠ ١٠٠ ٢٤٨	٤٠٣ ٣٤٥ ٧٤٨		نصيب مساهمي الشركة الأم
٢٣٣ ٢٧٩ ٨٦١	٢٣٧ ٤٩٣ ٧٧٤		نصيب أصحاب الحصص غير المسيطرة
٦ ٨٣ ٣٨٠ ١٠٩	٦ ٤٠ ٨٣٩ ٥٢٢		صافي أرباح العام
٢,١٣	١,٩١	(٣١)	نصيب السهم من صافي أرباح العام (جنيه مصري / سهم)

- الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً متمماً للقوائم المالية المجمعة وتقرأ معها.

رئيس مجلس الإدارة

المهندس / إبراهيم المعتم

العضو المنتدب

الأستاذ / شريف المعتم

المدير المالي

الأستاذ / أحمد باطله

الشركة الوطنية للطباعة

شركة مساهمة مصرية

قائمة الدخل الشامل المجمعة

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	
جنيه مصري	جنيه مصري	
٦٨٣ ٣٨٠ ١٠٩	٦٤٠ ٨٣٩ ٥٢٢	صافي أرباح الفترة بعد ضريبة الدخل
		الدخل الشامل الآخر
٥٦٤ ٩١٦ ٨٥٧	--	الاثار التراكمي لفائض تقييم الاصول بالقيمة العادلة بالصافي بعد الضريبة ايضاح رقم (٢٧)
(٤٩ ٨٧٧ ١٤٥)	--	الضريبة المؤجلة الناتجة عن تقييم الاصول بالقيمة العادلة
--	(٢٩ ٨٠٤ ٣٠٦)	فروق تقييم العملة المدينة الناتجة عن أثر تطبيق ملحق (٥) لمعايير المحاسبة المصرية رقم (١٣) المعدل ٢٠٢٤ آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية
١ ١٩٨ ٤١٩ ٨٢١	٦١١ ٠٣٥ ٢١٦	إجمالي الدخل الشامل
		موزع كالتالي:
٩٥٢ ٧٤١ ١٥٥	٣٨٨ ١٣٩ ١٨٢	حقوق مساهمي الشركة الأم
٢٤٥ ٦٧٨ ٦٦٦	٢٢٢ ٨٩٦ ٠٣٤	حقوق أصحاب الحصص غير المسيطره
١ ١٩٨ ٤١٩ ٨٢١	٦١١ ٠٣٥ ٢١٦	
٤,٥٠	١,٨٣	نصيب السهم في صافي ربح العام (جنية/سهم)

- الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً متماً للقوائم المالية المجمعة وتقرأ معها.

رئيس مجلس الإدارة

المهندس/ إبراهيم المعلم

العضو المنتدب

الأستاذ/ شريف المعلم

المدير المالي

الأستاذ/ أحمد الباطن

الشركة الوطنية للطباعة

شركة مساهمة مصرية

قائمة التغير في حقوق الملكية المجمعة

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

رأس المال	إسهام غزيرنة	الإحتياطي القانوني	إحتياطي تجميع	أرباح مرحلة	فائض تقييم الأصول	صافي أرباح	إجمالي حقوق	حقوق أصحاب الحصص	الإجمالي
المصدر والمنفرد	إسهام غزيرنة	إسهام غزيرنة	إسهام غزيرنة	إسهام غزيرنة	إسهام غزيرنة	إسهام غزيرنة	إسهام غزيرنة	إسهام غزيرنة	إسهام غزيرنة
جنية مصري	جنية مصري	جنية مصري	جنية مصري	جنية مصري	جنية مصري	جنية مصري	جنية مصري	جنية مصري	جنية مصري
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٢٣٥ ٢٣٣ ٧٥٠	(١٢٩ ٣٦٦ ٧٧٣)	٦١٩ ٧١٤	٦٤٦ ٠١٣	١٩١ ٠٨٢ ٤٨٤	٥٢١ ٠١٧ ٨٩٥	٨١٩ ٢٣٣ ٠٨٣	٤٣٨ ٥٥٩ ٧٩٤	١٢٥٧ ٧٩٢ ٨٧٧
المحول إلى الأرباح للمرحلة	—	—	—	—	٥٢١ ٠١٧ ٨٩٥	(٥٢١ ٠١٧ ٨٩٥)	—	—	—
إعدام إسهام خزينة	(٢٣ ٥٢٣ ٣٧٠)	١٢٩ ٣٦٦ ٧٧٣	—	—	(١٠٥ ٨٤٣ ٤٠٣)	—	—	—	—
المسند تحت صافي زيادة رأس المال (شركات تابعة)	—	—	—	—	—	—	—	—	١٠ ٠٠٠ ٠٠٠
المحول إلى احتياطي قانوني	—	—	١ ٣٤٩ ٠٥٦	—	(١ ٣٤٩ ٠٥٦)	—	—	—	—
توزيعات أرباح في الشركات التابعة	—	—	—	—	(١١٠ ٢٦٧ ٠٠١)	—	(١١٠ ٢٦٧ ٠٠١)	(١٧٤ ٦٢٩ ٣٩٧)	(٢٨٤ ٨٩٦ ٣٩٨)
<u>بنود الدخل الشامل الأخر</u>									
صافي أرباح العام بعد ضريبة الدخل	—	—	—	—	—	٤٥٠ ١٠٠ ٢٤٨	٤٥٠ ١٠٠ ٢٤٨	٢٣٣ ٢٧٩ ٨٦١	٦٨٣ ٣٨٠ ١٠٩
فائض تقييم الأصول بقيمة للمرحلة (إسناد رقم ٢٧)	—	—	—	—	—	٥٠٣ ٢٩٦ ٨٠٧	٥٠٣ ٢٩٦ ٨٠٧	١١ ٧٤٢ ٩٠٥	٥١٥ ٠٣٩ ١٧٢
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٢١١ ٧١٠ ٣٨٠	—	١ ٩٦٨ ٧٧٠	٦٤٦ ٠١٣	٤٩٤ ٦٤٠ ٩١٩	٤٥٠ ١٠٠ ٢٤٨	١ ٦٦٢ ٣٦٣ ١٣٧	٥١٨ ٩٥٣ ١٦٣	٢ ١٨١ ٣١٦ ٣٠٠
المحول إلى الأرباح للمرحلة	—	—	—	—	٤٥٠ ١٠٠ ٢٤٨	(٤٥٠ ١٠٠ ٢٤٨)	—	—	—
المحول إلى احتياطي قانوني	—	—	٦٠ ٠٩٥	—	(٦٠ ٠٩٥)	—	—	—	—
توزيعات أرباح للمساهمين والممثلين	—	—	—	—	(١٣٨ ٦٥٨ ٣٧٧)	—	(١٣٨ ٦٥٨ ٣٧٧)	(١٩٢ ٧٥٠ ٦٥٩)	(٣٣١ ٤٠٩ ٠٣٦)
<u>بنود الدخل الشامل الأخر</u>									
صافي أرباح الفترة بعد ضريبة الدخل	—	—	—	—	—	٤٠٣ ٣٤٥ ٧٤٨	٤٠٣ ٣٤٥ ٧٤٨	٢٣٧ ٤٩٣ ٧٧٤	٦٤٠ ٨٣٩ ٥٢٢
أفوق تقييم العملة المدينة للفترة عن أثر تطبيق ملحق (٥) لمعايير المحاسبة المصرية رقم (١٣) المعدل ٢٠٢٤ آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية	—	—	—	—	(١٥ ٢٠٦ ٥٦٦)	—	(١٥ ٢٠٦ ٥٦٦)	(١٤ ٥٩٧ ٧٤٠)	(٢٩ ٨٠٤ ٣٠٦)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٢١١ ٧١٠ ٣٨٠	—	٢ ٠٢٨ ٨٦٥	٦٤٦ ٠١٣	٧٩٠ ٨١٦ ١٢٩	٤٠٣ ٣٤٥ ٧٤٨	١ ٩١١ ٨٤٣ ٩٤٢	٥٤٩ ٠٩٨ ٥٣٨	٢ ٤٦٠ ٩٤٢ ٤٨٠

- الإيضاحات للمرفقة تختبر جزءاً متكاملاً للقوائم المالية المجمعة وتقرأ معها.

المدير المالي

الأستاذ / أحمد حافظه



العضو المنتدب

الأستاذ / شريف المعظم



رئيس مجلس الإدارة

المهندس / إبراهيم المعظم



شركة الوطنية للطباعة
شركة مساهمة مصرية
قائمة التدفقات النقدية المجمعة
عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	إيضاح	التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
جنيه مصري	جنيه مصري	رقم	
٨٩٧ ٠٠٦ ٦٥١	٨٥١ ٣٩٩ ٥٦٢		صافي أرباح العام قبل الضرائب
			يتم تسويته:
٩٨ ٤٤٣ ٥٩٨	١٢٩ ٣٧٦ ١٦٤	(٦)	إهلاك الأصول الثابتة
--	(٢٨ ٤٥٩ ٩٨٨)		فروق العملة المتعلقة بالتزامات قائمة (ملحق (هـ) من معيار المحاسبة المصري رقم (١٣) المعدل ٢٠٢٤)
٩ ٧٢٩ ٦٣٩	٢٣ ٤٦٣ ٦٦٠	(١٤)	مخصصات مكونة
(١٤ ٥٩٠ ٢٥٣)	(٧ ١٢١ ٤٩٤)	(١٤)	مخصصات انتفي الغرض منها
--	٣٩٢ ٤٠٥	(١٢)	الخسائر الائتمانية المتوقعة في قيمة الأرصدة المدينة
--	١٢٣ ٨٠٥	(١٣)	الخسائر الائتمانية المتوقعة في قيمة أرصدة النقدية
(٣ ٦٦٩)	--		رد الخسائر الائتمانية المتوقعة في الأرصدة النقدية و أذون الخزانة
١ ١٥٢ ٩٦٨	--		الخسائر الائتمانية المتوقعة في قيمة العملاء وأوراق القبض
(٨٤١ ٥٧٤)	(٧٠١ ٥٠١)	(١١)	رد الخسائر الائتمانية المتوقعة في قيمة العملاء وأوراق القبض
--	(٢ ٤٩٦)	(١٢)	رد الخسائر الائتمانية المتوقعة في قيمة الأرصدة المدينة
(٤٦ ٤٨٢ ٢٤٩)	(٨٦ ٢٢٥ ٨٥٧)		فوائد دائنة
٣٩٨ ٧٧١ ٧٣٤	٧١٦ ٣٧٣ ٩٧٨		مسحوبات تمويلية
(١ ٣٦٩ ٤١٤)	(٢٦ ٨٠١ ٣٨٢)		أرباح بيع أصول ثابتة
١ ٣٤١ ٧٨٤ ٤٣١	١ ٥٧١ ٨١٦ ٨٥٦		(الزيادة) في المخزون وإعتمادات مستندية
(٥ ٢٠٣ ٩٧٥)	(٥٣٨ ٥٦٨ ٢٦٩)		(الزيادة) في أرصدة العملاء وأوراق القبض
(٤٠ ٨٨٢ ٦٤٧)	(٣٢٥ ٠٤٢ ٣٩٨)		(الزيادة) في أرصدة المدينون والأرصدة المدينة الأخرى
(٩٥ ٢٩١ ٨٨١)	(٩٣ ٣٨٢ ١٤٤)		(الزيادة) في المستحق من أطراف ذوي علاقة
(٤٥ ٤١٨ ٨٤١)	(٣٧ ٧٨٢ ٦٠٤)		الزيادة في أرصدة الموردين وأوراق الدفع
١٠٣ ٢١٦ ٨٧١	٤٣١ ٨٨٩ ١٩٣		الزيادة في أرصدة الدائنين والأرصدة الدائنة الأخرى
٤٢ ٥٥٢ ٠١٦	٢٠٩ ٣٩٥ ٢٨٩		(النقص) في المستحق الى أطراف ذوي علاقة
(٦٥٥ ١٧١)	(٦٧١ ٩٣١)		المستخدم من المخصصات
(٣ ٣٢٩ ٦٦٦)	(١٤ ٦٠٣ ٢٦٣)		التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل
١ ٢٩٦ ٧٧١ ١٠٧	١ ٢٠٣ ٠٥٠ ٧٢٩		ضرائب مدفوعة
(٢٣٩ ٧١٨ ٣٩٤)	(٢٦٩ ٨٤٩ ٩٤٣)		فوائد مدفوعة
(٣٩٨ ٧٧١ ٧٣٤)	(٧١٠ ٣٠٣ ١٩٢)		صافي التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل
٦٥٨ ٢٨٠ ٩٧٩	٢٢٢ ٨٩٧ ٥٩٤		التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار
٤٦ ٤٨٢ ٢٤٩	٨٦ ٢٢٥ ٨٥٧		محصلات من الفوائد الدائنة
(٢٥٨ ٢٤٤ ١٦٦)	(٢٨٧ ٢٢٤ ٧٠٣)		(مدفوعات) لشراء أصول ثابتة *
١ ٣٩٠ ٦١٤	٣ ١٢٣ ٩٥٣		محصلات من بيع أصول ثابتة *
--	(٢١٥ ٥٣٠ ١٨٩)		(مدفوعات) في مشروعات تحت التنفيذ
(٤ ١٨٠ ١٢٥)	--		مدفوعات من شراء استثمار عقاري
(٢١٤ ٥٥١ ٤٢٨)	(٤١٣ ٤٠٥ ٠٨٢)		صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) أنشطة الاستثمار
٤٤ ٤٨٤ ٧٨٦)	٥٩٧ ٧٣٠ ٠٤٣		التدفقات النقدية من أنشطة التمويل
١٠ ٠٠٠ ٠٠٠	--		صافي المحصل من القروض والتسهيلات الائتمانية
(٢٨٨ ١٣٤ ٦٣٤)	(٣١٤ ٦٣٢ ٠٦٥)		مسدد تحت زيادة رأس المال في شركة المتحدة
(٣٢٢ ٦١٩ ٤٢٠)	٢٨٣ ٠٩٧ ٩٧٨		(مدفوعات) توزيع أرباح
١٢١ ١١٠ ١٣١	٩٢ ٥٩٠ ٤٩٠		صافي التدفقات النقدية الناتجة من / (المستخدمه في) أنشطة التمويل
٣٦٨ ٠٦٣ ٤٩٣	٤٨٩ ٢١٠ ٢٩٣		صافي التغير في النقدية وما في حكمها خلال العام
--	(٢٩ ٨٠٤ ٣٠٦)		النقدية وما في حكمها أول العام
--	(١٢٣ ٨٠٥)		فروق العملة المتعلقة بالتزامات قائمة (ملحق (هـ) من معيار المحاسبة المصري رقم (١٣) المعدل ٢٠٢٤)
٤٨٩ ٢١٠ ٢٩٣	٥٥١ ٨٧٢ ٦٧٢	(١٣)	خسائر إئتمانية في قيمة النقدية
			النقدية وما في حكمها آخر العام

تم استبعاد المعاملات الغير نقدية المتمثلة في الآتي :

*تم إستبعاد اثر المعاملات غير النقدية بمبلغ ٢٤ ٢١٤ ٥٠٠ جنيه مصري المتمثلة في قيمة المبالغ غير المحصلة نقدا نتيجة إستبعاد عدد ٢ ماكينة طباعة والتي تم من خلالها تسوية الاضافات التي تمت خلال الفترة.

- الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً متمماً للقوائم المالية المجمعة وتقرأ معها.

رئيس مجلس الإدارة

المهندس/ إبراهيم المطم

العضو المنتدب

الأستاذ/ شريف المطم

المدير المالي

الأستاذ / أحمد أباطه







الشركة الوطنية للطباعة
شركة مساهمة مصرية
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة
عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

١- نبذة عن الشركة وشركاتها التابعة (المجموعة)

تأسست شركة الوطنية للطباعة " الشركة الأم " كشركة مساهمة مصرية طبقاً لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولانحته التنفيذية وقيدت بالسجل التجارى برقم ١٤٧٠٢ فى ٥ يونيه ٢٠٠٦.

٢- غرض الشركة

هو العمل فى مجال تملك وإقامة مطابع للطباعة الثقافية والفنية والصناعية والتجليد الفنى والتغليف (طباعة الكرتون) والجمع التصويرى وطباعة الأوفست وجمع الملازم والعمل فى مجال تصنيع مستلزمات التعبئة والتغليف بصفة عامة. مدة الشركة خمسة وعشرون عاماً تبدأ من تاريخ القيد بالسجل التجارى. تمتلك حالياً شركة الوطنية للطباعة بصورة مباشرة الحقوق التالية فى شركاتها التابعة:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	الشركات التابعة (ملكية مباشرة)
نسبة الحقوق المباشرة	نسبة الحقوق المباشرة	شركة الشروق الحديثة للطباعة والتغليف "الشروق"
٩٧,٧٢٪	٩٧,٧٢٪	

تمتلك حالياً الشركة بصورة غير مباشرة الحقوق التالية فى الشركات الواردة أدناه من خلال شركة الشروق:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	الشركات التابعة (ملكية غير مباشرة)
نسبة الحقوق المباشرة	نسبة الحقوق المباشرة	شركة وندسور لتجارة وتصنيع الورق "وندسور"
٩٩,٠٠٪	٩٩,٠٠٪	شركة المتحدة لصناعة الورق والكرتون "المتحدة"
٥٢,٢١٢٪	٥٢,٢١٢٪	شركة البدار للعبوات "البدار"
٩٩,٩٣٪	٩٩,٩٧٪	

٣- أسس إعداد القوائم المالية المجمعة

أعدت القوائم المالية طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم (١١٠) لعام ٢٠١٥ المعدل بالقرار رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٩ وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة، وتتطلب معايير المحاسبة المصرية الرجوع إلى المعايير الدولية للتقارير المالية "IFRS" بالنسبة للأحداث والمعاملات التي لم يصدر بشأنها معيار محاسبى مصرى يوضح كيفية معالجتها.

٤- أهم الافتراضات المحاسبية والمصادر الأساسية للتقديرات غير المؤكدة

يتطلب تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة من الإدارة أن تستخدم تقديرات وافتراضات لتحديد القيمة الدفترية للأصول والالتزامات التي لا يمكن قياسها بشكل واضح من خلال المصادر الأخرى.

إن هذه التقديرات وما يصاحبها من افتراضات تعتمد على الخبرة السابقة للإدارة بالإضافة إلى بعض العوامل الأخرى ذات العلاقة. هذا وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات ومن ثم تتم مراجعة التقديرات المستخدمة في تحديد تلك الافتراضات بصفة مستمرة. ويتم الاعتراف بالتسويات الناتجة عن التغيير في التقديرات المحاسبية في الفترة التي تم فيها ذلك التغيير في حالة إذا ما كان تأثيره يقتصر على تلك الفترة فقط بينما يتم الاعتراف بتلك التسويات خلال الفترة التي تم بها التغيير والفترات المستقبلية إذا ما كان التغيير مؤثراً على الفترة الحالية والفترات المستقبلية.

التقديرات الهامة فى تطبيق السياسات المحاسبية

فيما يلي أهم التقديرات ، التي استخدمتها الإدارة في عملية تطبيق السياسات المحاسبية لشركات المجموعة والتي لها الأثر الأكبر في المبالغ التي تم الاعتراف بها في القوائم المالية المجمعة:

مصادر تقديرات عدم التأكد الأعمار الإنتاجية للأصول الملموسة

تقوم الإدارة بتحديد الأعمار الإنتاجية للأصول الثابتة على أساس الاستخدام المتوقع للأصل وتآكل الأصل والتطور التكنولوجي وفقاً للخبرة السابقة للإدارة في مجال النشاط. إن التغيير في العمر الافتراضي للأصول ربما يؤثر على قيمة الإهلاك في المستقبل الذي سوف يسجل بقائمة الأرباح أو الخسائر.

الانخفاض في قيمة المخزون

يتم تخفيض المخزون الي صافي قيمته البيعية اذا كانت أقل من التكلفة، يتم تحديد صافي القيمة البيعية في ضوء تقديرات الادارة لحركة الاصناف الراكدة أو بطيئة الحركة ومتغيرات السوق.

الخسائر الائتمانية العملاء والمدينون الآخرون والأصول المتداولة الأخرى

يُعزَف بحساب إضمحلال للمديونيات المشكوك في تحصيلها بغرض تسجيل خسائر محتملة ناتجة عن أحداثٍ ما مثل إفسار أحد العملاء.

الخسائر الائتمانية المتوقعة هي تقدير مرجح للخسائر الائتمانية. تظهر أرصدة العملاء بالصافي بعد خصم الخسائر الائتمانية المتوقعة. تقوم الشركة بتطبيق المنهج المبسط لمعيار المحاسبة المصري رقم ٤٧ "الأدوات المالية" لقياس خسائر الائتمان المتوقعة والتي تستخدم مخصص الخسارة المتوقعة فيما يتعلق بأرصدة العملاء. ولقياس خسائر الائتمان المتوقعة يتم تجميع أرصدة العملاء المدينة على أساس خصائص مخاطر الائتمان المشتركة والفترات التي استحققت فيها تلك الأرصدة. يتم تعديل معدلات الخسارة التاريخية لتعكس المعلومات الحالية والمستقبلية على عوامل النشاط الاقتصادي الكلي التي تؤثر على قدرة العملاء لتسوية تلك الأرصدة المدينة، قد تستخدم الشركة بعض العوامل الأخرى عند احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لتكون أكثر العوامل ارتباطاً وبناء على ذلك تقوم بتعديل معدلات الخسارة التاريخية على أساس التغيرات المتوقعة في هذه العوامل مع الأخذ في الاعتبار أيضاً التكلفة والجهد غير المبرر. يتم إعادة تقدير الخسائر الائتمانية في تاريخ أعداد القوائم المالية ويتم الاعتراف أو إلغاء الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً لنتائج إعادة التقدير.

الاضمحلال في قيمة الاستثمارات في الشركات الشقيقة

يتم إثبات الاضمحلال في قيمة الاستثمارات في الشركات الشقيقة لتعكس القيمة الاستردادية المتوقعة لذلك الاستثمار.

المخصصات

تتعلق بمطالبات متوقعة من بعض الهيئات والجهات فيما يتعلق بأنشطة الشركة. هذه المطالبات لا يمكن تحديدها بدقة، لذلك يمكن أن يتغير المبلغ في المستقبل.

ضرائب الدخل المؤجلة

يعتمد تقييم أصول والتزامات ضرائب الدخل المؤجلة على الحكم الشخصي للإدارة. يتم الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة فقط في حالة احتمالية استخدامها. يتم الاعتراف بالأصل الضريبي المؤجل الناتج عن الخسائر الضريبية المؤجلة إلى المدى الذي يكون فيه من المرجح تحقق ربح ضريبي في المستقبل يكون كافياً لمقابلة تلك الخسائر المؤجلة، يتم التقدير على أساس عوامل متنوعة كنتائج التشغيل المستقبلية. في حالة وجود فرق بين القيمة الفعلية والتقديرية قد يؤدي ذلك إلى إعادة تقييم مدى إمكانية استيعاب الأرباح الضريبية المستقبلية لقيمة الأصل الضريبي المؤجل.

أهم السياسات المحاسبية المطبقة

٥- فيما يلي عرض بأهم السياسات المحاسبية المطبقة في إعداد القوائم المالية المجمعة للمجموعة علماً بأن هذه السياسات تم تطبيقها بثبات خلال الفترات المعروضة بما في ذلك سنة المقارنة بالإضافة الي ما يلي:

أ- أسس التجميع

تتمثل القوائم المالية المجمعة في القوائم المالية للشركة الأم والشركات الواقعة تحت سيطرتها (الشركات التابعة) في تاريخ ٣١ ديسمبر من كل عام. وتتحقق السيطرة عندما تكون للشركة سلطة على المنشأة المستثمر بها، وأن تكون عُرضة لـ أو لها حقوق في عوائد متغيرة نتيجة لتدخلها في المنشأة المستثمر بها، وأن تكون قادرة على استخدام سلطتها في التأثير على قيمة عوائدها من تلك المنشأة.

وتقوم الشركة بإعادة تقدير مدى استمرارها في السيطرة على المنشأة المستثمر بها من عدمه عندما تشير الحقائق والظروف إلى حدوث تغيرات في عاملٍ أو أكثر من عوامل السيطرة الثلاث المذكورة أدناه.

عندما تمثل حصة الشركة أقل من أغلبية حقوق التصويت لإحدى المنشآت المستثمر بها فمن الممكن أن تكون لها سلطة على المنشأة المستثمر بها إذا ما كانت الحقوق التصويتية التي تحوزها كافية لمنحها منفردة القدرة العملية على توجيه" الأنشطة ذات الصلة "للمنشأة المستثمر بها. وتقوم الشركة بمراعاة كافة الحقائق والظروف ذات الصلة لتقييم ما إذا كانت حقوقها التصويتية كافية لمنحها السلطة على المنشأة المستثمر بها – بما في ذلك:

الشركة الوطنية للطباعة

شركة مساهمة مصرية

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

- حجم الحقوق التصويتية التي تحوزها الشركة مقارنةً بحجم وتوزيع الحقوق التصويتية التي يحوزها غيرها من حاملي تلك الحقوق.

- حقوق التصويت المستقبلية التي تحوزها الشركة والتي يحوزها حملة الحقوق الآخرين بما في ذلك أى أطراف أخرى.

- الحقوق الناتجة من ترتيبات تعاقدية أخرى.

- أى حقائقي وظروف أخرى تشير إلى أن الشركة لديها حالياً القدرة - أو لا تملك تلك القدرة - على توجيه الأنشطة ذات الصلة في التوقيتات التي يتعين اتخاذ القرارات فيها - بما في ذلك النمط الذي تم به التصويت على القرارات خلال اجتماعات سابقة للمساهمين.

تتضمن قائمة الأرباح أو الخسائر المجمعة نتائج أعمال الشركات التابعة سواء التي تم اقتنائها أو استبعادها خلال الفترة وذلك اعتباراً من التاريخ الفعلي للاقتناء أو حتى التاريخ الفعلي للاستبعاد حسب الأحوال.

يتم إجراء التسويات اللازمة على القوائم المالية لأى من شركات المجموعة كلما كان ذلك ضرورياً بما يجعل سياساتها المحاسبية تتفق مع السياسات المحاسبية بواسطة عن طريق الشركات الأخرى للمجموعة.

يتم الاستبعاد الكامل للمعاملات والأرصدة والإيرادات والمصروفات المتبادلة بين شركات المجموعة.

تظهر حقوق أصحاب الحصص غير المسيطره في صافي أصول الشركات التابعة للمجموعة (باستثناء الشهرة) بصورة مستقلة عن حقوق مساهمي الشركة الأم. وتتكون حقوق أصحاب الحصص غير المسيطرة من قيمة تلك الحقوق في تاريخ التجميع الأصلي بالإضافة إلى نصيب أصحاب الحصص غير المسيطره في التغير في حقوق الملكية من تاريخ التجميع. وتقوم الشركة بتسوية الأرباح أو الخسائر وكل من عناصر الدخل الشامل الآخر إلى مالكي الشركة والحصص غير المسيطرة. وتنسب كذلك إجمالي الدخل الشامل إلى مالكي الشركة والحصص غير المسيطرة حتى وإن أدى ذلك إلى حصول رصيد عجز فيها.

ب- تجميع الأعمال

تتم المحاسبة عن عمليات اقتناء الشركات التابعة والأعمال باستخدام طريقة الشراء فيما عدا المعاملة التي لا تنشئ اقتناء من حيث الشكل أو المضمون. ويستلزم تطبيق طريقة الشراء إتباع الخطوات التالية:

- تحديد المنشأة المقتنية.

- وقياس تكلفة عملية تجميع الأعمال.

- وتوزيع تكلفة التجميع على الأصول المقتناة والالتزامات المتكبده وكذا الالتزامات العرضية المحتملة التي تفي بشروط الاعتراف في تاريخ إقتناء المنشأة المقتناة.

يتم قياس تكلفة تجميع الأعمال على أساس مجموع القيم العادلة (في تاريخ التبادل) للمقابل الذي تقوم بسداده المنشأة المقتنية ويمثل في أصول قامت بتسليمها والتزامات تكبدها وأدوات حقوق ملكية أصدرتها تلك المنشأة في سبيل السيطرة على المنشأة المقتناة بالإضافة إلى أية تكاليف مباشرة مرتبطة بعملية تجميع الأعمال.

تقوم المنشأة المقتنية بالاعتراف بالأصول والالتزامات المحددة للمنشأة المقتناة وكذلك التزاماتها المحتملة التي تفي بشروط الاعتراف في ضوء معيار المحاسبة المصري رقم (٢٩) " تجميع الأعمال " وذلك بالقيمة العادلة في تاريخ الاقتناء فيما عدا الأصول غير المتداولة (أو المجموعات الجارية التخلص منها) المبوبة كمحتفظ بها بغرض البيع طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٣٢) الأصول غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات غير المستمرة" والتي يتم الاعتراف بها وقياسها بالقيمة العادلة مخصوماً منها التكاليف اللازمة للبيع.

يتم الاعتراف بالشهرة التي تنشأ عند الإقتناء كأصل ويتم القياس الأولي لها بالتكلفة والتي تمثل الزيادة في تكلفة تجميع الأعمال عن صافي القيمة العادلة للأصول والالتزامات المحددة والالتزامات العرضية المعترف بها.

وإذا ما تبين بعد إعادة التقييم أن حصة المنشأة المقتنية في القيمة العادلة للأصول والالتزامات المحددة والالتزامات العرضية المعترف بها للمنشأة المقتناة تزيد عن تكلفة تجميع الأعمال فإنه يتم الاعتراف بتلك الزيادة مباشرة بالأرباح أو الخسائر.

في تجميع المنشآت وأنشطة الأعمال التي تخضع للسيطرة المشتركة للمجموعة (Entities under common control) تقوم المجموعة بمعالجة الفروق بين تكلفة تجميع الأعمال والقيمة الدفترية لصافي الأصول والالتزامات العرضية المعترف بها للشركات المقتناة - والناتجة عن عمليات الإقتناء التي تتم على مراحل - كاحتياطي سيطرة مشتركة ضمن حقوق المساهمين إذا لم تسفر عمليات الإقتناء المرحلية عن تغيير في مبدأ السيطرة المطلقة للمجموعة على المنشآت أو الشركات التي يتم تجميعها قبل وبعد عمليات الإقتناء. ويتم تطبيق ذات السياسة أيضاً في حالة استحواد المجموعة على نسبة من حقوق أصحاب الحصص غير المسيطرة على الشركات التابعة.

وفي مثل الحالات المشار إليها بالفقرة السابقة يتم تحديد القيمة الدفترية لصافي الأصول والالتزامات العرضية المعترف بها للشركات المقتناة على أساس القيمة العادلة في تاريخ تحقق السيطرة الأولى للمجموعة على المنشأة المقتناة مع الأخذ في الاعتبار التغيرات في بنود حقوق ملكية تلك المنشأة والتي طرأت خلال الفترة من تاريخ تحقق السيطرة الأولى حتى تاريخ زيادة نسبة السيطرة.

يتم القياس الأولي لحقوق أصحاب الحصص غير المسيطرة في المنشأة المقتناة على أساس نسبة أولئك المساهمين في القيمة العادلة للأصول والالتزامات العرضية المعترف بها.

عندما ينص عقد تجميع الأعمال على تعديل تكلفة التجميع بتسويات معلقة على أحداث مستقبلية تقوم الشركة بإعتبارها المنشأة المقتنية بإدراج مبلغ التسوية ضمن تكلفة تجميع الأعمال في تاريخ الإقتناء إذا كانت التسوية مؤكدة ويمكن قياسها بشكل موضوعي.

عندما يسمح عقد تجميع الأعمال بإجراء تسويات على تكلفة عملية التجميع بناء على حدث أو أكثر في المستقبل فإنه عادة ما تقوم الشركة بتقدير قيمة أية تسوية في تاريخ المحاسبة الأولية عن تجميع الأعمال حتى وإن وجد نوع من عدم التأكد. على أنه إذا لم تقع الأحداث المستقبلية أو في حالة الحاجة لمراجعة تلك التقديرات عندئذ تتم تسوية تكلفة الاقتناء تبعياً. إلا أنه عندما ينص عقد تجميع الأعمال على هذه التسوية لا يتم إدراجها ضمن تكلفة تجميع الأعمال في تاريخ المحاسبة الأولية عن عملية التجميع إذا لم تكن مؤكدة أو يمكن قياسها بطريقة موضوعية. وعندما تصبح هذه التسوية فيما بعد مؤكدة ويمكن قياسها بطريقة موضوعية عندئذ يتم معالجة القيمة الإضافية كتسوية لتكلفة تجميع الأعمال.

ج- استثمارات مالية متاحة للبيع

يتم الاعتراف الأولى بالاستثمارات المالية المتاحة للبيع عند الاقتناء بالقيمة العادلة مضافاً إليها تكلفة المعاملة والتي تتضمن الأتعاب والعمولات المدفوعة للوكلاء والمستشارين والسامسة والتجار والضرائب التي تفرضها الجهات التنظيمية والبورصات وضرائب ورسوم نقل الملكية.

ويتم القياس اللاحق لتلك الاستثمارات في تاريخ القوائم المالية بالقيمة العادلة على أن تدرج الأرباح أو الخسائر الناتجة عن التغير في القيمة العادلة مباشرة ضمن حقوق الملكية لحين استبعاد الاستثمارات من دفاتر الشركة ومن ثم تستبعد الأرباح أو الخسائر المجمعة التي سبق الاعتراف بها ضمن حقوق الملكية ويعترف بها فوراً بقائمة الأرباح أو الخسائر.

هذا وتستخدم طريقة التكلفة في قياس الاستثمارات المالية في أدوات حقوق الملكية المصنفة كأصول مالية متاحة للبيع في حالة إذا ما كانت تلك الاستثمارات غير مقيدة ببورصة الأوراق المالية أو لا توجد لها أسعار بسوق نشطة أو لا يمكن قياس قيمتها العادلة بطريقة يمكن الاعتماد عليها.

وفي حالة وجود أدلة موضوعية على إضمحلال قيمة الاستثمارات المالية المتاحة للبيع في تاريخ القوائم المالية تستبعد الخسائر المجمعة التي سبق الاعتراف بها ضمن حقوق الملكية ويعترف بها فوراً بقائمة الأرباح أو الخسائر حتى ولو لم تكن تلك الاستثمارات قد تم استبعادها من الدفاتر.

د- استثمارات في شركات شقيقة

الشركة الشقيقة هي منشأة تتمتع المجموعة بتأثير جوهري عليها من خلال المشاركة في القرارات المالية والتشغيلية لتلك المنشأة ولكنه لا يرقى لدرجة السيطرة أو السيطرة المشتركة.

تدرج نتائج أعمال وأصول والتزامات الشركات الشقيقة بالقوائم المالية للشركة باستخدام طريقة حقوق الملكية فيما عدا الاستثمارات في شركات شقيقة التي لا تزال قيد التأسيس في تاريخ القوائم المالية حيث يتم قياسها بالتكلفة.

أما بالنسبة للاستثمارات التي يتم تصنيفها بغرض البيع والتي يتم المحاسبة عنها طبقاً للمعيار المصري رقم (٣٢) "الأصول غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات غير المستمرة" فيتم قياسها بالقيمة الدفترية أو القيمة العادلة مخصوماً منها التكاليف اللازمة للبيع أيهما أقل.

وطبقاً لطريقة حقوق الملكية تظهر الاستثمارات في الشركات الشقيقة بالمركز المالي المجمع بالتكلفة المعدلة بنصيب المجموعة من التغيرات اللاحقة لتاريخ الاقتناء في صافي أصول الشركات الشقيقة وذلك بعد خصم أي إضمحلال قد يطرأ على قيمة كل استثمار. ويتم معالجة حصة المجموعة من التغيرات في حقوق ملكية الشركات الشقيقة اللاحقة للاقتناء والمعلاة على حقوق ملكية تلك الشركات مباشرة ضمن حقوق الملكية للمجموعة.

إذا تجاوز نصيب المنشأة في خسائر شركة شقيقة حصته في تلك الشركة أو تساوى معها، تتوقف المنشأة عن الاعتراف بنصيبها في الخسائر الإضافية. هذا ولا يتم الاعتراف بالخسائر التي تتجاوز القيمة الدفترية لنصيب المجموعة في أي شركة شقيقة إلا في حدود الالتزام القانوني أو الحكمي على المجموعة تجاه الشركة الشقيقة أو المبالغ التي قد تكون المجموعة قد سددتها نيابة عن تلك الشركة.

وفي تاريخ الاقتناء يتم المحاسبة عن الفرق بين تكلفة الاقتناء ونصيب المجموعة من القيمة العادلة لصافي أصول الشركة الشقيقة طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم ٢٩ والخاص بتجميع الأعمال وبناء على ذلك:

١- يتم الاعتراف بأي زيادة في تكلفة الاقتناء عن نصيب المجموعة في القيمة العادلة لصافي الأصول والالتزامات المحددة والالتزامات المحتملة للشركة الشقيقة في تاريخ الاقتناء كشهرة وتدرج الشهرة الناتجة من اقتناء الشركة الشقيقة ضمن القيمة الدفترية للاستثمار ويتم تقدير الإضمحلال لتلك الشهرة كجزء من قيمة الاستثمار ككل.

٢- تستبعد من القيمة الدفترية للاستثمار أي زيادة في نصيب المجموعة في صافي القيمة العادلة للأصول والالتزامات المحددة والالتزامات المحتملة للشركة الشقيقة عن تكلفة الاقتناء في تاريخ الاقتناء على أن تثبت كإيرادات عند تحديد نصيب المجموعة من أرباح أو خسائر الشركة الشقيقة عن الفترة التي تم خلالها اقتناء الاستثمار.

في حالة تعامل المجموعة مع إحدى الشركات الشقيقة يتم استبعاد الأرباح والخسائر الناتجة عن تلك المعاملات وذلك في حدود نصيب المجموعة من هذه الشركة الشقيقة. هذا وقد تكون الخسائر دليلاً على انخفاض قيمة الأصل المحول وفي هذه الحالة يتم تكوين المخصص المناسب لمواجهة هذا الإضمحلال.

هـ- الاضمحلال في قيمة الأصول المالية

تقوم إدارة المجموعة في نهاية كل فترة مالية بتحديد ما إذا كانت هناك دلالات أو مؤشرات على احتمال حدوث اضمحلال في قيمة كافة أصولها المالية فيما عدا تلك التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

تعرض قيمة الأصول المالية للاضمحلال عندما يتوافر دليل موضوعي على أن التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للاستثمار قد تأثرت بسبب حدث أو أكثر نشأ في تاريخ لاحق للاعتراف الأولي بهذا الأصل المالي.

يتم تقدير خسارة الاضمحلال في قيمة كل أصل مالي تم قياسه بالتكلفة المستهلكة بالفرق بين القيمة الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة مخصومة بمعدل الفائدة الفعلي لهذا الأصل المالي.

ويتم تخفيض القيمة الدفترية لكافة الأصول المالية مباشرة بخسائر الاضمحلال فيما عدا تلك المتعلقة بالانخفاض في القيمة المتوقع تحصيلها من مديونيات العملاء حيث يتم الاعتراف بحساب مستقل للانخفاض في قيمتها. وعندما تصبح مديونية العميل غير قابلة للتحويل يتم إعدامها خصما على حساب الاضمحلال والذي يضاف إليه أى متحصلات لاحقة من ديون سبق إعدامها. هذا وتثبت كافة التغيرات التي تحدث على القيمة الدفترية لذلك الحساب بقائمة الأرباح أو الخسائر.

فإذا كان قد سبق الاعتراف بخسائر اضمحلال في قيمة الأصول المالية بخلاف أدوات حقوق الملكية المصنفة كاستثمارات مالية متاحة للبيع ثم حدث وأن انخفضت قيمة تلك الخسائر خلال فترة لاحقة وأمكن ربط هذا الانخفاض بطريقة موضوعية بحدث وقع بعد تاريخ الاعتراف بها عندئذ يتم رد خسائر الاضمحلال بقائمة الأرباح أو الخسائر ولكن إلى الحد الذي لا يترتب عليه زيادة القيمة الدفترية للاستثمار في تاريخ الرد عن التكلفة المستهلكة التي كان يمكن أن تصل إليها قيمة الاستثمار لو لم تكن خسائر الاضمحلال قد سبق الاعتراف بها.

أما بالنسبة لأدوات حقوق الملكية المصنفة كاستثمارات مالية متاحة للبيع والتي سبق الاعتراف بخسائر الاضمحلال في قيمتها بقائمة الأرباح أو الخسائر فلا يتم رد الانخفاض اللاحق في قيمتها بقائمة الأرباح أو الخسائر وإنما يتم الاعتراف بأى زيادة لاحقة في القيمة العادلة لتلك الاستثمارات مباشرة بحقوق الملكية.

و- الاضمحلال في قيمة الأصول غير المالية

تقوم إدارة المجموعة في نهاية كل فترة مالية بمراجعة القيم الدفترية لأصولها غير المالية فيما عدا المخزون لتحديد ما إذا كانت هناك دلالات أو مؤشرات على احتمال حدوث اضمحلال في قيمتها فإذا ما توافرت تلك الدلالات أو المؤشرات تقوم المجموعة بتقدير القيمة الاستردادية لكل أصل على حدى بغرض تحديد خسائر الاضمحلال. فإذا ما تذر تقدير القيمة الاستردادية للأصل تقوم إدارة المجموعة بتقدير القيمة القابلة للاسترداد للوحدة المولدة للنقد التي يتبعها الأصل.

وفي حالة استخدام أسس منطقية وثابتة لتوزيع الأصول على الوحدات المولدة للنقد فإن الأصول العامة للمجموعة يتم توزيعها أيضا على تلك الوحدات. ولو تذر تحقيق ذلك يتم توزيع الأصول العامة للمجموعة على أصغر مجموعة من الوحدات المولدة للنقد التي أمكن للمجموعة تحديدها باستخدام أسس منطقية وثابتة.

أما بالنسبة للأصول غير الملموسة والمقننات الفنية" والتي ليس لها عمر افتراضى محدد أو غير المتاحة للاستخدام بعد فإنه يتم إجراء اختبار سنوى للاضمحلال في قيمتها أو بمجرد توفر أى مؤشر عن تعرض تلك الأصول للاضمحلال.

هذا وتتمثل القيمة الاستردادية للأصل أو للوحدة المولدة للنقد في القيمة العادلة مخصوما منها تكاليف البيع أو القيمة الإستخدامية أيهما أكبر.

ويتم احتساب القيمة الإستخدامية وذلك بخصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة من استخدام الأصل أو الوحدة المولدة للنقد باستخدام معدل خصم قبل حساب الضريبة للوصول إلى القيمة الحالية لتلك التدفقات. ويعكس هذا المعدل تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقد والمخاطر المرتبطة بذلك الأصل والتي لم يتم أخذها في الاعتبار عند تقدير التدفقات النقدية المستقبلية المتولدة عنه. وإذا كانت القيمة الاستردادية المقدرة لأصل (أو لوحدة مولدة للنقد) أقل من قيمتها الدفترية يتم تخفيض القيمة الدفترية لذلك الأصل (أو للوحدة المولدة للنقد) لتعكس قيمته الاستردادية. ويتم الاعتراف بخسائر الاضمحلال فوراً بقائمة الأرباح أو الخسائر.

عندما يتم في فترة لاحقة إلغاء الخسارة الناتجة عن اضمحلال القيمة والتي أعترف بها في فترات سابقة يتم زيادة القيمة الدفترية للأصل أو (للوحدة المولدة للنقد) بما يتماشى مع القيمة الاستردادية التقديرية الجديدة وبشرط ألا تزيد القيمة الدفترية المعدلة بعد الزيادة عن القيمة الدفترية التي كان من الممكن أن يصل الأصل (الوحدة المولدة للنقد) إليها لو لم يتم الاعتراف بالخسارة الناتجة عن الاضمحلال في قيمة ذلك الأصل في السنوات السابقة. ويتم إثبات التسوية العكسية لخسائر الاضمحلال فوراً بقائمة الأرباح أو الخسائر.

ز- الأصول الثابتة وإهلاكاتها

تظهر كافة بنود الأصول الثابتة بقائمة المركز المالي المجمعة بتكلفتها التاريخية والتي تمثل قيمتها العادلة في تاريخ الاقتناء مخصصاً منها مجمع الإهلاك بالإضافة إلى الخسائر المجمعة الناتجة عن الاضمحلال في قيمتها فيما عدا الأراضي والمقتنيات الفنية والتي تظهر بالتكلفة مخصصاً منها الاضمحلال في قيمتها. وتتضمن تكلفة الأصل الثابت كافة النفقات المرتبطة مباشرة باقتناء الأصل.

ويتم إضافة النفقات اللاحقة إلى القيمة الدفترية للأصل أو الاعتراف بها بشكل منفصل - حسب الحالة - فقط عندما يكون من المحتمل أن يحقق استخدام هذا البند منافع اقتصادية مستقبلية للمجموعة ويمكن قياس تكلفة الاقتناء الخاصة بهذا البند بدرجة عالية من الدقة. هذا ويتم تحميل مصروفات الإصلاح والصيانة بقائمة الأرباح أو الخسائر عن السنة المالية التي تم تحمل تلك المصروفات خلالها.

تحدد الأرباح والخسائر الناشئة عن استبعاد الأصول الثابتة على أساس الفرق بين صافي عائد الاستبعاد وصافي القيمة الدفترية لتلك الأصول ويتم إدراجها بقائمة الأرباح أو الخسائر.

تثبت الأصول التي لا تزال في طور الإنشاء (مشروعات تحت التنفيذ) تمهيداً لاستخدامها في أغراض إنتاجية أو إدارية بالتكلفة مخصصاً منها الاضمحلال في قيمتها. وتتضمن تلك التكلفة أتعاب الاستشاريين.

ويبدأ إهلاك تلك الأصول عندما تصبح صالحة للاستخدام في الأغراض التي أنشئت من أجلها طبقاً لنفس الأسس المتبعة في إهلاك الأصول الثابتة الأخرى.

وتظهر الأصول الأخرى ضمن بند الأصول الثابتة نظراً لارتباطها بتلك الأصول. ويتم الاعتراف بالأصول الأخرى بالتكلفة على أن يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة مخصصاً منها مجمع الاستهلاك.

ويتم إهلاك تكلفة الأصول الثابتة بخلاف الأصول تحت الإنشاء (مشروعات تحت التنفيذ) والأراضي والمقتنيات الفنية بطريقة القسط الثابت على مدار العمر الإنتاجي المتوقع لها كما يلي:

بيان الأصل	العمر الإنتاجي المقدّر (بالسنة)	نسبة الإهلاك
مباني وإنشاءات	٣٣,٣ - ٥٠	٣٪ - ٢٪
آلات ومعدات	١٠ - ١٥,٣٨	١٠٪ - ٦,٥٪
وسائل نقل وانتقال	٤ - ٥	٢٥٪ - ٢٠٪
عدد وأدوات وأثاث وأجهزة	٣ - ٥٠	٣٣٪ - ٦٪
أصول أخرى	٥	٢٠٪

المعالجة المحاسبية لقرض هيرميس: حيث إن الشركة دخلت في عقود لبيع أصول ثابتة مملوكة لهما وجهازه للاستخدام على حالها إلى المجموعة المالية هيرميس للحلول التمويلية ثم قامت بإعادة إستئجار ذات الأصول من نفس الشركة المشتري منها المؤجر بموجب عقد تأجير تمويلي علماً بأنها كانت تستخدم تلك الأصول في أنشطتها المعتادة دون إنقطاع قبل إبرام تلك العقود. إتفاقات البيع وإعادة إستئجار هذه تمثل في جوهرها إقتراضاً بضمان الأصول المباعة.

طالما أن معاملات بيع وإعادة إستئجار الأصول الثابتة تمثل في حالتنا هذه " ترتيباً تمويلياً بضمان الأصول المباعة " وليس بيعاً فعلياً لذا يتعين على الشركة المستأجرة ألا تستبعد الأصول الثابتة المباعة من دفاترها بل تستمر في عرض الأصول الثابتة المباعة والمعاد إستئجارها في قوائمها المالية دون أي تغيير في قيمها الدفترية على أن تستمر في إهلاكها على أساس الأعمار الافتراضية المتبقية لتلك الأصول في تاريخ البيع وإعادة الإستئجار حتى وإن طالبت تلك الأعمار الافتراضية المتبقية عن مدة عقد التأجير التمويلي نظراً لأن ملكية الأصول المؤجرة ستؤول في نهاية عقد التأجير التمويلي مجاناً إلى الشركات البائعة المستأجرة تلقائياً ودون إخطار مسبق منها للمشتري المؤجر شريطة انتظام المستأجر في سداد الأقساط الإيجارية في مواعيدها.

القيمة العادلة :

بتاريخ ٦ مارس ٢٠٢٣ صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٨٨٣) لعام ٢٠٢٣ بتعديل وإعادة إصدار بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية وفقاً للمعيار المعدل رقم (١٠) للأصول الثابتة ، حيث تم السماح باستخدام نموذج إعادة التقييم عند القياس اللاحق للأصول الثابتة والأصول غير الملموسة وذلك بأثر رجعي مع إثبات الأثر التراكمي لتطبيق نموذج إعادة التقييم بشكل أولي بإضافته الي حساب فائض إعادة التقييم بجانب حقوق الملكية في بداية الفترة المالية التي تقوم فيها الشركة بتطبيق هذا النموذج لأول مرة. وعند تقييم بند الأصول الثابتة فيتم إعادة تقييم كامل فئة الأصول الثابتة التي ينتمي إليها ذلك الأصل.

ووفقاً لقرار مجلس إداره شركه الشروق الحديثه للطباعة المنعقد في ٢٤ ديسمبر ٢٠٢٣ فقد قامت اداره الشركة باستخدام نموذج القيمة العادلة في تقييم أراضي الشركه.

ح- الاعتراف وقياس الإيراد

الإيرادات الناتجة عن بيع سلع

يتم الاعتراف بالإيراد من العقود مع العملاء بناء على نموذج من خمس خطوات كما هو محدد في المعيار المحاسبي المصري (٤٨) الإيراد من العقود مع العملاء

الخطوة (١) – تحديد العقد (العقود) مع عميل: العقد هو اتفاقية تعقد بين طرفين أو أكثر تؤسس حقوقا وتعهدات وتضع المعايير التي يجب الوفاء بها لكل عقد.

الخطوة (٢) – تحديد التزامات الأداء في العقد: التزام الأداء هو وعد في العقد مع العميل بتحويل بضائع أو تقديم خدمات الى العميل.

الخطوة (٣) – تحديد سعر المعاملة: سعر المعاملة هو مبلغ المقابل الذي تتوقع الشركة الحصول عليه نظير نقل البضائع أو الخدمات المتعهد بتقديمها الى العميل باستثناء المبالغ المحصلة نيابة عن أطراف ثالثة.

الخطوة (٤) – تخصيص سعر المعاملة لالتزامات الأداء في العقد: في العقد الذي يحتوى على أكثر من التزام أداء ستقوم الشركة بتوزيع سعر المعاملة الى كل التزام أداء بمبلغ يحدد مقدار المقابل الذي تتوقع الشركة الحصول عليه في مقابل الوفاء بكل التزام أداء.

الخطوة (٥) – اثبات الإيراد متى (أو عندما) تفي الشركة بالتزام أداء.

إذا كان المزمع دفعه في العقد يتضمن مبلغا متغيرا تقوم الشركة بتقدير المبلغ الذي تستحقه الشركة مقابل نقل البضائع أو الخدمات المتعهد بتقديمها الى العميل.

قد يختلف مبلغ المقابل بسبب الخصومات أو المبالغ المستردة أو الائتمانات أو الامتيازات السعيرية أو الحوافز أو مكافآت الأداء أو العقوبات أو غيرها من البنود المماثلة. كما يمكن أن يختلف مبلغ قيمة المقابل المتعهد به إذا كان استحقاق الشركة للمقابل مشروطا بحدوث أو عدم حدوث حدث مستقبلي.

تقوم الشركة بالوفاء بالتزام الأداء وتثبت الإيرادات بمرور الوقت، في حال إثبات أحد المعايير التالية:

١. حصول العميل في ذات الوقت على المنافع الناتجة عن أداء المجموعة واستهلاك تلك المنافع.
 ٢. أداء الشركة يؤدي إلى إيجاد أو تحسين موجودات تحت سيطرة العميل وقت إيجاد أو تحسين الأصل.
 ٣. أداء الشركة للالتزام لا يُكون موجودات ذات استخدامات بديلة للشركة، كما يكون للشركة الحق في تحصيل المبلغ للأداء المكتمل حتى تاريخه.
- بالنسبة لالتزامات الأداء التي لا يتحقق فيها أحد الشروط أعلاه، فإنه يتم إدراج الإيرادات في الوقت الذي يتم فيه استيفاء التزام الأداء.
- يجب على المنشأة أن تأخذ في الاعتبار شروط العقد، بالإضافة إلى أى قوانين تنطبق على العقد، عند تقييم ما إذا كان لديها حق واجب التنفيذ في تحصيل مقابل الأداء المكتمل حتى تاريخه.
- لا يشترط أن يكون الحق في تحصيل مقابل الأداء المكتمل مبلغ ثابت.
- يجب أن يكون للمنشأة خلال مدة العقد الحق في مبلغ يعوضها على الأقل عن مقابل الأداء المكتمل حتى تاريخه إذا ما تم إنهاء العقد من قبل العميل أو طرف آخر لأسباب أخرى بخلاف عدم أداء المنشأة وفقا لتعهداتها.
- تقييم وجود و وجوب تنفيذ حق التحصيل و ما إذا كان حق المنشأة في التحصيل سيحولها الحق في أن يتم السداد لها مقابل الأداء المكتمل حتى تاريخه.

إلتزامات الاداء التي يتم الوفاء بها عند نقطة من الزمن:

إذا لم يكن الوفاء بالتزامات الأداء يتم على مدار زمني فإن المنشأة تفي بالتزام الأداء عند نقطة من الزمن. و لتحديد تلك النقطة من الزمن التي يحصل فيها العميل على السيطرة على أصل متعهد به و تفي المنشأة عندها بالتزامات الأداء فإنه يجب على المنشأة أن تأخذ في الاعتبار المؤشرات على تحويل السيطرة التي تشمل الآتي و لكن لا تقتصر عليه:

- أ-إذا كان للمنشأة حق حالي في تحصيل مقابل الأصل.
- ب-إذا كان للعميل حق الملكية القانوني في الأصل.
- ج- إذا قامت المنشأة بتحويل الحيازة المادية للأصل.
- د- إذا كان للعميل المخاطر و المنافع الجوهرية المتعلقة بملكية الأصل.
- هـ- قبول العميل للأصل.

ط- منح حكومية

تعتبر المنح الحكومية التي تحصل عليها المجموعة تعويضا عن نفقات أو خسائر حدثت فعلا بمثابة دعم مالي لا تقابله أية نفقات في المستقبل وتثبت ضمن إيرادات التشغيل الأخرى في قائمة الأرباح أو الخسائر في الفترة المالية التي يتم فيها الحصول على تلك المنح بناء على ما يتم تقديمه من مستندات واعتمادها من الجهات الرسمية.

ي- الفوائد الدائنة

تثبت إيرادات الفوائد طبقاً لمبدأ الاستحقاق على أساس التوزيع الزمني النسبي مأخوذاً في الاعتبار أصل المبلغ القائم ومعدل الفائدة الفعال على مدار الفترة حتى تاريخ الاستحقاق.

ك- الإيرادات الأخرى

تثبت الإيرادات الأخرى طبقاً لمبدأ الاستحقاق.

ل- ترجمة العملات الأجنبية

تم تحديد الجنيه المصري كعملة القيد وعملة العرض باعتباره العملة الأساسية التي تتم بها معظم التدفقات النقدية الداخلة والخارجة للشركة الأم وشركاتها التابعة (المجموعة). وتثبت المعاملات التي تتم بعملة بخلاف عملة القيد طبقاً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ إجراء تلك المعاملات. وفي نهاية كل فترة مالية يتم إعادة ترجمة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأخرى للجنيه المصري طبقاً لأسعار الصرف السائدة في ذلك التاريخ. وتدرج أرباح وخسائر الترجمة بقائمة الأرباح أو الخسائر عن الفترة المالية التي نشأت فيها. أما بالنسبة للبنود ذات الطبيعة غير النقدية بالعملات الأخرى والتي استخدمت التكلفة التاريخية في قياسها فلا يعاد ترجمتها.

م- الضرائب

ضرائب الدخل

يتم تحديد الضرائب وفقاً للقانون المصري الخاص بالضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ولائحته التنفيذية وتعديلاته، ويتم تكوين المخصصات اللازمة لمقابلة الضريبة المحتملة طبقاً لنتائج الفحص والدراسة التي تم إعدادها بمعرفة إدارة الشركة في هذا الشأن، وتتمثل قيمة ضريبة الدخل في مجموع الضريبة المستحقة عن العام والضرائب المؤجلة. يتم تحديد الربح الضريبي للسنة المالية على أساس ربح الفترة. ويتم احتساب التزامات الشركة الضريبية عن السنة المالية باستخدام معدلات الضرائب المطبقة في تاريخ اعداد القوائم المالية.

الضرائب المؤجلة

تتمثل الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة في الآثار الضريبية المتوقعة للفروق المؤقتة الناتجة عن اختلاف قيمة الأصول والالتزامات طبقاً للقواعد الضريبية المعمول بها بقانون الضرائب المصري ولائحته التنفيذية وبين القيم الدفترية لتلك الأصول والالتزامات طبقاً للأسس المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية. وبناء على ذلك يتم تحميل قائمة الأرباح أو الخسائر للشركة في تاريخ القوائم المالية بعبء الضريبة عن الفترة والذي يشمل كل من قيمة الضريبة الجارية وكذا الضريبة المؤجلة. يتم احتساب الضريبة الجارية على أساس الوعاء الضريبي المحدد طبقاً للقوانين واللوائح والتعليمات المعمول بها في هذا الشأن وباستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد القوائم المالية بينما يتم تحديد قيمة الضريبة المؤجلة باستخدام معدلات الضرائب المتوقعة تطبيقها في الفترة التي سيتم خلالها تسوية الالتزام أو استخدام الأصل وبناء على أسعار الضريبة والقوانين الضريبية السارية في تاريخ اعداد القوائم المالية. ويتم إثبات الضريبة المؤجلة كمصروف أو إيراد بقائمة الأرباح أو الخسائر باستثناء تلك المتعلقة ببند أثبتت مباشرة ضمن حقوق الملكية فتعالج الضريبة المؤجلة هي الأخرى مباشرة ضمن حقوق الملكية.

وبصفة عامة يتم الاعتراف بكافة الالتزامات الضريبية المؤجلة (الناتجة عن الفروق المؤقتة الخاضعة للضريبة في المستقبل) بينما لا تثبت الأصول الضريبية المؤجلة إلا إذا توافر احتمال قوى بإمكانية استخدام تلك الأصول لتخفيض الأرباح الضريبية المستقبلية أو وجود دليل آخر مقنع على تحقق أرباح ضريبية كافية في المستقبل. ويتم مراجعة القيمة الدفترية للأصول الضريبية المؤجلة في تاريخ اعداد القوائم المالية ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل الضريبي المؤجل عندما يصبح من غير المحتمل أن يسمح الربح الضريبي المستقبلي باستيعاب الأصل الضريبي المؤجل أو جزء منه. هذا وتستخدم طريقة المركز المالي لاحتساب الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة ويتم تبويبها ضمن الأصول والالتزامات غير المتداولة.

ن- المخزون

يتم تقييم المخزون في نهاية العام بالتكلفة أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل. وفيما يلي الأسس التي أتبع في تحديد تكلفة كافة أصناف المخزون:

خامات الإنتاج (رئيسية ومساعدة وقطع غيار)

بالتكلفة طبقاً لسياسة المتوسط المرجح في تسعير المنصرف من المخازن.

الإنتاج تحت التشغيل

يتم احتساب التكلفة لكل مرحلة إنتاجية لأوامر التشغيل على أن تتضمن التكاليف المباشرة وغير المباشرة حتى نهاية المرحلة التي وصل إليها الإنتاج.

الإنتاج التام

يتم احتساب التكلفة لكل مرحلة إنتاجية لأوامر التشغيل على أن تتضمن التكاليف المباشرة وغير المباشرة.

س- المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما ينشأ على المجموعة إلزام حالي (قانوني أو حكومي) نتيجة لأحداث سابقة ويكون من المتوقع أن يترتب على تسوية ذلك الالتزام تدفق خارج في صورة موارد تتضمن منافع اقتصادية وإن تكون التكاليف المقدرة لمواجهة تلك الالتزامات مرجحة الحدوث ومن الممكن تقدير قيمة الالتزام بصورة يعتمد عليها.

وتمثل القيمة التي يتم الاعتراف بها كمخصص أفضل التقديرات المتاحة للمقابل المطلوب لتسوية الالتزام الحالي في تاريخ اعداد القوائم المالية إذا ما أخذ في الاعتبار المخاطر وظروف عدم التأكد المحيطة بذلك الالتزام.

وعندما يتم قياس مخصص باستخدام التدفقات النقدية المقدرة لتسوية الالتزام الحالي فإن القيمة الدفترية للمخصص تمثل القيمة الحالية لتلك التدفقات. وإذا ما تم خصم التدفقات النقدية فإن القيمة الدفترية للمخصص تزايد في كل فترة لتعكس القيمة الزمنية للنقد الناتجة عن مضي الفترة. وفي هذه الحالة يتم إثبات هذه الزيادة في المخصص ضمن المصروفات التمويلية بقائمة الأرباح أو الخسائر.

ع- مزايا العاملين قصيرة الأجل

يتم الاعتراف بالأجور والمرتببات والأجازات المدفوعة الأجر والمرضية والمكافآت والمزايا الأخرى غير النقدية مقابل خدمات العاملين على أساس الاستحقاق في الفترة المالية التي أدت خلالها تلك الخدمات للمجموعة.

ف- توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح على المساهمين ونصيب مجلس الإدارة والعاملين في تلك الأرباح كالإلتزام بالقوائم المالية في الفترة التي يتم اعتماد تلك التوزيعات خلالها من مساهمي الشركة.

حصة العاملين في الأرباح

طبقاً للنظام الأساسي للشركة الأم وشركاتها التابعة وأحكام قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ و لائحة التنفيذية تخصص نسبة ١٠٪ كحصة للعاملين في الأرباح الموزعة بعد خصم الاحتياطي القانوني المستقطع من تلك الأرباح بما لا يزيد على مجموع الأجور السنوية للعاملين لكل شركة. ويتم الاعتراف بحصة العاملين في الأرباح كتوزيعات أرباح من خلال حقوق الملكية والالتزام في الفترة المالية التي يتم فيها اعتمادها من قبل مساهمي الشركة. وحيث أن الالتزام القانوني بتوزيع حصة من الأرباح على العاملين هو حق أصيل للجمعية العامة للمساهمين فإنه لا يتم الاعتراف بالالتزام مقابل حصة العاملين في الأرباح غير الموزعة.

ص- الاقتراض والتسهيلات الائتمانية

يتم الاعتراف الأولى بالقروض والتسهيلات الائتمانية التي تحصل عليها المجموعة بالقيمة العادلة مخصوماً منها تكلفة المعاملة. ويتم قياس تلك القروض والتسهيلات لاحقاً بالتكلفة المستهلكة على أن يتم الاعتراف بقيمة الأرباح أو الخسائر بالفرق بين المتحصلات النقدية من القروض (مخصوماً منها تكلفة المعاملة) والقيمة المطلوب سدادها في تاريخ الاستحقاق وذلك على مدار عمر القرض أو التسهيل باستخدام طريقة الفائدة الفعالة.

ق- حق الإنتفاع الناتجة عن الأصول المستأجرة

يتم الاعتراف بأصل "حق الإنتفاع" وبالالتزام عقد التأجير في تاريخ بداية عقد التأجير ويجب على المستأجر قياس أصل "حق الإنتفاع" بالتكلفة والمتمثل في القيمة الحالية لدفعات الإيجار غير المدفوعة في ذلك التاريخ. تم خصم دفعات الإيجار باستخدام معدل الفائدة الضمني في عقد التأجير على أن يتم القياس اللاحق لعقد التأجير للمتعلق بالأصل المؤجر "حق الإنتفاع" بتطبيق نموذج التكلفة مطروحاً منها أي مجمع استهلاك وأي مجمع خسائر اضمحلال في القيمة. على أن يتم تطبيق متطلبات الإهلاك الواردة في معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) "الأصول الثابتة وإهلاكاتها" في استهلاك أصل "حق الإنتفاع". إذا كان عقد التأجير يحول ملكية الأصل محل العقد إلى المستأجر في نهاية مدة عقد التأجير أو إذا كانت تكلفة أصل "حق الإنتفاع" تعكس أن المستأجر سيمارس خيار الشراء، فيجب على المستأجر استهلاك أصل "حق الإنتفاع" من تاريخ بداية عقد التأجير وحتى نهاية العمر الإنتاجي للأصل محل العقد. وفيما عدا ذلك يجب على المستأجر استهلاك أصل "حق الإنتفاع" من تاريخ بداية عقد التأجير إلى نهاية العمر الإنتاجي لأصل "حق الإنتفاع" أو نهاية مدة عقد التأجير أيهما أقرب.

ويتم إهلاك حقوق الإنتفاع الناتجة عن إستئجار الأصول بخلاف الأصول تحت الإنشاء والأراضي بطريقة القسط الثابت على مدار العمر الإنتاجي المتوقع لها كما يلي:

العمر الإنتاجي المقدّر (بالسنة)

٤٠ - ٥٠

٣ - ٢٠

٤ - ٥

بيان الأصل

مباني وإنشاءات

آلات ومعدات

وسائل نقل وانتقال

ر- تكلفة الاقتراض

يتم رسملة تكلفة الاقتراض المتعلقة مباشرة بإنشاء الأصل إلى تكلفة هذا الأصل. ويتم رسملة تكلفة الاقتراض هذه ضمن تكلفة الأصل عندما يكون متوقعاً أن تتسبب في خلق منافع اقتصادية مستقبلية للمنشأة وتكون هناك إمكانية لقياس التكلفة بشكل يمكن الاعتماد عليه. وتعتبر تكاليف الاقتراض الأخرى مصروفات تحمل على الفترة التي تكبدت فيها المنشأة هذه التكلفة.

عندما يتم الاقتراض بصفة عامة وتستخدم الأموال المقرضة في اقتناء أصل مؤهل لتحمل تكلفة الاقتراض، فإنه يتم تحديد قيمة تكلفة الاقتراض التي يمكن رسملتها باستخدام معدل للرسملة على الإنفاق الخاص بهذا الأصل. ويحسب هذا المعدل على أساس المتوسط المرجح لتكلفة الاقتراض للمنشأة عن القروض القائمة خلال المدة وذلك بعد إستبعاد القروض التي تم إبرامها تحديداً بغرض إقتناء أصل بذاته مؤهل لتحمل تكلفة الاقتراض. ويجب ألا تزيد قيمة تكلفة الاقتراض المرسملة خلال فترة ما عن قيمة تكلفة الاقتراض التي تم تكبدها خلال تلك الفترة.

عندما تزيد القيمة الدفترية أو التكلفة الإجمالية المتوقعة للأصل المؤهل عن القيمة التي يمكن استردادها منه أو عن صافي قيمته البيعية فإنه يتم تخفيض أو استبعاد تلك الزيادة من القيمة الدفترية طبقاً لمتطلبات المعايير الأخرى، وفي ظروف معينة فإن قيمة التخفيض أو الاستبعاد يتم تعليلها مرة أخرى على القيمة الدفترية للأصل طبقاً لتلك المعايير الأخرى.

ش- الأدوات المالية

الاعتراف والقياس المبدي

يتم الاعتراف مبدياً بالعملاء والمدينون والأرصدة المدينة الأخرى وسندات الدين المصدرة في التاريخ الذي تنشأ فيه. يتم مبدياً الاعتراف بكافة الأصول والالتزامات المالية الأخرى عندما تصبح الشركة طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة. يتم مبدياً قياس الأصل المالي (ما لم يكن عملاء ومدينون وأرصدة مدينة أخرى لا تنطوي على عنصر تمويلي هام) أو الالتزام المالي بالقيمة العادلة مضافاً إليها تكاليف المعاملات المنسوبة مباشرة للاستحواذ عليه أو إصداره وذلك للبند غير المصنف بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. يتم مبدياً قياس الأرصدة المدينة التي لا تنطوي على عنصر تمويلي هام بسعر المعاملة.

التصنيف والقياس اللاحق

الأصول المالية

عند الاعتراف المبدي، يتم تصنيف الأصل المالي وفقاً لقياسه: بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى - استثمارات الدين أو بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى - استثمارات الأسهم أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

لا تتم إعادة تصنيف الأصول المالية عقب الاعتراف بها مبدياً ما لم تقم الشركة بتغيير نموذج أعمالها لإدارة الأصول المالية، وفي هذه الحالة تتم إعادة تصنيف كافة الأصول المالية التي تأثرت بهذا التغيير في أول يوم من أول فترة يتم إعداد تقارير بشأنها عقب التغيير في نموذج الأعمال.

يتم قياس الأصل المالي بالتكلفة المستهلكة عندما يستوفي كلا الشرطين التاليين، ما لم يتم تصنيفه على أنه بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

- أن يكون محتفظ به ضمن نموذج أعمال يهدف إلى الاحتفاظ بالأصول من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية.
- أن ينشأ عن الشروط التعاقدية المتعلقة بالأصل المالي، في تواريخ محددة، تدفقات نقدية تمثل فقط دفعات المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي المستحق.
- يتم قياس استثمار الدين بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى عندما يستوفي كلا الشرطين التاليين، ما لم يتم تصنيفه على أنه بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:
- أن يكون محتفظ به ضمن نموذج أعمال تتحقق أهدافه من خلال تحصيل تدفقات نقدية تعاقدية وبيع الأصول المالية؛ و
- أن ينشأ عن شروطه التعاقدية، في تواريخ محددة، تدفقات نقدية تمثل فقط دفعات للمبلغ الأصلي وفائدة على المبلغ الأصلي المستحق.

عند الاعتراف المبدي بأحد استثمارات الأسهم غير المحتفظ بها للمتاجرة، قد تقرر الشركة بشكل نهائي عرض التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة للاستثمار ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى. يتم اتخاذ هذا القرار بحسب كل استثمار على حدة.

فيما يتعلق بكافة الأصول المالية غير المصنفة على أنها مقاسة بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى كما هو موضح أعلاه، يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. يتضمن ذلك كافة الأصول المالية المشتقة. عند الاعتراف المبدي، قد تقرر الشركة بشكل نهائي تحديد الأصل المالي الذي لا يفي بمتطلبات القياس بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى على أنه بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا كان هذا التصنيف ينهي أو يقلل بصورة جوهرية عدم التوافق المحاسبي الذي قد ينشأ فيما لو تم تصنيفه غير ذلك.

الأصول المالية - تقييم نموذج الأعمال

تقوم الشركة بتقييم الهدف من نموذج الأعمال الذي يتم في إطاره الاحتفاظ بالأصل المالي على مستوى المحفظة حيث يوضح ذلك بشكل أفضل الطريقة التي يتم وفقاً لها إدارة الأعمال وتقديم المعلومات إلى الإدارة. تتضمن المعلومات التي تم أخذها بالاعتبار ما يلي:

- السياسات والأهداف المعلنة للمحفظة وكيفية تفعيل تلك السياسات عملياً. يشمل ذلك ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركز على تحقيق إيرادات من الفائدة المتعاقد عليها، مع الاحتفاظ بمعدل فائدة محدد، وتوافق مدة الأصول المالية مع مدة أي التزامات ذات صلة أو التدفقات النقدية الخارجة المتوقعة أو تحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الأصول؛
- كيفية تقييم أداء المحفظة وإعداد تقارير لإدارة الشركة بشأنها؛
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (و الأصول المالية المحتفظ بها في نموذج الأعمال) وكيفية إدارة هذه المخاطر؛
- كيفية تعويض مدراء النشاط التجاري - على سبيل المثال، ما إذا كان يتم احتساب التعويض على أساس القيمة العادلة للأصول المدارة أو التدفقات النقدية التعاقدية التي تم تحصيلها؛ و
- مدى تعاقب وحجم وتوقيت مبيعات الأصول المالية في الفترات السابقة، وأسباب هذه المبيعات وتوقعات بشأن نشاط المبيعات في المستقبل.

إن عمليات تحويل الأصول المالية إلى أطراف أخرى من خلال معاملات غير مؤهلة لإيقاف الاعتراف لا تعتبر مبيعات لهذا الغرض، وتستمر الشركة بالاعتراف بها.

إن الأصول المالية المحتفظ بها للمتاجرة أو التي تتم إدارتها ويتم تقييم أدائها على أساس القيمة العادلة، يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

الأصول المالية - تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية تمثل دفعات المبلغ الأصلي والفائدة فقط

لأغراض هذا التقييم، يتم تعريف 'المبلغ الأصلي' على أنه القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف المبدئي. يتم تعريف "الفائدة" على أنها المقابل المالي للقيمة الزمنية للمال والمخاطر الائتمانية المرتبطة بالمبلغ الأصلي المستحق خلال فترة زمنية محددة ومخاطر وتكاليف الإقراض الأساسية الأخرى (مثل مخاطر السيولة والتكاليف الإدارية)، بالإضافة إلى هامش الربح. عند تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية تمثل دفعات المبلغ الأصلي والفائدة فقط، تأخذ الشركة بالاعتبار الشروط التعاقدية للأداة. يشمل ذلك تقييم ما إذا كان الأصل المالي ينطوي على شرط تعاقد يمكن أن يغير توقيت أو قيمة التدفقات النقدية التعاقدية في حال عدم استوفاء هذا الشرط. عند إجراء هذا التقييم، تراعي الشركة الأمور التالية:

- أحداث محتملة من شأنها أن تغير قيمة أو توقيت التدفقات النقدية؛
 - الشروط التي قد يترتب عنها تغيير سعر الفائدة التعاقدية، بما في ذلك شروط السعر المتغير؛
 - شروط الدفع المسبق ومدة فترة التمويل؛ و
 - الشروط التي تحول دون مطالبة المجموعة بالتدفقات النقدية من الأصول المحددة (على سبيل المثال، شروط عدم الرجوع).
- تتوافق شروط الدفع المسبق مع مبدأ دفعات المبلغ الأصلي والفائدة فقط إذا كانت قيمة الدفعات المسبقة تمثل بشكل جوهري المبالغ غير المسددة من المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي المستحق، والذي قد يشتمل على تعويض إضافي معقول لإنهاء العقد بشكل مبكر. علاوة على ذلك، بالنسبة للأصول المالية التي يتم الاستحواذ عليها بخصم أو علاوة على القيمة التعاقدية الاسمية، فإن الشرط الذي يُجيز أو يتطلب الدفع المسبق بقيمة تمثل فعلياً القيمة التعاقدية الاسمية بالإضافة إلى الفائدة التعاقدية (ولكن غير المدفوعة) المستحقة (والتي قد تتضمن أيضاً تعويض إضافي معقول عن الإنهاء المبكر) يتم التعامل معه على أنه متوافق مع هذا المبدأ إذا كانت القيمة العادلة لشرط الدفع المسبق غير جوهري عند الاعتراف المبدئي.

الأصول المالية - القياس اللاحق والأرباح والخسائر

الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

يتم قياس هذه الأصول لاحقاً بالقيمة العادلة. يتم الاعتراف بصافي الأرباح والخسائر، بما في ذلك إيرادات الفائدة وتوزيعات الأرباح ضمن الأرباح أو الخسائر.

الأصول المالية بالتكلفة المستهلكة

يتم قياس هذه الأصول لاحقاً بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. يتم تخفيض التكلفة المستهلكة بخسائر انخفاض القيمة. يتم الاعتراف ضمن الأرباح أو الخسائر بإيرادات الفائدة وأرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية وانخفاض القيمة. يتم الاعتراف بأي أرباح أو خسائر من إيقاف الاعتراف ضمن الأرباح أو الخسائر.

استثمارات الديون بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

يتم قياس هذه الأصول بالقيمة العادلة. يتم احتساب إيرادات الفوائد باستخدام طريقة الفائدة الفعلية، ويتم الاعتراف بأرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية وانخفاض القيمة في الربح أو الخسارة. يتم الاعتراف بصافي المكاسب والخسائر الأخرى في الدخل الشامل الآخر. عند إلغاء الاعتراف، يتم إعادة تصنيف الأرباح والخسائر المتراكمة في الدخل الشامل الآخر إلى الربح أو الخسارة.

استثمارات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

يتم قياس هذه الأصول بالقيمة العادلة. يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح كدخل في الربح أو الخسارة ما لم تمثل توزيعات الأرباح بوضوح استرداد جزء من تكلفة الاستثمار. يتم الاعتراف بصافي الأرباح والخسائر الأخرى في الدخل الشامل الآخر ولا يتم إعادة تصنيفها أبداً إلى الربح أو الخسارة.

الالتزامات المالية – التصنيف والقياس اللاحق والأرباح والخسائر

يتم تصنيف الالتزامات المالية على أنها مقاسة بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. يتم تصنيف الالتزام المالي على أنه بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا كان مصنف على أنه محتفظ به للمتاجرة، أو كان يمثل أداة مشتقة، أو كان مصنف على هذا النحو عند الاعتراف المبدي.

الالتزامات المالية

يتم قياس الالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة، ويتم الاعتراف بصافي الأرباح والخسائر، بما في ذلك مصروفات الفائدة ضمن الأرباح أو الخسائر. يتم لاحقاً قياس الالتزامات المالية الأخرى بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. يتم الاعتراف بمصروفات الفائدة وأرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية ضمن الأرباح أو الخسائر. يتم الاعتراف بأي أرباح أو خسائر عند إيقاف الاعتراف ضمن الأرباح أو الخسائر.

إيقاف الاعتراف

الأصول المالية

تقوم الشركة بعدم الاعتراف بالأصل المالي عند انتهاء الحقوق التعاقدية بالحصول على تدفقات نقدية من الأصل المالي، أو عندما تقوم المجموعة بتحويل الحقوق التعاقدية بالحصول على التدفقات النقدية التعاقدية من خلال معاملة يتم بموجبها بصورة فعلية تحويل كافة مخاطر وامتيازات الملكية للأصل المالي، أو من خلال معاملة لا تقوم الشركة بموجبها بتحويل أو الاحتفاظ بكافة مخاطر وامتيازات الملكية بصورة فعلية ولكنها لا تحتفظ بالسيطرة على الأصل المالي. تبرم الشركة معاملات تقوم بموجبها بتحويل أصول معترف بها ضمن بيان المركز المالي، ولكنها تحتفظ بكافة أو معظم مخاطر وامتيازات ملكية الأصول المحولة. في مثل هذه المعاملات، لا يتم إيقاف الاعتراف بالأصول المحولة.

الالتزامات المالية

تقوم الشركة بعدم الاعتراف بالالتزام المالي عندما تتم تسوية التزاماتها التعاقدية أو عندما يتم إلغاؤها أو انتهاءها. تقوم الشركة أيضاً بإيقاف الاعتراف بالالتزام المالي عندما يتم تعديل شروطه وتكون التدفقات النقدية للالتزام المعدل مختلفة بصورة جوهرية، وفي هذه الحالة يتم الاعتراف بالتزام مالي جديد بناء على الشروط المعدلة بالقيمة العادلة. عند إيقاف الاعتراف بالالتزام المالي، يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية المشطوبة والتمن المدفوع (بما في ذلك أية أصول غير نقدية تم تحويلها أو التزامات متحملة) ضمن الأرباح أو الخسائر.

المقاصة

تتم مقاصة الأصول المالية والالتزامات المالية، ويتم عرض صافي المبلغ في قائمة المركز المالي، وذلك فقط عندما يكون لدى الشركة حق واجب النفاذ بمقاصة المبالغ ويكون لديها رغبة إما في تسوية المعاملات على أساس صافي المبلغ، أو تحصيل الأصول وتسوية الالتزامات بصورة متزامنة.

انخفاض قيمة الأصول

الأصول المالية غير المشتقة

الأدوات المالية وأصول العقود

تعترف الشركة بمخصصات الخسائر لخسائر الائتمان المتوقعة من:

- الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المستهلكة.
- استثمارات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى. و
- أصول العقود.

تقوم الشركة بقياس مخصصات الخسائر لخسائر الائتمان المتوقعة من الإجراءات مستحقة القبض التي يتم الإفصاح عنها ضمن العملاء والمدينون والأرصدة المدينة الأخرى.

تقوم الشركة بقياس مخصصات الخسائر بقيمة معادلة لخسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة، باستثناء البنود التالية حيث يتم قياس مخصصات الخسائر لها بقيمة تعادل خسائر الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهر:

- سندات الدين التي تنطوي على مخاطر ائتمان منخفضة كما في تاريخ التقرير؛ و
- سندات الدين الأخرى والأرصدة المصرفية التي لم تزداد مخاطر الائتمان المرتبطة بها بصورة جوهرية منذ الاعتراف المبدي بها (مثل مخاطر التعثر التي تقع على مدى العمر المتوقع للأداة المالية).

تقوم الشركة بقياس مخصصات خسائر العملاء والمدينون (بما في ذلك الإجراءات مستحقة القبض) وأصول العقود بقيمة تعادل خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة.

عند تحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان لأداة مالية قد زادت بصورة جوهرية منذ الاعتراف المبني وعند تقدير خسائر الائتمان المتوقعة، تأخذ الشركة بالاعتبار المعلومات المعقولة والداعمة التي تكون ملائمة ومتاحة دون تكلفة أو مجهود زائد والتي تشمل التحليلات والمعلومات الكمية والنوعية بناءً على الخبرة السابقة لإدارة الشركة والتقييم الائتماني القائم على بيانات والمعلومات الاستشرافية.

تعتبر الشركة أن الأصل المالي متعثر السداد عندما:

- يكون من غير المحتمل أن يفي العملاء والمدينون بكافة التزاماتهم الائتمانية تجاه الشركة دون لجوء الشركة لاتخاذ إجراءات مثل حجز الضمان (إن وجد)؛ أو
 - أن يكون الأصل المالي مستحق منذ فترة تزيد عن ٩٠ يوماً.
- تتمثل خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة في خسائر الائتمان المتوقعة التي تنتج عن كافة أحداث التعثر المحتمل حدوثها على مدى العمر المتوقع للأداة المالية. تتمثل خسائر الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهر في الجزء من خسائر الائتمان المتوقعة التي تنتج عن أحداث التعثر المحتمل حدوثها خلال ١٢ شهر بعد تاريخ التقرير (أو خلال فترة أقصر إذا كان العمر المتوقع للأداة أقل من ١٢ شهر).
- تتمثل الفترة القصوى التي يتم أخذها بالاعتبار عند تقدير خسائر الائتمان المتوقعة في الحد الأقصى للفترة التعاقدية التي تتعرض خلالها الشركة لمخاطر الائتمان.

قياس خسائر الائتمان المتوقعة

تتمثل خسائر الائتمان المتوقعة في التقدير المرجح لخسائر الائتمان. يتم قياس خسائر الائتمان على أنها القيمة الحالية لكافة حالات العجز النقدي (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة إلى المنشأة وفقاً للعقد وبين التدفقات النقدية التي تتوقع الشركة الحصول عليها).

يتم تخفيض خسائر الائتمان المتوقعة بمعدل الفائدة الفعلي للأصل المالي.

الاصول المالية التي تعرضت لانخفاض ائتماني

تقوم الشركة في تاريخ كل تقرير بتقييم ما إذا كانت الأصول المالية المسجلة بالتكلفة المستهلكة وسندات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى قد تعرضت لانخفاض ائتماني. يعتبر الأصل المالي أنه 'تعرض لانخفاض ائتماني' عند وقوع حدث أو أكثر له تأثير سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي.

تشتمل الأدلة الموضوعية على تعرض الأصل المالي لانخفاض ائتماني على البيانات الملحوظة التالية:

- أزمة مالية حادة للمدين؛
- إخلال بالعقد مثل التعثر في السداد؛
- إعادة جدولة قرض أو سلفة من الشركة بناء على شروط ما كانت الشركة لتقبلها في ظروف أخرى؛ أو
- أن يكون من المحتمل تعرض المدين للإفلاس أو إعادة جدولة مالية أخرى.

عرض مخصص خسائر الائتمان المتوقعة في قائمة المركز المالي

يتم استقطاع مخصصات خسائر الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المستهلكة من إجمالي القيمة الدفترية للأصول. فيما يتعلق بسندات الدين بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى، يتم تحميل مخصص الخسائر على الأرباح أو الخسائر ويتم الاعتراف به ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى.

الشطب

يتم شطب إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي عندما لا يكون لدى الشركة توقعات معقولة لاسترداد أصل مالي بالكامل أو جزء منه.

تتوقع الشركة عدم استرداد جزء كبير من المبالغ المشطوبة. إلا أن الأصول المالية المشطوبة قد تظل خاضعة لأنشطة تنفيذية من أجل الالتزام بإجراءات الشركة لاسترداد المبالغ المستحقة.

الأصول غير المالية

تقوم الشركة في تاريخ كل تقرير بمراجعة القيم الدفترية لأصولها غير المالية للتحقق مما إذا كان هناك أي مؤشر تعرضها لانخفاض في القيمة. في حال وجود ذلك المؤشر، يتم تقدير قيمة الأصل القابلة للاسترداد.

لغرض اختبار انخفاض القيمة، يتم تجميع الأصول معاً في أصغر مجموعة أصول تنتج تدفقات نقدية داخلية من الاستخدام المستمر لها وتكون مستقلة إلى أبعد الحدود عن التدفقات النقدية الداخلية للأصول أو الوحدات المنتجة للنقد الأخرى.

تتمثل القيمة القابلة للاسترداد للأصل أو الوحدة المنتجة للنقد في قيمته من الاستخدام أو قيمته العادلة ناقصاً تكاليف البيع، أيهما أكبر. عند تقييم القيمة من الاستخدام، يتم تخفيض التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة إلى قيمتها الحالية باستخدام معدل خصم قبل الضريبة يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للمال والمخاطر المتعلقة بذلك الأصل أو الوحدة المنتجة للنقد.

يتم الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة عندما تزيد القيمة الدفترية للأصل أو وحدته المنتجة للنقد عن قيمته القابلة للاسترداد. يتم الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة ضمن الأرباح أو الخسائر. يتم تخصيص خسائر انخفاض القيمة أولاً لتخفيض القيمة الدفترية لأية شهرة تجارية مخصصة للوحدة المنتجة للنقد، ثم لتخفيض القيم الدفترية للأصول الأخرى في الوحدة المنتجة للنقد على أساس تناسبي.

يتم عكس خسائر انخفاض القيمة إلى المدى الذي لا تزيد فيه القيمة الدفترية للأصل عن القيمة الدفترية التي كان ليتم تحديدها، بعد خصم الإهلاك أو الاستهلاك، في حال لم يكن قد تم الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة.

طريقة الفائدة الفعالة

إن طريقة الفائدة الفعالة هي طريقة لإحتساب التكلفة المستهلكة لأداة الدين ولتوزيع إيراد الفوائد على مدار الفترة المعنية. ويعتبر معدل الفائدة الفعال هو المعدل الذي يخصم التدفقات النقدية الداخلة المستقبلية المتوقعة (بما في ذلك كافة الرسوم والنقاط المدفوعة أو المستلمة التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعال وتكاليف المعاملة وأية علاوات أخرى أو خصومات) على مدار العمر المتوقع لأداة الدين - أو على مدى فترة زمنية أقصر إذا ما كان ذلك مناسباً - بحيث تصل على وجه التحديد إلى صافي القيمة الدفترية للأصل عند الاعتراف الأولي به. يُعترف في الأرباح أو الخسائر بالإيراد من أدوات الدين التي تُقاس لاحقاً بالتكلفة المستهلكة وذلك على أساس الفائدة الفعالة، ويُعرض إيراد الفوائد هذا ضمن بند "إيرادات التمويل".

ت- العملاء وأوراق القبض

يتم إثبات العملاء وأوراق القبض بالقيمة الاسمية مخصصاً منها قيمة الاضمحلال المكون لمواجهة انخفاض قيمة أرصدة العملاء ويتم تكوين مخصص اضمحلال لمواجهة الانخفاض في قيمة أرصدة العملاء عندما تتوافر أدلة موضوعية على أن الشركة لن تتمكن من تحصيل المبالغ المستحقة طبقاً للشروط الأصلية للتعاقد مع العميل، ويمثل المخصص الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة القابلة للاسترداد معبراً عنها بالتدفقات النقدية المتوقعة.

ث- النقدية وما في حكمها

تشمل النقدية وما في حكمها النقدية بالخرينة والحسابات الجارية بالبنوك والودائع لأجل لا تتجاوز ثلاثة أشهر والقابلة للتحويل إلى قيم نقدية محددة.

خ- الموردون

الموردون لا تحمل بأى فائدة وتثبت بالقيمة الاسمية.

ذ- الإحتياطي القانوني

طبقاً للقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وللنظام الأساسي للشركة يجنب ٥٪ من صافي الربح السنوي لتكوين الإحتياطي القانوني حتى يبلغ رصيد الإحتياطي ٥٠٪ من رأس المال المصدر ومتى نقص الإحتياطي يتعين العوده إلى الاقتطاع ويستعمل الإحتياطي بقرار من الجمعية العامة بناءً على اقتراح من مجلس الإدارة فيما يكون في صالح الشركة. وهذا الإحتياطي غير قابل للتوزيع. ولأغراض إعداد القوائم المالية المجمعة يتم إدراج الإحتياطيات المكونة بالشركات التابعة بعد تاريخ الإقتناء ضمن الأرباح المحتجزة للمجموعة بدلاً من إظهارها كبند مستقل بحقوق الملكية. ومن ثم فإن الإحتياطي القانوني الذي يظهر بالقوائم المالية المجمعة يتعلق بالشركة الأم فقط.

ض- قائمة التدفقات النقدية

تم إعداد قائمة التدفقات النقدية باستخدام الطريقة غير المباشرة ولأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية يتكون بند النقدية وما في حكمها من نقدية بالخرينة والحسابات الجارية وودائع لدى البنوك لأجل لا تتجاوز ثلاث أشهر.

ظ- نصيب السهم في الأرباح

يتم الإفصاح عن النصيب الأساسي والمخفض للسهم في الأرباح، يتم حساب النصيب الأساسي والمخفض للسهم بقسمة الأرباح أو الخسائر الخاصة بحملة الأسهم العادية بالشركة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال الفترة، ولتحديد صافي أرباح الفترة الخاصة بحاملي الأسهم العادية يتم خصم نصيب العاملين وحصة مجلس الإدارة من الأرباح.

غ- مصادر استنباط القيمة العادلة

يتطلب تطبيق السياسات المحاسبية الواردة بالإيضاح رقم (٥) من الإدارة أن تستخدم تقديرات وافتراضات لتحديد القيمة الدفترية للأصول والالتزامات التي لا يمكن قياسها بشكل واضح من خلال المصادر الأخرى.

هذا وتعتمد القيمة العادلة للأدوات المالية المتداولة في السوق النشطة على أسعار السوق المعلنة في تاريخ إعداد القوائم المالية المجمعة. بينما يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية التي لا يتم تداولها في السوق النشطة عن طريق استخدام أساليب التقييم التي تعتمد على أحوال السوق في تاريخ إعداد القوائم المالية المجمعة.

أ- الإستثمارات العقارية

يتم الاعتراف الأولي للإستثمارات العقارية وفقاً لتكلفة الشراء وأي نفقات مباشرة متعلقة بها. ويتم إثبات الإستثمارات العقارية في الفترة اللاحقة وفقاً لنموذج التكلفة أو نموذج القيمة العادلة وفقاً لتعديلات معايير المحاسبة المصرية الصادرة في ٦ مارس ٢٠٢٣. وبعد الاعتراف الأولي على المنشأة التي تختار نموذج القيمة العادلة أن تقيس جميع استثماراتها العقارية بالقيمة العادلة. وقد قامت الشركة باختيار نموذج القيمة العادلة في التقييم اللاحق للإستثمارات العقارية وفقاً لقرار مجلس الإدارة لشركة البدار للمبوبات المنعقد في ٢٤ سبتمبر ٢٠٢٣.

و في حالة زيادة الأصل الدفترى لاستثمار عقاري نتيجة لتقييمه بالقيمة العادلة، فيجب اثبات الزيادة ضمن الدخل الشامل ويتم تجميعها ضمن حقوق الملكية تحت عنوان "فائض تقييم الاستثمار العقاري بالقيمة العادلة" ومع ذلك يجب اثبات الزيادة ضمن الربح أو الخسارة بالقدر الذي يعكس به انخفاضاً في تقييم نفس الاستثمار و السابق اثباته ضمن الربح أو الخسارة و يعالج هذا الفائض بنفس الأسلوب الوارد في نموذج إعادة التقييم ضمن معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) "الأصول الثابتة و اهلاكتها".

وفي حالة انخفاض المبلغ الدفترى لاستثمار نتيجة لتقييمه بالقيمة العادلة فيجب اثبات الانخفاض ضمن الربح أو الخسارة و مع ذلك يجب اثبات الانخفاض ضمن الدخل الشامل الآخر بقدر وجود اي رصيد دائن في فائض التقييم المتعلق بذلك الاستثمار و يقلص الانخفاض المثبت ضمن الدخل الشامل الآخر المبلغ المتراكم ضمن حقوق الملكية تحت عنوان فائض تقييم الاستثمار العقاري بالقيمة العادلة.

وفي حالة إضمحلال القيمة السوقية لهذه الإستثمارات العقارية عن صافي قيمتها الدفترية يتم تكوين مخصص خسائر الإضمحلال و يحمل علي قائمة الدخل الشامل، وتظهر الإستثمارات العقارية بالمركز المالي بعد خصم مجمع خسائر الإضمحلال إن وجد.

بب- عقود الإيجار

١- تعريف الإيجار

تقوم الشركة بتقييم ما اذا كان الترتيب يمثل أو يتضمن إيجار وفقاً للمعيار المحاسبي المصري (٤٩) يعتبر الترتيب كإيجار أو يتضمن إيجار اذا كان الترتيب يعطي حق السيطرة علي استخدام أصل محدد لفترة زمنية نظير مقابل مادي. عند بدء أو إعادة تقييم ترتيب يتضمن مكونات إيجارية تقوم الشركة بتوزيع المقابل في العقد على كل مكون إيجارى أو غير إيجارى على أساس السعر المستقل النسبى لكل مكون.

٢- كمستأجر

تم قياس التزامات الإيجار بالقيمة الحالية لمدفوعات الإيجار المتبقية مخصومة باستخدام معدل الاقتراض للشركة كما في تاريخ عقد الإيجار. ويتم قياس حق استخدام الأصل باستخدام مبلغ يساوى التزام الإيجار معدل بمبالغ مدفوعة مقدماً أو الإيجارات مستحقة. ولقد قامت الشركة بتطبيق هذه الطريقة على كل عقود الإيجار. قامت الشركة باستخدام الاعفاء المسموح في عدم الاعتراف بحق استخدام اصول و التزامات الإيجارات للإيجارات التي تكون مدتها أقل من ١٢ شهر و عقود إيجار الأصول ذات القيمة المنخفضة. تقوم الشركة بالاعتراف بدفعات الإيجار المرتبطة بهذه العقود كمصروف. يتم إعادة قياس التزامات الإيجار عند حدوث تغيير في مدفوعات الإيجار المستقبلية.

٣- عقود الإيجار التي تكون الشركة فيها كمستأجر (تأجير تشغيلي)

يتم في تاريخ بداية عقد الإيجار بآثبات أصل "حق الانتفاع" و التزام عقد الإيجار،

القياس الأولي لأصل "حق الانتفاع":

تتكون تكلفة أصل "حق الانتفاع" من:

(أ) مبلغ القياس الأولي لالتزام عقد الإيجار في تاريخ التطبيق الأولى لعقود التأجير وذلك بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار المتبقية. ويتم خصم دفعات الإيجار باستخدام معدل الفائدة الضمني في عقد الإيجار إذا كان يمكن تحديد ذلك المعدل بسهولة. وإذا لم يكن في الإمكان تحديد ذلك المعدل فيجب أن يستخدم المستأجر سعر الفائدة على الاقتراض الإضافي للمستأجر.

(ب) أى دفعات عقد إيجار تمت في او قبل تاريخ بداية عقد الإيجار ناقصاً أى حوافز إيجار مستلمة،

(ج) أى تكاليف مباشرة أولية متكبدة بواسطة المستأجر،

(د) تقدير للتكاليف التي سيتكبدها المستأجر في تفكيك وإزالة الأصل محل العقد، وإعادة الموقع الذي يوجد فيه الأصل إلى الحالة الأصلية أو إعادة الأصل فيه إلى الحالة المطلوبة وفقاً لأحكام وشروط عقد الإيجار، ما لم تكن تلك التكاليف سيتم تكبدها لإنتاج المخزون. ويتكبد المستأجر التزامات لتلك التكاليف سواء في تاريخ بداية عقد التأجير أو كنتيجة لاستخدام الأصل محل العقد خلال فترة معينة.

القياس اللاحق لأصل "حق الانتفاع":

بعد تاريخ بداية عقد الإيجار يتم قياس أصل "حق الانتفاع" يتم تطبيق نموذج التكلفة حيث يتم قياس أصل "حق الانتفاع" بالتكلفة:

(أ) مطروحاً منها أى مجمع استهلاك وأى مجمع خسائر هبوط في القيمة،

(ب) ومعدلة بأى إعادة قياس لالتزام عقد الإيجار.

القياس الأولي لالتزام عقد الإيجار

يتم في تاريخ بداية عقد الإيجار قياس التزام عقد الإيجار بالقيمة الحالية بدفعات الإيجار غير المدفوعة في ذلك التاريخ. ويتم خصم دفعات الإيجار باستخدام معدل الفائدة الضمني في عقد الإيجار إذا كان يمكن تحديد ذلك المعدل بسهولة. وإذا لم يكن في الإمكان تحديد ذلك المعدل بسهولة فيجب أن يستخدم المستأجر معدل الاقتراض الإضافي للشركة كمستأجر.

القياس اللائق للالتزام عقد الإيجار

بعد تاريخ بداية عقد الإيجار، يتم ما يلي:

- (أ) زيادة المبلغ الدفترى للالتزام ليعكس الفائدة على التزام عقد الإيجار.
- (ب) تخفيض المبلغ الدفترى للالتزام ليعكس دفعات الإيجار،
- (ج) إعادة قياس المبلغ الدفترى للالتزام ليعكس أى إعادة تقييم أو تعديلات لعقد الإيجار أو ليعكس دفعات الإيجار الثابتة في جوهرها المعدلة.

يتم عرض أصل حق الانتفاع والتزامات عقود الإستهجار في قائمة المركز المالي بشكل منفصل عن الأصول والالتزامات الأخرى.

تتضمن عقود الإستهجار قيام المستأجر بصيانة الأصل المؤجر والتأمين عليه ولا ينطوى عقد الإيجار على أية ترتيبات لنقل الملكية في نهاية فترة الإيجار.

تحديد مدة الإيجار للعقود مع خيارات التجديد والانهاء - المجموعة كمستأجر

تحدد الشركة مدة سريان عقد الإيجار على أنها غير قابلة للإلغاء في أي فترات مغطاة بخيار تمديد عقد الإيجار فيما إذا كانت الشركة متأكدة من معقولية ممارسة هذا الخيار أو أي فترات مغطاة بخيار انهاء عقد الإيجار فيما إذا كانت الشركة متأكدة من معقولية ممارسة هذا الخيار. لدى الشركة العديد من عقود الإيجار التي تتضمن خيارات التمديد والانهاء. تقرر الشركة من خلال تقييمها لعقد الإيجار فيما إذا كان من المعقول ممارسة خيار تجديد أو انهاء عقد الإيجار.

معاملات البيع وإعادة الاستئجار

إذا قام البائع المستأجر (بتحويل أصل لمنشأة أخرى) المشتري المؤجر وأعدت استئجار هذا الأصل مرة أخرى من المشتري المؤجر، فيجب على كل من البائع المستأجر والمشتري المؤجر المحاسبة عن عقد التحويل وعقد التأجير وفقاً لما يلي:

تقييم ما إذا كانت عملية تحويل الأصول هي عملية بيع

تقوم الشركة بتطبيق المتطلبات اللازمة لتحديد متى يتم استيفاء التزام الأداء في معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨). الإيرادات من العقود مع العملاء لتحديد ما إذا كان تحويل الأصل يتم المحاسبة عنه على أنه عملية بيع لهذا الأصل.

تحويل الأصل يمثل عملية بيع

إذا استوفت عملية تحويل الأصل بواسطة البائع المستأجر المتطلبات الواردة في معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) الإيرادات من عقود العملاء للمحاسبة عنها على أنها عملية بيع للأصل:

يجب على البائع المستأجر قياس أصل "حق الانتفاع" الناتج من إعادة الإستهجار بالجزء من القيمة الدفترية السابقة للأصل المتعلق بحق الانتفاع الذي يتم الإبقاء عليه بواسطة البائع المستأجر. وبناء عليه يجب على البائع المستأجر أن يعترف فقط بمبلغ أى ربح أو خسارة متعلقة بالحقوق المحولة للمؤجر المشتري.

يجب على المشتري المؤجر المحاسبة عن شراء الأصل بتطبيق المعايير المنطبقة عليه، والمحاسبة عن عقد التأجير بتطبيق متطلبات محاسبة المؤجر في هذا المعيار.

إذا كانت القيمة العادلة لمقابل بيع الأصل لا تساوى القيمة العادلة للأصل، أو إذا كانت دفعات الإيجار ليست وفقاً لأسعار السوق، فيجب على المنشأة إجراء التعديلات الآتية لقياس متحصلات البيع بالقيمة العادلة:

- (أ) يجب المحاسبة عن أي نقص عن شروط السوق بمثابة دفعة مقدمة من دفعات الإيجار.
- (ب) ويجب المحاسبة عن أي زيادة عن شروط السوق بمثابة تمويل إضافي مقدم بواسطة المشتري المؤجر للبائع المستأجر.
- (ج) يجب على المنشأة قياس أى تعديل يحتمل طلبه على أساس ما يمكن تحديده بسهولة لما يلي:
- (د) الفرق بين القيمة العادلة لمقابل البيع والقيمة العادلة للأصل.
- (هـ) الفرق بين القيمة الحالية للدفعات التعاقدية لعقد التأجير والقيمة الحالية لدفعات الإيجار بأسعار السوق.

تحويل الأصل ليس عملية بيع

إذا لم يستوف تحويل الأصل من قبل البائع المستأجر متطلبات معيار المحاسبة المصرية رقم (٤٨) المحاسب عنه بإعتباره عملية بيع للأصل:

يجب على البائع المستأجر الإستمرار في الإعتراف بالأصل المحول، ويجب عليها الإعتراف بالالتزام مالى يساوى متحصلات التحويل. ويجب عليه المحاسبة عن الإلتزام المالى بتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧).

جج- التعويض على أساس السهم

تقاس تكلفة المكافآت التي تسوى نقدا الممنوحة للموظفين بالرجوع إلى القيمة العادلة للالتزام في تاريخ كل قائمة مركز مالي حتى يتم تسويتها، ويتم إثبات هذه التكلفة كمصروفات منافع موظفين في قائمة الدخل مع إثبات مطلوبات مقابلة لها في قائمة المركز المالي و يتم إثبات تكلفة كل من المكافآت التي تسوى بحقوق الملكية والتي تسوى نقدا خلال فترة الاستحقاق، وهي الفترة التي يقدم فيها الموظفون الخدمة المطلوبة للحصول على المكافأة كما يجب استيفاء أي شرط من شروط الأداء غيرالسوقي المرتبطة بالمكافأة إضافة إلى ذلك، وبالنسبة للمكافأة التي تسوى نقدا، فيتم أيضا إثبات أي تغيرات في القيمة العادلة للالتزام بين تاريخ الاستحقاق وتاريخ التسوية في قائمة الدخل ضمن مصروفات منافع الموظفين.

وعند تحديد القيمة العادلة للمكافأة التي تسوى بحقوق الملكية أو التي تسوى نقدا، فيتم تطبيق طريقة تقييم مناسبة لا تؤخذ شروط الخدمة والأداء غيرالسوقي بعين الاعتبار عند تحديد القيمة العادلة للمكافأة، ولكن خلال فترة الاستحقاق فيتم تقييم احتمالية استيفاء الشروط كجزء من أفضل تقدير للشركة لعدد المكافآت المتوقع منحها. بينما تؤخذ ظروف أداء السوق وشروط عدم الاستحقاق بعين الاعتبار عند تحديد القيمة العادلة للمكافأة.

٦- الأصول الثابتة (بالصافي)

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

أراضي *	مباني وإنشاءات وتحسينات في أماكن مستأجرة	آلات ومعدات	وسائل نقل وانتقال	عدد و أدوات	أثاث ومعدات مكتبية وحاسب آلي	مقتنيات فنية	تحسينات على أصول مؤجرة	الإجمالي
جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري
١٤٨ ١٥ ٦٠١	٣٩٥ ٨٧٠ ٢٤٦	١٢٠٦ ٦٩٧ ٣٩٧	٤٢ ٧٨٧ ٧٣٤	٦٢ ٠٥١ ٤٢٥	٤٢ ٣٤٢ ٧١٤	٥٦ ٢٠٠	--	١ ٨٩٧ ٨٢١ ٣١٧
--	١٨ ٩٠٩ ٣٧٣	١٧٢ ٧٧٥ ٢٦٨	٤ ٣٦٤ ٨٩٨	١٩ ٥٧٧ ٦٥٠	١١ ٣١٤ ١٨٥	--	--	٢٢٦ ٩٤١ ٣٧٤
--	٢٣ ٩٧١ ٨٠٤	٥ ٠٠٥ ٣٧٦	--	--	--	--	--	٢٨ ٩٧٧ ١٨٠
٢٨٧ ٦٧٥ ٤٣٢	--	--	--	--	--	--	--	٢٨٧ ٦٧٥ ٤٣٢
--	--	(١ ٣٨٩ ٠٠٠)	(٨١٧ ١٥٠)	--	--	--	--	(٢ ٢٠٦ ١٥٠)
٤٣٥ ٦٩١ ٠٣٣	٤٣٨ ٧٥١ ٤٢٣	١ ٣٨٣ ٠٨٩ ٠٤١	٤٦ ٣٣٥ ٤٨٢	٨١ ٦٢٩ ٠٧٥	٥٣ ٦٥٦ ٨٩٩	٥٦ ٢٠٠	--	٢ ٤٣٩ ٢٠٩ ١٥٣
٨٧٢ ٧١٠	١٠ ٢٧٢ ٣٧٠	٢١٤ ٤٥٧ ٠٤٦	١٨ ٠٧٣ ٢٦٣	٥٨ ٦٥٠ ٠٢٣	٧ ١١٣ ٧١١	--	٢ ٠٠٠ ٠٠٠	٣١١ ٤٣٩ ٢٠٣
--	--	٢٨ ٤٥٩ ٩٨٨	--	--	--	--	--	٢٨ ٤٥٩ ٩٨٨
--	٧ ٠٤٠ ١٠٠	٢٣ ٦٥٣ ٥٨٣	--	١ ٠١٢ ٧٧٧	٥٧٢ ٠٥٥	--	--	٣٢ ٢٧٨ ٥١٥
--	--	(١٦ ١٤٥ ١٣٣)	(٨٢٣ ٥٠٠)	(١٣ ٠٧٣ ٣٦٠)	(٥ ٥٤٥ ٣١٣)	--	--	(٣٥ ٥٨٧ ٣٠٦)
٤٣٦ ٨٢٣ ٨٢٣	٤٥٦ ٠٦٣ ٨٩٣	١ ٦٣٣ ٥١٤ ٥٢٥	٦٣ ٥٨٥ ٢٤٥	١٢٨ ٢١٨ ٥١٥	٥٥ ٧٩٧ ٣٥٢	٥٦ ٢٠٠	٢ ٠٠٠ ٠٠٠	٢ ٧٧٥ ٧٩٩ ٥٥٣
مجمع الأهلاك								
مجمع الأهلاك في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٥٣ ٠٢٢ ٩٢١	٣٩١ ٥٩٥ ١٤٢	٢٧ ٤٣٤ ٤٠٠	٣٨ ٨٩٦ ٦٣٥	١٨ ٥٦١ ٦٧٧	--	--	٥٢٩ ٥١٠ ٧٧٥
إهلاك العام	١٠ ٧٩٩ ١٧٤	٦٥ ٠١٠ ٥٦٩	٥ ٩٢٤ ٠٣١	١٣ ٣٠٠ ٤٩٢	٣ ٤٠٩ ٣٣٢	--	--	٩٨ ٤٤٣ ٥٩٨
مجمع إهلاك الاستيعادات	--	(١ ٣٨٩ ٠٠٠)	(٧٩٥ ٩٥٠)	--	--	--	--	(٢ ١٨٤ ٩٥٠)
مجمع الأهلاك في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٦٣ ٨٢٢ ٠٩٥	٤٥٥ ٢١٦ ٧١١	٣٢ ٥٦٢ ٤٨١	٥٢ ١٩٧ ١٢٧	٢١ ٩٧١ ٠٠٩	--	--	٦٢٥ ٧٦٩ ٤٢٣
إهلاك العام	١٢ ٠٧٠ ٦٢٣	٨٥ ٥١١ ٧٦٢	٦ ٣٤٨ ٤٠٢	٢٠ ٦١٥ ٥١١	٤ ٨٢٩ ٨٦٦	--	--	١٢٩ ٣٧٦ ١٦٤
مجمع إهلاك الاستيعادات	--	(١٥ ٦٠٨ ٠٦٢)	(٨٢٣ ٥٠٠)	(١٣ ٠٧٣ ٣٦٠)	(٥ ٥٤٥ ٣١٣)	--	--	(٣٥ ٠٥٠ ٢٣٥)
رصيد الاضمحلال في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٧٥ ٨٩٢ ٧١٨	٥٢٥ ١٢٠ ٤١١	٣٨ ٠٨٧ ٣٨٣	٥٩ ٧٣٩ ٢٧٨	٢١ ٢٥٥ ٥٦٢	--	--	٧٢٠ ٠٩٥ ٣٥٢
رصيد الاضمحلال في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣ ١٥٧ ٥٩٢	١٣ ٩٥٠ ٨٧٥	--	--	--	--	--	١٧ ١٠٨ ٤٦٧
رصيد الاضمحلال في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣ ١٥٧ ٥٩٢	١٣ ٩٥٠ ٨٧٥	--	--	--	--	--	١٧ ١٠٨ ٤٦٧
صافي القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣٧٧ ٠١٣ ٥٨٣	١ ٠٩٤ ٤٤٣ ٢٣٩	٢٥ ٤٩٧ ٨٦٢	٦٨ ٤٧٩ ٢٣٧	٣٤ ٥٤١ ٧٩٠	٥٦ ٢٠٠	٢ ٠٠٠ ٠٠٠	٢ ٠٣٨ ٥٩٥ ٧٣٤
صافي القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣٧١ ٧٧١ ٧٣٦	٩١٣ ٩٢١ ٤٥٥	١٣ ٧٧٣ ٠٠١	٢٩ ٤٣١ ٩٤٨	٣١ ٦٨٥ ٨٩٠	٥٦ ٢٠٠	--	١ ٧٩٦ ٣٣١ ٢٦٣

*وفقاً لقرار مجلس إداره شركة الشروق الحديثة للطباعة المنعقد في ٢٤ ديسمبر ٢٠٢٣ فقد قامت اداره الشركة باستخدام نموذج القيمة العادلة في تقييم أراضي الشركة فقط . يرجع لإيضاح رقم (٢٧).

** يتمثل المبلغ في قيمة فروق العملة المدينة الناتجة عن التزامات بالعملية الأجنبية قائمة نتيجة قيام الشركات بإقتناء آلات للمصنع متمثلة في ٩ ٨٦٤ ٣٠٤ جنيه مصري تخص شركة الشروق للطباعة والتغليف و ١٨ ٥٩٥ ٦٨٤ جنيه مصري تخص شركة البدار للحيوانات.

*** تتضمن الاستيعادات خلال الفترة الحالية بيع عدد ٢ ماكينة طباعة (٦ لون ، ٨ لون) تم إهلاكهم بكامل و مازالت تعمل بمبلغ ٤٥٠ ٠٠٠ يورو من خلال مذكرة تقام مع أحد الموردين . الأمر الذي ترتب عليه تحقيق الشركة لأرباح رأسمالية بمبلغ ٢٤ ٢١٤ ٥٠٠ جنيه مصري.

٧- مشروعات تحت التنفيذ

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	بيان
جنيه مصري	جنيه مصري	برنامج EX-٣٦٥
٥٧٢.٥٥	--	دفعات مقدمه لشراء أصول ثابتة (الآت ومعدات -- وسائل نقل)
٢٧ ٣٩١ ٧٢١	١٦٦ ٣٥٩ ٤٢٩	مشروعات تحت التنفيذ -- إنشاءات والآلات
٥ ٧٣٩ ٦٧٦	٣٥ ٩٤٦ ٦٠٧	قطعة أرض جسر السويس
--	٢ ٤٠٠ ٠٠٠	اخرى
٢١٣.٠٨٩	١٢ ٤٦٢ ١٧٩	
٣٣ ٩١٦ ٥٤١	٢١٧ ١٦٨ ٢١٥	

تتمثل حركة المشروعات تحت التنفيذ خلال العام فيما يلي:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	بيان
جنيه مصري	جنيه مصري	رصيد أول العام
٣١ ٥٩٠ ٩٢٩	٣٣ ٩١٦ ٥٤١	إضافات خلال العام
٣١ ٣٠٢ ٧٩٢	٢١٥ ٥٣٠ ١٨٩	محول الى الاصول الثابتة
(٢٨ ٩٧٧ ١٨٠)	(٣٢ ٢٧٨ ٥١٥)	رصيد اخر العام
٣٣ ٩١٦ ٥٤١	٢١٧ ١٦٨ ٢١٥	

٨- إستثمارات في شركات شقيقة

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	بيان
جنيه مصري	جنيه مصري	شركة مجموعة دار الشروق ليمتد بى فى آى (نفوذ مؤثر) *
٣.٠٠٠.٠٠٠	--	يخصم : الاضمحلال في قيمة الاستثمار و حصة حقوق الملكية
(١ ٩٠٠.٠٠٠)	--	
١ ١٠٠.٠٠٠	--	

* طبقاً لتعريف معيار المحاسبة المصري رقم (١٥) تعتبر شركة مجموعة دار الشروق ليمتد بى فى آى من الشركات الشقيقة التي تخضع سياساتها المالية والتشغيلية لتأثير جوهري نظراً لأن بعض الأطراف ذوى العلاقة لشركة الشروق الحديثة للطباعة والتغليف (الأم) يمتلكون حصص مباشرة بالشركة الشقيقة إذا ما أضيفت إلى الحصة المباشرة التي تمتلكها الشركة حينئذ تصل إلى نسبة تأثير جوهري على الشركة الشقيقة (إيضاح ٣٢).

٩- إستثمارات أخرى طويلة الاجل

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	القيمة الاسمية	عدد الأسهم	بيان
جنيه مصري	جنيه مصري	للسهم	المملوكة	شركة دار مايو الوطنية للنشر
٢٠.٠٠٠	٢٠.٠٠٠	١٠ جنيه مصري	٢.٠٠٠	يخصم : الانخفاض فى قيمة الإستثمار
(٢٠.٠٠٠)	(٢٠.٠٠٠)			
--	--			

١٠- المخزون (بالصافي)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	بيان
جنيه مصري	جنيه مصري	خامات رئيسية
٥٨٧ ٢٥٢ ٢٦٧	١ ٠٠٠ ٥١٠ ٩٩٩	مواد مساعدة
٧٣ ٩٨٣ ٥٩٢	٦٤ ٣٥٣ ٤٥٣	قطع غيار
١٧٢ ٧٣٩ ١١٢	٢٣٤ ٣٩١ ٧٨٢	إنتاج تحت التشغيل وإنتاج تام
١١٥ ٣٠٧ ٢٣٩	١٩٠ ٥٨٦ ٠٦٥	مواد تعبئة وتغليف
٥ ٩٥٨ ١٤٨	١٠ ١٢٤ ٣٤٩	بضاعة بالطريق
١٠ ٢٧٧ ٠٢٦	٣ ٦٤٠ ٣٩٦	
٩٦٥ ٥١٧ ٣٨٤	١ ٥٠٣ ٦٠٧ ٠٤٤	
(١٠ ٤٩٦ ٧١١)	(١٠ ٤٩٦ ٧١١)	
٩٥٥ ٠٢٠ ٦٧٣	١ ٤٩٣ ١١٠ ٣٣٣	

يخصم: الانخفاض فى قيمة المخزون

فيما يلي بيان بحركة الانخفاض في قيمة المخزون

بيان	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	الانخفاض خلال العام جنيه مصري	رد الانخفاض خلال العام جنيه مصري	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
الانخفاض في قيمة المخزون	١٠ ٤٩٦ ٧١١	--	--	١٠ ٤٩٦ ٧١١
الإجمالي	١٠ ٤٩٦ ٧١١	--	--	١٠ ٤٩٦ ٧١١

١١- عملاء وأوراق قبض (بالصافي)

بيان	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
عملاء محليين	٧٠٦ ٩٣٦ ٩٤٠	١ ١٩٨ ٤٧٤ ١٣٧
عملاء محليين أطراف ذوى علاقة	٢٠٧ ٥١٣ ٣٢٢	٩٧ ١١٢ ٩٢٩
عملاء خارجيين	١٨٤ ٥٣٢ ٢٤٧	٥٧ ٠٨١ ٧٦٤
أوراق قبض	١٩٣ ٥٢٨ ٢٤٠	٢٦٤ ٨٨٤ ٣١٧
	١ ٢٩٢ ٥١٠ ٧٤٩	١ ٦١٧ ٥٥٣ ١٤٧
يخصم: الخسائر الأنتمانيه في قيمة العملاء وأوراق القبض	(٥٨ ١٢٣ ٨٣٨)	(٥٧ ٤٢٢ ٣٣٧)
	١ ٢٣٤ ٣٨٦ ٩١١	١ ٥٦٠ ١٣٠ ٨١٠

فيما يلي بيان بحركة الخسائر الأنتمانيه خلال العام :

البيان	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	رد خلال العام جنيه مصري	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
الخسائر الأنتمانيه في قيمة العملاء وأوراق القبض	٥٨ ١٢٣ ٨٣٨	(٧٠١ ٥٠١)	٥٧ ٤٢٢ ٣٣٧
الأجمالي	٥٨ ١٢٣ ٨٣٨	(٧٠١ ٥٠١)	٥٧ ٤٢٢ ٣٣٧

١٢- مدينون وأرصدة مدينة أخرى (بالصافي)

بيان	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
دفعات مقدمة لموردين	٧٠ ٥٦٦ ١٨٣	٩١ ٩٢٥ ٠٨٣
مصلحة الضرائب - خصم من المنبع	٦٤ ٣١٦ ٧٢٢	٦٢ ٢٢٢ ٩١٦
مصلحة الضرائب - دفعات مقدمة تحت حساب ضرائب الدخل	٨٠ ٥٠٣ ٩٨٠	٦٢ ٧٨٥ ٨٤٦
مصلحة الضرائب - ضريبة القيمة المضافة	٤٦ ٢٢٩ ٧٢٢	١٠٠ ١١٠ ١٢٧
تأمينات لدى الغير **	٢٤ ٥١١ ٦٧٦	٢٧ ١٠٠ ٦٧٧
عهد وسلف للعاملين	٩ ٤٤٤ ٠٢٥	١١ ٤١٥ ٩٤١
دفعات مقدمة تحت حساب توزيع الارباح*	٤٧ ٣٤٣ ٥٢٥	٥٦ ٠٠٨ ٩٧١
دعم الصادرات	٥٥ ١٦٣ ٩٩٢	١٢٢ ٤٧٥ ٣٥٤
عهد مصلحة الجمارك	١١ ٦١٤ ٧٩٤	١٢ ٥٧٥ ١٤٦
مصرفوات مدفوعة مقدماً	٥ ١٢٤ ٠٨٨	٩ ٤٨٥ ٦٤٠
غطاء خطابات ضمان	٦ ٤٧٥ ٠٠٠	٧ ٤٣٥ ٠٠٠
ايرادات مستحقة - دعم الصادرات	١٧ ٨٢١ ١٤٩	٤٠ ٧٦١ ٦٦٨
مدفوعات تحت حساب اعتمادات مستندية	٧٣ ٧٢٣ ٩٨٣	٣ ٢٢٣ ٨٠٦
أرصدة مدينة أخرى	١٩ ٩١٦ ٢٥٢	١٨ ٦١١ ٠٦٠
	٥٣٢ ٧٥٥ ٠٩١	٦٢٦ ١٣٧ ٢٣٥
يخصم: الخسائر الأنتمانيه في قيمة المدينون والأرصدة المدينة	(٤ ٥١٥ ٣٦٤)	(٤ ٩٠٥ ٢٧٣)
	٥٢٨ ٢٣٩ ٧٢٧	٦٢١ ٢٣١ ٩٦٢

* يتمثل هذا الرصيد في دفعات مقدمة للعاملين تحت حساب توزيع الأرباح والذي سوف يتم عرضه على الجمعية العامة للشركات التابعة ضمن مشروع التوزيع المقترح من مجلس الإدارة للاعتماد والموافقة عليه بواسطة المساهمين في إجتماع الجمعية العامة.

** يتضمن رصيد تأمينات لدى الغير مبلغ ٦٥٥ ٨٥٤١ جنيه مصري مدفوع للهيئة المصرية العامة للبترول كتأمين لاستهلاك الغاز وفقاً لعقد توريد الغاز بين إحدى شركات المجموعة وشركة غاز مصر وكذلك مبلغ ٢ ٧٤٠ ٥٠٠ جنيه مصري مدفوع لشركة البحيرة للكهرباء كتأمين لاستهلاك الكهرباء.

فيما يلي بيان بحركة الاضمحلال خلال العام:

بيان	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	ما تم تكوينه خلال العام	انتفى الغرض منه	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
الخسائر الائتمانية في قيمة الأرصدة المدينة الأخرى الإجمالي	جنيه مصري ٤ ٥١٥ ٣٦٤	جنيه مصري ٣٩٢ ٤٠٥	(٢ ٤٩٦)	جنيه مصري ٤ ٩٠٥ ٢٧٣
	٤ ٥١٥ ٣٦٤	٣٩٢ ٤٠٥	(٢ ٤٩٦)	٤ ٩٠٥ ٢٧٣

١٣- النقدية وما في حكمها (بالصافي) بيان

نقدية بالخرينة حسابات جارية لدى البنوك شيكات تحت التحصيل	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
	جنيه مصري ١٢ ٢٢٢ ٥٨٥ ٤٧٧ ٠٨٣ ٦٢٤ -- ٤٨٩ ٣٠٦ ٢٠٩ (٩٥ ٩١٦) ٤٨٩ ٢١٠ ٢٩٣	جنيه مصري ١١ ٨١٨ ٦٧٩ ٥٢٨ ٥٥٧ ٨٣٦ ١١ ٧١٥ ٨٧٨ ٥٥٢ ٠٩٢ ٣٩٣ (٢١٩ ٧٢١) ٥٥١ ٨٧٢ ٦٧٢

يخصم الخسائر الائتمانية في النقدية

بيان	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	ما تم تكوينه خلال العام	رد خلال العام	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
الخسائر الائتمانية في قيمة أرصدة النقدية لدى البنوك الإجمالي	جنيه مصري ٩٥ ٩١٦	جنيه مصري ١٢٣ ٨٠٥	جنيه مصري --	جنيه مصري ٢١٩ ٧٢١
	٩٥ ٩١٦	١٢٣ ٨٠٥	--	٢١٩ ٧٢١

١٤- المخصصات

بيان	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	المكون خلال العام **	المستخدم خلال العام	انتفى الغرض منه	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
مخصص مطالبات *	جنيه مصري ٨٢ ٤٣٦ ٣٨١	جنيه مصري ٢٣ ٤٦٣ ٦٦٠	جنيه مصري (١٤ ٦٠٣ ٢٦٣)	جنيه مصري (٧ ١٢١ ٤٩٤)	جنيه مصري ٨٤ ١٧٥ ٢٨٤
	٨٢ ٤٣٦ ٣٨١	٢٣ ٤٦٣ ٦٦٠	(١٤ ٦٠٣ ٢٦٣)	(٧ ١٢١ ٤٩٤)	٨٤ ١٧٥ ٢٨٤

* وتمثل هذه المخصصات القيمة التي يتم الاعتراف بها كأفضل التقديرات المتاحة للمقابل المطلوب لتسوية الالتزام الحالي في تاريخ المركز المالي، هذا وتتعلق تلك المخصصات بمطالبات متوقعة من بعض الهيئات والجهات فيما يتعلق بأنشطة الشركة.

١٥- التسهيلات الائتمانية

بيان	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
البنك المصري لتنمية الصادرات	جنيه مصري ٦١ ٠٨٧ ٧٢٢	جنيه مصري ١٧٧٠٣ ١٨٠
بنك أبوظبي الإسلامي	٢٦٩ ٤٦٨ ٣٣٢	٥٠٧ ٩٤٦ ٦٧٩
البنك الأهلي المتحد	٥٠٣ ٣٧٠ ١٩٦	٥٧٤ ٨٢٨ ٩٤٣
بنك بلوم	٣٣ ١٣٥ ٤٩٠	٣١ ٣٥٣ ٠٠١
البنك الأهلي المصري	٥٤ ٩٢٧ ١٩٦	١٣١ ٧٠٦ ٥٩٧
البنك العربي الأفريقي	٢١ ٢٧٤ ٠٨٨	٤ ٠٨٩
البنك العربي	٦٠ ٢٩١ ٥١٥	٤٢ ٤٧٧ ٨١٧
بنك قطر الوطني الأهلي	٢٣١ ١٨٥ ٣٥٤	٣٩٥ ١٨٧ ٨٣٦
بنك أبوظبي التجاري	١٠٠ ٧٧٤ ٨٢٩	٨٨ ٢٠٧ ١٥٣
بنك كريدي أجريكول	٧٣ ٧٠٦ ٧٧٠	٦٣ ٢٩١ ٤١٨
بنك مصر	--	٢٦١ ٨٣٢ ٩٤٤
بنك الإمارات دبي	--	١٢١ ٥٠٨ ٦٦٧
	١ ٤٠٩ ٢٢١ ٤٩٢	٢ ٢٣٦ ٠٤٨ ٣٢٤

• أولاً-شركة الشروق الحديثة للطباعة والتغليف

١-١-١٥ تسهيل البنك المصري لتنمية الصادرات

طبقاً لعقد التسهيلات متعدد الأغراض المبرم مع البنك المصري لتنمية الصادرات ش.م.م بتاريخ ٢٣ يوليو ٢٠٢٤ حصلت الشركة على تسهيل إئتماني بمبلغ ٩٦,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصري (سنة وستون مليون جنيه مصري) مقابل الفائدة المحددة بالعقد المبرم و مدة العقد تبدأ من ٢٠٢٤/٧/٢٣ وتنتهي في ٢٠٢٥/٧/٣١. والغرض من هذا التسهيل هو فتح اعتمادات مستندية محلية و/أو خارجية تمويل النشاط التجاري، تمويل عقود و/أو أوامر توريد، إصدار خطابات ضمان، تمويل نشاط التصدير على أن يجدد من كل عام تلقائياً ما لم يقر البنك بإخطار الشركة بخلاف ذلك.

٢-١-١٥ تسهيل البنك العربي

طبقاً لعقد التسهيلات متعدد الأغراض المبرم مع البنك العربي في تاريخ ٦ نوفمبر ٢٠٢٣ حصلت الشركة على تسهيل إئتماني بمبلغ ١٠٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصري (مائة مليون جنيه مصري) مقابل الفائدة المحددة بالعقد المبرم. مدة العقد تبدأ من ٦ نوفمبر ٢٠٢٣ وتنتهي في ٥ نوفمبر ٢٠٢٤ وبتاريخ ١٥ ديسمبر ٢٠٢٤ تم تحرير ملحق للعقد على أن تنتهي في ١٥ نوفمبر ٢٠٢٥ والغرض من هذا التسهيل هو تمويل الإستثمار العامل و إعادة تمويل اعتمادات مستندية وإستيراد المواد الخام اللازمة للإنتاج وإستيراد الماكينات وقطع الغيار و تمويل خطابات الضمان وتمويل مصروفات التشغيل.

٣-١-١٥ تسهيل بنك قطر الوطني الأهلي

طبقاً لعقد التسهيلات المبرم مع بنك قطر الوطني الأهلي بتاريخ ٢ أبريل ٢٠٢٤ حصلت الشركة على تسهيل بمبلغ ٤٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصري (أربعون مليون جنيه مصري) مقابل الفائدة المحددة بالعقد المبرم بغرض تمويل مدفوعات الضرائب المستحقة. مدة هذا التسهيل تبدأ من ٢ أبريل ٢٠٢٤ وتنتهي في ٣١ مايو ٢٠٢٥ ويتجدد تلقائياً وفقاً لما يراه البنك.

طبقاً لعقد التسهيلات المبرم مع بنك قطر الوطني الأهلي بتاريخ ٢٢ أكتوبر ٢٠٢٣ حصلت الشركة على تسهيل بمبلغ ١٥٠ مليون جنيه مصري (مائة وخمسون مليون جنيه مصري) مقابل الفائدة المحددة بالعقد المبرم. بغرض إصدار خطابات الضمان الابتدائية/النهائية/الدفعات المقدمة وتمويل احتياجات رأس المال العامل وتمويل الجزء غير المغطى نقداً من قيمة الاعتمادات التي يتم فتحها وتمويل ١٠٠٪ من المشتريات المحلية وتمويل استيراد من خلال إعادة تمويل فتح اعتمادات مستندية ومستندات شحن وتمويل احتياجات رأس المال العامل الاستثمارية. مدة هذا التسهيل تبدأ من ٢٢ أكتوبر ٢٠٢٣ وتنتهي في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤ ويتجدد تلقائياً وفقاً لما يراه البنك

٤-١-١٥ تسهيل بنك أبوظبي الإسلامي

طبقاً لعقد المضاربة المبرم مع "بنك أبوظبي الإسلامي" بتاريخ ٢١ سبتمبر ٢٠٢٠ حصلت الشركة على تسهيل إئتماني بمبلغ ١٢٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصري (مائة وعشرون مليون جنيه مصري) مقابل الفائدة المحددة بالعقد.

وقعت الشركة على اتفاق تعديل لعقد المضاربة بتاريخ ٢٠ ديسمبر ٢٠٢٣ لتعديل عقد المضاربة ليصبح ٣٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ (ثلاثمائة مليون جنيه مصري لا غير). بغرض تمويل الوعاء الخاص بنشاط المضارب والذي يشمل تمويل اعتمادات مستندية بغرض استيراد مواد خام و/أو قطع غيار لمدة عام من تاريخ توقيع العقد تمدد تلقائياً لمدة / مدد أخرى مماثلة ما لم يبد أحد الطرفين رغبته في عدم التجديد.

٥-١-١٥ تسهيل البنك أي بي سي (بلوم سابقاً)

طبقاً لعقد التسهيلات المبرم مع بنك المؤسسة العربية المصرفية بتاريخ ١ مارس ٢٠٢٣ حصلت الشركة على تسهيل إئتماني بمبلغ ٥٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصري (خمسون مليون جنيه مصري) و/أو ما يعادله بالعملات الأجنبية مقابل الفائدة المحددة بالعقد.

تبدأ مدة الاعتماد في ٢٤ يناير ٢٠٢٣ وتنتهي في ٣٠ نوفمبر ٢٠٢٣، الغرض من هذا التسهيل هو تمويل النشاط التجاري للشركة، يتجدد بموافقة البنك وبشروطه وذلك في حالة انتهاء مدته مالم يخطر البنك الشركة بغير ذلك.

طبقاً لعقد التسهيلات المبرم مع بنك ABC (بلوم سابقاً) حصلت الشركة على تسهيل إئتماني بمبلغ ١٠٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصري (مائة مليون جنيه مصري) و/أو ما يعادله بالعملات الأجنبية مقابل الفائدة المحددة بالعقد.

تبدأ مدة الاعتماد في ٠٢ سبتمبر ٢٠٢٤ وتنتهي في ٣١ أغسطس ٢٠٢٥، الغرض من هذا التسهيل هو تمويل النشاط التجاري للشركة، يتجدد بموافقة البنك وبشروطه وذلك في حالة انتهاء مدته مالم يخطر البنك الشركة بغير ذلك.

٦-١-١٥ تسهيل البنك الأهلي المصري

طبقاً لعقد التسهيلات المبرم مع البنك الأهلي المصري بتاريخ ١ مارس ٢٠٢٣ حصلت الشركة على تسهيل إئتماني بمبلغ ١٨٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصري (مائة وثمانون مليون جنيه مصري) و/أو ما يعادله بالعملة الأجنبية مقابل الفائدة المحددة بالعقد.

تبدأ مدة الاعتماد في ١٤ أغسطس ٢٠٢٣ وتنتهي في ١٣ أغسطس ٢٠٢٤، الغرض من هذا التسهيل هو تمويل الاستثمار العامل للشركة و تمويل رأس المال العامل و استيراد خامات ومستلزمات الانتاج والإلتزامات التي تنشأ عن حد الاعتمادات، يتجدد بموافقة البنك وبشروطه وذلك في حالة انتهاء مدته مالم يخطر البنك الشركة بغير ذلك.

بتاريخ ١٠ سبتمبر ٢٠٢٤ تم تحرير ملحق لعقد التسهيلات المبرم مع البنك الأهلي المصري لغرض تمديد فترة التمويل من تاريخ ملحق العقد ولمدة عام واحد على ان تنتهي في ٩ سبتمبر ٢٠٢٥ ولم يتم تغيير الحد للتسهيل الإئتماني بمبلغ ١٨٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصري (مائة وثمانون مليون جنيه مصري) و/أو ما يعادله بالعملة الأجنبية مقابل الفائدة المحددة بملحق العقد.

٧-١-١٥ تسهيل بنك كريدي أجريكول

طبقاً لعقد التسهيلات الائتمانية المبرم مع بنك كريدي أجريكول (مصر) المؤرخ في ٢٠٢٣/٤/١٠ حصلت شركة علي تسهيل إئتماني بمبلغ ١٠٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصري (مائة مليون جنيه مصري) مقابل الفائدة المحددة بالعقد. بغرض إعادة تمويل اعتمادات مستندية بدون ضمان عيني. مدة العقد غير محددة ولكن جدير بالذكر ان يحق للبنك تجديد هذا التسهيل تلقائياً لأي مدة أو مدد أخرى يراها مالم يبد البنك رغبته في عدم التجديد.

٨-١-١٥ تسهيل البنك الأهلي المتحد

طبقاً لعقد تجديد التسهيلات الائتمانية المبرم مع البنك الأهلي المتحد (مصر) ٢٧ أغسطس ٢٠٢٤ تم التعديل ليصبح بمبلغ ٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصري (مائتان وخمسون مليون جنيه مصري) مقابل الفائدة المحددة بالعقد بغرض تمويل نشاط الشركة. مدة العقد تبدأ من ٢٧ أغسطس ٢٠٢٤ وينتهي في ٢٦ أغسطس ٢٠٢٥ و جدير بالذكر ان العقد يجدد تلقائياً.

٩-١-١٥ تسهيل بنك مصر

طبقاً لعقد التسهيلات الائتمانية المبرم مع بنك مصر ٢٦ مارس ٢٠٢٤ حصلت الشركة على تسهيل إئتماني بمبلغ ١٥٠ مليون جنيه مصري مقابل الفائدة المحددة بالعقد. بغرض تمويل إستيراد الخامات ومستلزمات الانتاج وقطع الغيار اللازمة للنشاط وإعادة تمويل الاعتمادات المستندية و/أو المستندات برسم التحصيل المفتوحة علي قوة الحد الأول. يحق للبنك أن يجدد التمويل متعدد الأغراض موضوع هذا العقد أو يمد استحقاقه لأي مدة يرغبها بإرادته المنفردة دون الحاجة إلي إذن أو موافقة الطرف الثاني.

• ثانيا- الشركة المتحدة لصناعة الورق والكرتون (شركة تابعة)

١-٢-١٥ تسهيل البنك العربي الأفريقي الدولي

طبقاً لعقد التسهيلات الائتمانية المبرم مع "البنك العربي الأفريقي الدولي" المؤرخ في ٢٣ نوفمبر ٢٠١٤ حصلت الشركة على تسهيل إئتماني كتسهيل دوار بمبلغ ٣٠ مليون جنيه مصري مقابل الفائدة المحددة. ووفقاً لملحق عقد التسهيلات الائتمانية المبرم مع "البنك العربي الأفريقي الدولي" المؤرخ في مارس ٢٠٢٤ تم زيادة حد التسهيل الائتماني ليصبح ٢٥٠ مليون جنيه مصري والغرض من هذه التسهيلات تمويل رأس المال العامل. على ان يجدد من كل عام تلقائياً مالم يقرم البنك بإخطار الشركة بخلاف ذلك

٢-٢-١٥ تسهيل بنك أبو ظبي الإسلامي

طبقاً لعقد المضاربة المبرم مع "بنك أبو ظبي الإسلامي" المؤرخ في ٣ ديسمبر ٢٠١٨ حصلت الشركة على تسهيل إئتماني بمبلغ ٥٠ مليون جنيه مصري مقابل الفائدة المحددة بالعقد. وفقاً لملحق عقد المضاربة المبرم مع "بنك أبو ظبي الإسلامي" المؤرخ في ٢٠ ديسمبر ٢٠٢٣ تم زيادة حد التسهيل الائتماني ليصبح باجمالي ٢٧٠ مليون جنيه مصري والغرض من هذه التسهيلات تمويل رأس المال العامل ، على ان يجدد من كل عام تلقائياً ما لم يقرم البنك بإخطار الشركة بخلاف ذلك.

١٥-٢-٣ تسهيل البنك الأهلي المتحد

طبقاً لعقد التسهيلات الائتمانية المبرم مع " البنك الأهلي المتحد " المؤرخ في ١٠ نوفمبر ٢٠٢٣ حصلت الشركة على تسهيل إئتماني بمبلغ ٤٠٠ مليون جنيه مصري مقابل الفائدة المحددة بالعقد على أن يجدد من كل عام تلقائياً ما لم يتم البنك بإخطار الشركة بخلاف ذلك.

١٥-٢-٤ تسهيل البنك الأهلي المصري

طبقاً لعقد التسهيلات الائتمانية المبرم مع " البنك الأهلي المصري " المؤرخ في ١٨ ديسمبر ٢٠٢٣ حصلت الشركة على تسهيل إئتماني بمبلغ ٢٠٠ مليون جنيه مصري في نطاق البرنامج المقدم من بنك الاستثمار الأوربي مقابل الفائدة المحددة بالعقد. مقسماً إلى الحد الأول ١٦٠ مليون جنيه مصري لتمويل جانب من الاستثمار العامل وفتح اعتمادات مستندية والحد الثاني ٤٠ مليون جنيه مصري لتمويل رأس المال العامل على أن يجدد من كل عام تلقائياً ما لم يتم البنك بإخطار الشركة بخلاف ذلك.

١٥-٢-٥ تسهيل بنك قطر الوطني الأهلي

طبقاً لعقد التسهيلات الائتمانية المبرم مع " بنك قطر الوطني الأهلي " المؤرخ في ٢٣ يونيو ٢٠٢٤ حصلت الشركة على تسهيل إئتماني بمبلغ ٢٠٠ مليون جنيه مصري مقابل الفائدة المحددة بالعقد مقسماً إلى الحد الأول ١٢٠ مليون جنيه مصري بحيث يبدأ في ٢٣ يونيو ٢٠٢٤ وينتهي في ٢٣ يونيو ٢٠٢٥. والحد الثاني بمبلغ ٨٠ مليون جنيه مصري وينتهي في ٣١ مارس ٢٠٢٥ بغرض تمويل رأس المال العامل على أن يجدد من كل عام تلقائياً ما لم يتم البنك بإخطار الشركة بخلاف ذلك.

١٥-٢-٦ تسهيل بنك أبو ظبي التجاري

طبقاً لعقد التسهيلات الائتمانية المبرم مع " بنك أبو ظبي التجاري " المؤرخ في ٣ سبتمبر ٢٠٢٣ حصلت الشركة على تسهيل إئتماني بمبلغ ١٢٠ مليون جنيه مصري مقابل الفائدة المحددة بالعقد بغرض تمويل رأس المال العامل على أن يجدد من كل عام تلقائياً ما لم يتم البنك بإخطار الشركة بخلاف ذلك.

١٥-٢-٧ تسهيل بنك مصر

طبقاً لعقد التسهيلات الائتمانية المبرم مع " بنك مصر " المؤرخ في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ حصلت الشركة على تسهيل إئتماني بمبلغ ٤٠٠ مليون مقابل الفائدة المحددة بالعقد. بغرض تمويل رأس المال العامل على أن يجدد من كل عام تلقائياً ما لم يتم البنك بإخطار الشركة بخلاف ذلك.

١٥-٢-٨ تسهيل بنك الامارات دبي الوطني

طبقاً لعقد التسهيلات الائتمانية المبرم مع " بنك الامارات دبي " المؤرخ في ٤ ديسمبر ٢٠٢٣ حصلت الشركة على تسهيل إئتماني بمبلغ ١٥٠ مليون جنيه مصري مقابل الفائدة المحددة بالعقد بغرض تمويل رأس المال العامل على أن يجدد من كل عام تلقائياً ما لم يتم البنك بإخطار الشركة بخلاف ذلك.

• ثالثاً-شركة البدار للعقوبات (شركة تابعة)

١٥-٣-١ تسهيل بنك قطر الوطني

طبقاً لعقد التسهيلات الائتمانية المبرم مع " بنك قطر الوطني " المؤرخ في ٤ سبتمبر ٢٠٢٣ حصلت الشركة على تسهيل إئتماني بمبلغ ٩٥ مليون جنيه مصري مقابل الفائدة المحددة بالعقد. مقسماً إلى عقد بمبلغ ٨٠ مليون جنيه مصري بغرض تمويل مشتريات ومصروفات تشغيل و العقد الثاني بمبلغ ١٥ مليون جنيه مصري بغرض تمويل مشتريات ومصروفات تشغيل على أن يجدد من كل عام تلقائياً ما لم يتم البنك بإخطار الشركة بخلاف ذلك.

١٥-٣-٢ تسهيل بنك أبو ظبي الإسلامي

طبقاً لعقد التسهيلات الائتمانية المبرم مع " بنك أبو ظبي الإسلامي " المؤرخ في ١٧ ديسمبر ٢٠٢٣ حصلت الشركة على تسهيل إئتماني بمبلغ ١٥٠ مليون جنيه مصري مقابل الفائدة المحددة بالعقد. مقسماً إلى عقد بمبلغ ٥ مليون جنيه مصري بغرض تمويل مشتريات ومصروفات تشغيل و العقد الثاني بمبلغ ٨٥ مليون جنيه مصري بغرض تمويل مشتريات ومصروفات تشغيل و العقد الثالث بمبلغ ٦٠ مليون جنيه مصري بغرض تمويل مشتريات ومصروفات تشغيل على أن يجدد من كل عام تلقائياً ما لم يتم البنك بإخطار الشركة بخلاف ذلك.

• رابعاً-شركة ويندسور (شركة تابعة)

١٥-٤-١ تسهيل بنك أبو ظبي الإسلامي

طبقاً لعقد التسهيلات الائتمانية المبرم مع " بنك أبو ظبي الإسلامي " المؤرخ في ١٣ مارس ٢٠٢٢ حصلت الشركة على تسهيل إئتماني بمبلغ ١٠ مليون جنيه مصري بغرض تمويل الوعاء العام الخاص بنشاط المضارب مقابل الفائدة المحددة بالعقد. مدة العقد تبدأ من تاريخ التوقيع وتنتهي في ٣١ يناير ٢٠٢٣ وتمتد تلقائياً لمدة/لمدد أخرى ما لم يتم أحد الطرفين بإبداء رغبته كتابة في عدم تمديد المضاربة.

١٦- القروض

ويتم تبويب القروض وفقاً لاستحقاقاتها كالتالي:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
جنيه مصري	جنيه مصري
٢٠٣ ٦٤٥ ٢٢٠	٢٢١ ٨٩٤ ٢٤٩
١٠٤ ٥٨٥ ٥٩٣	٤٠ ٤٢٧ ١٦٥
٢٧٤ ١٠٣ ٤٤٤	٩٠ ٩١٦ ٠٥٤
٥٨٢ ٣٣٤ ٢٥٧	٣٥٣ ٢٣٧ ٤٦٨

(١) طبقاً للشركات التابعة

- أ- إجمالي قروض شركة الشروق الحديثة للطباعة والتغليف
ب- إجمالي قروض الشركة المتحدة لصناعة الورق والكرتون
ج- إجمالي قروض شركة البدار

ويتم تبويب القروض وفقاً لاستحقاقاتها كالتالي:

(٢) طبقاً لأجل الاستحقاق

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
جنيه مصري	جنيه مصري
١٨٣ ٦٧٧ ٦٥٣	١١٧ ٨٢٧ ٢٩٥
٣٩٨ ٦٥٦ ٦٠٤	٢٣٥ ٤١٠ ١٧٣
٥٨٢ ٣٣٤ ٢٥٧	٣٥٣ ٢٣٧ ٤٦٨

- أقساط قروض تستحق السداد خلال العام التالي - مدرجة
ضمن الالتزامات المتداولة
- أقساط قروض غير متداولة

تتمثل في قروض ممنوحة للشركة وشركاتها التابعة وبيانها كما يلي:-

أ- شركة الشروق الحديثة للطباعة والتغليف

بيان

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
جنيه مصري	جنيه مصري
٦٨ ٠٩٩ ٥٨٢	٤٠ ٨٥٩ ٧٤٩

١- قرض بنك قطر الوطني الأهلي:

بتاريخ ٧ ديسمبر ٢٠٢٠ قامت الشركة بتحرير عقد مع بنك قطر الوطني الأهلي QNB وذلك بمنح الشركة قرض بقيمة ٩٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه (تسعون مليون جنيهاً مصرياً لا غير) بغرض استخدامه في شراء ماكينات، معدات وقطع غيار بهدف زيادة الطاقة الإنتاجية لنشاط الشركة الصناعي. قامت الشركة بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٢١ بتعديل القرض مع بنك قطر الوطني الأهلي QNB بغرض زيادة قيمة القرض إلى ١٠٥ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه (مائة وخمسة مليون جنيهاً مصرياً لا غير) ويتم تجزئته القرض الي اربعة قروض.

مدة العقد خمس سنوات تبدأ إعتباراً من تاريخ التوقيع على هذا العقد على أن تنتهي في ٧ مايو ٢٠٢٦ وهو التاريخ الذي يجب أن يكون فيه هذا القرض وما يتبعه من عوائد وعمولات وأى مصروفات أخرى مسدداً بالكامل. فترة السحب والسماح تبدأ من تاريخ العقد وتنتهي في ٣١ مايو ٢٠٢٢.

مدة السداد: تلتزم الشركة بأن تدفع لأمر البنك قيمة القرض على عدد (١٦) قسطاً (أربع أقساط سنوية) متساوية القيمة من قيمة الرصيد المستخدم في نهاية فترة السحب، بحيث يستحق القسط الأول في خلال ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء فترة السحب ويستحق القسط الثاني بعدها بثلاثة أشهر وهكذا على التوالي كل ثلاثة أشهر وحتى إستحقاق القسط السادس عشر والأخير في ٧ مايو ٢٠٢٦. قيمة الاقساط اعلاه لا تشمل قيمة العوائد والعمولات. **العوائد والعمولات:** يسرى عائد مخفض والذي يقدر بعائد متناقص طبقاً لمبادرة البنك المركزي المصري وفقاً للعقد المبرم مع الشركة هذا ويسري العائد يوم بيوم ويحتسب على اساس ان السنة ٣٦٠ يوماً. إصدار وثائق تأمين على كافة الأصول الممولة من خلال هذا القرض، بالإضافة إلى بعض تعهدات من الشركة أهمها عدم إجراء أية توزيعات إلا بعد سداد كافة الإلتزامات السنوية و عدم بيع أو رهن أو التنازل عن أى أصول متعلقة بهذا القرض بالإضافة الي الإلتزام ببعض النسب المالية.

التعهدات: موافاة البنك بوثيقة تأمين ضد خطر الحريق والسطو من خلال شركة تأمين مقبولة لدى البنك وذلك من خلال اجل اقصاه شهر من تركيب الماكينات والمعدات الممول شراؤها من قيمة هذا القرض وبحيث تغطي قيمتها ١١٠٪ من قيمة القرض.

٢- قرض بنك قطر الوطني الأهلي:

بتاريخ ١٦ مارس ٢٠٢٠ قامت الشركة بتحرير عقد تسهيل ائتماني في صورة قرض متوسط الأجل مع بنك قطر الوطني الأهلي QNB بقيمة ٢ مليون يورو بغرض إستخدامه في تمويل شراء آلات ومعدات لخدمة نشاط الشركة. وقعت الشركة على ملحق عقد القرض بتاريخ ١٢ مايو ٢٠٢٠ وذلك لإتاحة السحب من القرض بالجنيه المصري بمبلغ بما يعادل مبلغ ٣٤,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصري (أربعة وثلاثون مليون جنيه مصري)

ومن المتفق عليه الايزيد المستخدم من القرض موضوع هذا العقد في اي وقت من الاوقات عن اجمالي مبلغ اثنان مليون يورو او ما يعادله بالعملات الاجنبية. مدة العقد خمس سنوات تبدأ اعتباراً من تاريخ التوقيع على هذا العقد على أن تنتهي في ١٦ مارس ٢٠٢٥ وهو التاريخ الذي يجب أن يكون فيه هذا القرض وما يتبعه من عوائد وعمولات وأي مصروفات أخرى مسدداً بالكامل . فترة السحب والسماح المقرر لها سنة تبدأ من تاريخ العقد وتنتهي في ١٦ مارس ٢٠٢١.

مدة السداد: تلتزم الشركة بأن تدفع لأمر البنك قيمة القرض على عدد (١٦) قسطاً ربع سنوياً متساوياً في القيمة ، بحيث يستحق القسط الاول بعد ثلاثة اشهر من تاريخ انتهاء فترة السحب في ١٦ مارس ٢٠٢١. ويستحق القسط الثاني بعدها بثلاثة اشهر وهكذا على التوالي كل ثلاثة اشهر وحتى إستحقاق القسط السادس عشر والاخير في ١٦ مارس ٢٠٢٥ بحيث تبلغ قيمة كل قسط ٧٨٨ ٩١٠ جنيه مصري (فقط تسعمائة وعشرة الف و سبعمائة وثمانية وثمانون جنيه). قيمة الاقساط اعلاه لاتشمل قيمة العوائد والعمولات. **العوائد والعمولات :** يحتسب على القرض سالف الذكر وعلى رصيده المدين بموجب هذا العقد عائد منخفض طبقاً لمبادرة البنك المركزي المصري وفقاً للعقد المبرم مع الشركة ويرى يوماً بيوماً على اساس ان السنة ٣٦٠ يوماً.

التعهدات: موافاة البنك بوثيقة تأمين ضد خطر الحريق والسطو من خلال شركة تأمين مقبولة لدى البنك وذلك من خلال اجل اقصاه شهر من تركيب الماكينات والمعدات الممول شراؤها من قيمة هذا القرض وبحيث تغطي قيمتها ١١٠٪ من قيمة القرض

التعهدات المالية: الانتاجوز الرافعة المالية طوال مدة التسهيل وحتى تمام السداد عن نسبة ٢ : ١ وايضا الا يقل معدل خدمة الدين عن ١,٥ : ١ وذلك طوال مدة التسهيل المذكورة وتلتزم الشركة بعدم توزيع كويونات ارباح على المساهمين الا اذا كانت قد اوفت بجميع ديونها السنوية واوفت بجميع تعهداتها.

٣- قرض المجموعة المالية هيرميس للحلول التمويلية

قامت الشركة بالحصول على قرض من شركة هيرمس بواقع فائدة وفقاً للعقد المبرم مع الشركة، يتم السداد على سبع سنوات و عدد الاقساط ١٤ قسطاً نصف سنوياً.

تم الحصول على هذا القرض بالتضامن بين شركة البدار للعبوات ش.م.م. و شركة الشروق الحديثة للطباعة ش.م.م. متضامنين امام المؤجر بخصوص استيفاء كامل المبالغ المستحقة.

المعالجة المحاسبية: حيث ان الشركة دخلت في عقود لبيع اصول ثابتة مملوكة لهما وجاهزة للإستخدام على حالها إلى المجموعة المالية هيرميس للحلول التمويلية ثم قامت بإعادة إستئجار ذات الأصول من نفس الشركة المشتري منها المؤجر بموجب عقد تأجير تمويلي علما بأنها كانت تستخدم تلك الأصول في أنشطتها المعتادة دون إنقطاع قبل إبرام تلك العقود. إتفاقات البيع وإعادة إستئجار هذه تمثل في جوهرها إقتراضاً بضمان الأصول المباعة.

طلما أن معاملات بيع وإعادة إستئجار الأصول الثابتة تمثل في حالتنا هذه " ترتيباً تمويلياً بضمان الأصول المباعة " وليس بيعاً فعلياً لذا يتعين على الشركة المستأجرة ألا تستبعد الأصول الثابتة المباعة من دفاترها بل تستمر في عرض الأصول الثابتة المباعة والمعاد إستئجارها في قوائمها المالية دون أى تغيير في قيمها الدفترية على أن تستمر في إهلاكها على أساس الأعمار الإفتراضية المتبقية لتلك الأصول في تاريخ البيع وإعادة الإستئجار حتى وإن طالت تلك الأعمار الإفتراضية المتبقية عن مدة عقد التأجير التمويلي نظراً لأن ملكية الأصول المؤجرة ستؤول في نهاية عقد التأجير التمويلي مجاناً إلى الشركات البائعة المستأجرة تلقائياً ودون إخطار مسبق منها للمشتري المؤجر شريطة انتظام المستأجر في سداد الأقساط الإيجارية في مواعيدها.

غرامة تأخير سداد الدفعة: يتم تحصيل غرامة تأخير بواقع ٢٪ سنوياً عن قيمة كل دفعة إيجارية غير مسددة أو جزء منها من تاريخ الاستحقاق حتى تاريخ السداد الفعلي.

-- ٢٢ ٤٥٢ ٩١٩

٤- قرض بنك كريدي أجريكول

أبرمت الشركة ("المستأجر") عقد تمويل بغرض تمويل مستأجر تأجير تمويلي مع الشركة المصرية للتمويل العقاري ("المؤجر") وبنك كريدي أجريكول (مصر) بتاريخ ٤ سبتمبر ٢٠٢٤ وذلك بغرض تمويل المؤجر شراء الأصول المؤجرة تأجيراً تمويلياً التي يتم إعادة تأجيرها إلى المستأجر بمبلغ ٢٢,٦٣٩,٦٢٨ جنيه مصري (إثنان وعشرون مليون وستمائة وتسعة وثلاثون ألف وستمائة وثمانية وعشرون جنيهاً مصرياً) بعائد متغير وفقاً للعقد المبرم مع الشركة علاوة على سعر الإقراض المعلن من البنك المركزي المصري لليلة الواحدة. تبدأ مدة العقد في ٤ سبتمبر ٢٠٢٤ وتنتهي في ٤ سبتمبر ٢٠٢٩، يتم السداد على خمس سنوات و عدد الاقساط ٥٨ قسطاً شهرياً.

المعالجة المحاسبية: حيث إن الشركة دخلت في عقد لبيع أصول ثابتة مملوكة لهما وجهازه للاستخدام على حالها إلى الشركة المصرية للتمويل العقاري ثم قامت بإعادة إستئجار ذات الأصول من نفس الشركة المشتري منها المؤجر بموجب عقد تأجير تمويلي علماً بأنها كانت تستخدم تلك الأصول في أنشطتها المعتادة دون إنقطاع قبل إبرام تلك العقود. إتفاقات البيع وإعادة إستئجار هذه تمثل في جوهرها إقتراضاً بضمان الأصول المباعة.

طالما أن معاملات بيع وإعادة إستئجار الأصول الثابتة تمثل في حالتنا هذه " ترتيباً تمويلياً بضمان الأصول المباعة " وليس بيعاً فعلياً لذا يتعين على الشركة المستأجرة ألا تستبعد الأصول الثابتة المباعة من دفاترها بل تستمر في عرض الأصول الثابتة المباعة والمعاد إستئجارها في قوائمها المالية دون أي تغيير في قيمها الدفترية على أن تستمر في إهلاكها على أساس الأعمار الافتراضية المتبقية لتلك الأصول في تاريخ البيع وإعادة الإستئجار حتى وإن طالبت تلك الأعمار الافتراضية المتبقية عن مدة عقد التأجير التمويلي نظراً لأن ملكية الأصول المؤجرة ستؤول في نهاية عقد التأجير التمويلي مجاناً إلى الشركات البائعة المستأجرة تلقائياً ودون إخطار مسبق منها للمشتري المؤجر شريطة انتظام المستأجر في سداد الاقساط الإيجارية في مواعيدها.

التعهدات: التامين على الأصول المؤجرة بقيمة تغطي ١١٠٪ من قيمة الأصول المؤجرة لأصالح البنك كمستفيد أول و عدم ترتيب أي حق للغير سواء شخصي أو عيني على الأصول المؤجرة أو إصدار أي توكيل للغير يتعلق بها.

غرامة تأخير سداد الدفعة: يتم تحصيل غرامة تأخير بواقع ١٪ من قيمة المبالغ المتأخر سدادها بالإضافة إلى سعر العائد الساري بموجب هذا العقد وذلك من تاريخ الاستحقاق وحتى تمام السداد وذلك بالإضافة إلى قيمة قسط التمويل المستحق.

-- ١٣ ٠١٤ ٧٥٣

٥- قرض بنك كريدي أجريكول

أبرمت الشركة ("المستأجر") عقد تمويل بغرض تمويل مستأجر تأجير تمويلي مع الشركة المصرية للتمويل العقاري ("المؤجر") وبنك كريدي أجريكول (مصر) بتاريخ ٤ سبتمبر ٢٠٢٤ وذلك بغرض تمويل المؤجر شراء الأصول المؤجرة تأجيراً تمويلياً التي يتم إعادة تأجيرها إلى المستأجر بمبلغ ١٤,٥٨٩,٢٤٦ جنيه مصري (أربعة عشر مليون وخمسمائة وتسعة وثمانون ألف ومائتان وستة وأربعون جنيهاً مصرياً) بعائد متغير وفقاً للعقد المبرم مع الشركة علاوة على سعر الإقراض المعلن من البنك المركزي المصري لليلة الواحدة. تبدأ مدة العقد في ٢١ نوفمبر ٢٠٢٣ وتنتهي في ٢١ نوفمبر ٢٠٢٨، يتم السداد على خمس سنوات و عدد الاقساط ٥٨ قسطاً شهرياً.

المعالجة المحاسبية: حيث إن الشركة دخلت في عقد لبيع أصول ثابتة مملوكة لهما وجهازه للاستخدام على حالها إلى الشركة المصرية للتمويل العقاري ثم قامت بإعادة إستئجار ذات الأصول من نفس الشركة المشتري منها المؤجر بموجب عقد تأجير تمويلي علماً بأنها كانت تستخدم تلك الأصول في أنشطتها المعتادة دون إنقطاع قبل إبرام تلك العقود. إتفاقات البيع وإعادة إستئجار هذه تمثل في جوهرها إقتراضاً بضمان الأصول المباعة.

طالما أن معاملات بيع وإعادة إستئجار الأصول الثابتة تمثل في حالتنا هذه " ترتيباً تمويلياً بضمان الأصول المباعة " وليس بيعاً فعلياً لذا يتعين على الشركة المستأجرة ألا تستبعد الأصول الثابتة المباعة من دفاتها بل تستمر في عرض الأصول الثابتة المباعة والمعاد إستئجارها في قوائمها المالية دون أى تغيير في قيمها الدفترية على أن تستمر في إهلاكها على أساس الأعمار الافتراضية المتبقية لتلك الأصول في تاريخ البيع وإعادة الإستئجار حتى وإن طالبت تلك الأعمار الافتراضية المتبقية عن مدة عقد التأجير التمويلي نظراً لأن ملكية الأصول المؤجرة ستؤول في نهاية عقد التأجير التمويلي مجاناً إلى الشركات البائعة المستأجرة تلقائياً ودون إخطار مسبق منها للمشتري المؤجر شريطة انتظام المستأجر في سداد الأقساط الإيجارية في مواعيدها.

التعهدات: التامين على الأصول المؤجرة بقيمة تغطي ١١٠٪ من قيمة الأصول المؤجرة لصالح البنك كمستفيد أول و عدم ترتيب أي حق للغير سواء شخصي أو عيني على الأصول المؤجرة أو إصدار أي توكيل للغير يتعلق بها.

غرامة تأخير سداد الدفعة: يتم تحصيل غرامة تأخير بواقع ١٪ من قيمة المبالغ المتأخر سدادها بالإضافة إلى سعر العائد الساري بموجب هذا العقد وذلك من تاريخ الاستحقاق وحتى تمام السداد وذلك بالإضافة إلى قيمة قسط التمويل المستحق.

-- ٣٤ ٣٥٠ ١٩٨

٦. قرض بنك تنمية الصادرات

بتاريخ ١٦ مارس ٢٠٢٤ قامت الشركة بتحرير عقد تسهيل ائتماني في صورة قرض متوسط الأجل مع بنك تنمية الصادرات بقيمة ٣٧ مليون جنيه مصري بغرض إستخدامه في تمويل شراء آلات ومعدات لخدمة نشاط الشركة بنسبة ٨٠٪ من قيمة الآلات والمعدات محل التمويل.

ومن المتفق عليه الأيزيد المستخدم من القرض موضوع هذا العقد في أى وقت من الأوقات عن اجمالى مبلغ اثنان مليون يورو او ما يعادله بالعملات الاجنبية. مدة العقد أربع أعوام ونصف تبدأ إعتباراً من تاريخ التوقيع على هذا العقد على أن تنتهى في ١٦ مارس ٢٠٢٩ وهو التاريخ الذى يجب أن يكون فيه هذا القرض ومائتيه من عوائد وعمولات وأى مصروفات اخرى مسدداً بالكامل . فترة السحب والسماح المقرر لها ستة أشهر تبدأ من تاريخ تفعيل العقد وتنتهى في ١٦ مارس ٢٠٢٥ ويلتزم الطرف الثاني خلالها بسداد العائد المتفق عليه بهذا العقد شهرياً.

مدة السداد: تلتزم الشركة بأن تدفع لأمر البنك قيمة القرض على عدد (١٦) قسطاً ربع سنوياً متساوياً في القيمة ، بحيث يستحق القسط الاول بعد تاريخ انتهاء فترة السحب في ١٦ مارس ٢٠٢٥ . ويستحق القسط الثاني بعدها بثلاثة اشهر وهكذا على التوالى كل ثلاثة أشهر وحتى إستحقاق القسط السادس عشر والأخير في ١٦ مارس ٢٠٢٩ بحيث تبلغ قيمة كل قسط ٣٤٣ ٧٥٠ جنيه مصرى (فقط مليونين وثلاث مئة وثلاثة وأربعون ألفاً وسبع مائة وخمسون جنيهاً). قيمة الاقساط اعلاه لاتشمل قيمة العوائد والعمولات.

العوائد والعمولات : يتم تطبيق سعر عائد مدين بواقع ٢٪ فوق سعر الكوريدور اقراض المطبق لدى البنك المركزي مع اعفاء الشركة (الطرف الثاني) من عموله اعلى رصيد مدين.

التعهدات: موافاة البنك بوثيقة تامين ضد خطر الحريق والسطو من خلال شركة تامين مقبولة لدى البنك وذلك من خلال اجل اقصاه شهرين من توريد وتركيب الماكينات والمعدات الممول شراؤها من قيمة هذا القرض وبحيث تغطى قيمتها ١١٠٪ من قيمة القرض وتجدد سنوياً.

التعهدات المالية: الانتجاوز الرافعة المالية طوال مدة التسهيل وحتى تمام السداد عن نسبة ٢ : ١ بعد استبعاد النقدية مع اخذ رصيد جاري المساهمين في الاعتبار وايضا الا يقل معدل خدمة الدين عن ١,١ : ١ وايضا ألا يقل معدل التداول عن ١ مرة وذلك طوال مدة التسهيل المذكورة .

غرامة تأخير سداد الدفعة: يتم تحصيل عائد تأخير بواقع ١٪ سنوياً فوق سعر العائد المطبق على المبالغ مستحقة السداد من تاريخ الاستحقاق وحتى تاريخ السداد الفعلي.

الإجمالي

يخصم: أقساط قروض تستحق السداد خلال العام التالى – مدرجة ضمن الالتزامات المتداولة

أقساط قروض غير متداولة

٢٠٣ ٦٤٥ ٢٢٠	٢٢١ ٨٩٤ ٢٤٩
(٥١ ٥٦٨ ٨٤٠)	(٦٣ ٢٦٧ ٠٥١)
١٥٢ ٠٧٦ ٣٨٠	١٥٨ ٦٢٧ ١٩٨

ب- الشركة المتحدة لصناعة الورق والكرتون (شركة تابعة)

البنك	القيمة	فترة السداد	الاقساط	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ جنيه مصري
بنك أبو ظبي الإسلامي	يتضمن قرض متوسط الأجل بمبلغ ٢٦٠.٠٠٠.٠٠٠ جنيه مصري	سنة عشر قسطاً ربع سنوي على أن يبدأ السداد بعد انتهاء فترة السماح إعتباراً من ١٠ يونيو ٢٠٢٠ وينتهي في ١٠ سبتمبر ٢٠٢٤.	ربع سنوية	--	٤٨٧٥٠.٠٠٠
بنك ابو ظبي الاسلامي	قرض بمبلغ ٥٦ مليون جنيه مصري	فترة سماح لمدة عام ويتم السداد علي اربعة اقساط ربع سنوية . تم سداد أول قسط يوليو ٢٠٢٣	ربع سنوي	٤٠.٤٢٧.١٦٤	٥٥.٨٣٥.٥٩٣
إجمالي القروض الممنوحة للشركة					
يقسم الي					
أقساط قروض تستحق السداد خلال العام التالي – مدرجة ضمن الالتزامات المتداولة					
أقساط قروض غير متداولة					
الإجمالي					
				٤٠.٤٢٧.١٦٥	١٠٤.٥٨٥.٥٩٣
				٢٠.٥٦٩.٢٦٦	٦٤.٥٣٢.٦٣٣
				١٩.٨٥٧.٨٩٩	٤٠.٠٥٢.٩٦٠
				٤٠.٤٢٧.١٦٥	١٠٤.٥٨٥.٥٩٣

١ قرض بنك أبو ظبي الاسلامي

بتاريخ ٣ ديسمبر ٢٠١٨ قامت الشركة بتوقيع عقد قرض (اتفاقية إطارية للتمويل بإجارة العين / الأعيان) وتسهيلات ائتمانية (عقد مضاربة) مع مصرف أبو ظبي الإسلامي بإجمالي مبلغ ٤٠٠ مليون جنيه مصري، و بتاريخ ٢١ سبتمبر ٢٠٢٠ تم تعديل العقد بزيادة الحد الائتماني ليصبح ٤٤٠ مليون جنيه مصري، ووفقاً للمراسلات بين الشركة والبنك العربي الأفريقي تم سداد كامل قيمة القرض والتسهيل الخاص بالبنك العربي الأفريقي من خلال ذلك التمويل.

نوع العقد	فترة السداد	سعر الفائدة	الاقساط	قيمة العقود جنيه مصري
تمويل بإجارة العين بمبلغ ٢٦٠ مليون جنيه مصري	سنة عشر دفعة إيجارية ربع سنوية متساوية على أن يبدأ السداد بعد انتهاء فترة السماح مدتها سنة مالية.	وفقاً لأسعار الفائدة المتداولة بالسوق	ربع سنوية	٢٦٠.٠٠٠.٠٠٠

أهم الضمانات:

- تقديم توكيل بالرهن التجاري (على تمويل إجارة العين بمبلغ ٢٦٠ مليون جنيه مصري وعقد المضاربة بمبلغ ١٣٠ مليون جنيه مصري) من المستأجر لصالح المؤجر على كافة الأصول المؤجرة وبما يغطي ١٥٠٪ من إجمالي قيمة الأصول المؤجرة.
- وثيقة تأمين لصالح البنك كمستفيد أول تغطي ١١٠٪ من مبالغ الاقتراض.
- الالتزام بنسبة معينة للتمويل تكون عن طريق زيادة رأس مال الشركة أو جاري المساهمين.
- تعهد من المساهم الرئيسي على عدم فقد السيطرة الإدارية على الشركة.
- الإلتزام بتقديم تنازل عن أولوية السداد موقعة من المساهمين والشركات الشقيقة بالتنازل عن أولوية سداد القرض للأرصدة الدائنة في حدود مبلغ ٢٧٥ مليون جنيه مصري.

٢ قرض بنك أبو ظبي الاسلامى

بتاريخ ٦ مارس ٢٠٢٢ قامت الشركة بتوقيع عقد قرض (اتفاقية إطارية للتمويل بإجارة العين / الأعيان) مع مصرف أبو ظبي الإسلامى بإجمالى مبلغ ٥٦ مليون جنيه مصرى.

<u>نوع العقد</u>	<u>فترة السداد</u>	<u>الاقساط</u>	<u>قيمة العقود</u>
			<u>جنيه مصرى</u>
تمويل بإجارة العين بمبلغ ٥٦ مليون جنيه مصرى	فترة سماح لمدة عام ويتم السداد علي أربعة أقساط ربع سنوية . تم سداد أول قسط يوليو ٢٠٢٣	ربع سنوية	٥٦ ٠٠٠ ٠٠٠

اهم الضمانات

- وثيقة تأمين لصالح البنك كمستفيد أول من مبالغ الاقتراض.
- توكيل بالرهن التجارى على تمويل اجارة العين بمبلغ ٥٦ مليون جنيه مصرى

بيان

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
جنيه مصري جنيه مصري

بنك قطر الوطني الأهلي

- بموجب العقد المبرم بتاريخ ١٠ ديسمبر ٢٠١٩ وافق البنك على أن يمنح الشركة قرض متوسط الأجل بمبلغ ٣٠ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه مصري وذلك بغرض استخدامه في تمويل شراء الماكينات والمعدات اللازمة لخدمة نشاط الشركة وقطع غيار وجمارك ومصارييف.

مدة هذا العقد خمس سنوات تبدأ من تاريخ التوقيع على العقد وتنتهي في ١٠ ديسمبر ٢٠٢٤ على أن يتم سداد القرض على ١٦ قسط ربع سنوية ويستحق أول قسط بعد انتهاء فترة الاستخدام والسماح بثلاثة أشهر أي في ١٠ مارس ٢٠٢١ ويستحق القسط الثاني في ١٠ يونيو ٢٠٢١ وهكذا حتى استحقاق القسط السادس عشر والآخر في ١٠ ديسمبر ٢٠٢٤ يسرى على رصيد القرض عائد مركب متغير وفقاً للعقد المبرم مع الشركة علاوة على سعر الأقراض المعلن من البنك المركزي المصري.

ومن أهم الضمانات إصدار وثائق تأمين على كافة الأصول الممولة من خلال هذا القرض، بالإضافة إلى بعض تعهدات من الشركة أهمها عدم إجراء أية توزيعات إلا بعد سداد كافة الإلتزامات السنوية وعدم بيع أو رهن أو التنازل عن أي أصول متعلقة بهذا القرض بالإضافة إلى الإلتزام ببعض النسب المالية.

مصرف أبو ظبي الاسلامي

- بموجب العقد المبرم بتاريخ ٣١ مايو ٢٠٢٣ وافق البنك على أن يمنح الشركة قرض متوسط الأجل بمبلغ ٦٠ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه مصري وذلك بغرض استخدامه في شراء سلع وخدمات وتمويل رأس مال العامل للشركة.

مدة هذا العقد ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ التوقيع على العقد وتنتهي في ٣٠ أبريل ٢٠٢٦ على أن يتم سداد القرض على ٣٦ قسط شهرياً ويستحق أول قسط في ٣١ مايو ٢٠٢٣ ويستحق القسط الثاني في ٣٠ يونيو ٢٠٢٣ وهكذا حتى استحقاق القسط السادس والثلاثون والآخر في ٣٠ أبريل ٢٠٢٦.

الإجمالي

٢٨ ٣٠٥ ٢٣٦ ٥٤ ٦٢٨ ٤٤٤

أقساط قروض تستحق السداد خلال العام التالي - مدرجة ضمن الإلتزامات المتداولة

أقساط قروض غير متداولة

الإجمالي

٢٨ ٣٠٥ ٢٣٦ ٥٤ ٦٢٨ ٤٤٤

١- قروض غير متداولة (قرض هيرمس)

قامت الشركة بالحصول على ثلاث قروض من شركة هيرمس بواقع فائدة وفقاً للعقد مع الشركة، يتم السداد على سبع سنوات و عدد الأقساط ١٤ قسط نصف سنوي.

تم الحصول على هذه القروض بالتضامن بين شركة البدار للعبوات وشركة الشروق الحديثة للطباعة متضامين امام الموجر بخصوص استيفاء كامل المبلغ المستحق.

المعالجة المحاسبية

حيث ان الشركة دخلت في عقود لبيع أصول ثابتة مملوكة لهما وجاهزة للاستخدام على حالها إلى المجموعة المالية هيرمس للحلول التمويلية ثم قامت بإعادة إستئجار ذات الأصول من نفس الشركة المشتري الموجر بموجب عقد تأجير تمويلي علماً بأنها كانت تستخدم تلك الأصول في أنشطتها المعتادة دون إنقطاع قبل إبرام تلك العقود. إتفاقات البيع وإعادة إستئجار هذه تمثل في جوهرها إقتراضاً بضمان الأصول المباعة.

طالما أن معاملات بيع وإعادة إستئجار الأصول الثابتة تمثل في " ترتيباً تمويلياً بضمان الأصول المباعة " وليس بيعاً فعلياً لذا يتعين على الشركة المستأجرة ألا تستبعد الأصول الثابتة المباعة من دفاترها بل تستمر في عرض الأصول الثابتة المباعة والمعاد إستئجارها في قوائمها المالية دون أي تغيير في قيمها الدفترية على أن تستمر في إهلاكها على أساس الأعمار الإفتراضية المتبقية لتلك الأصول في تاريخ البيع وإعادة الإستئجار حتى وإن طالبت تلك الأعمار الإفتراضية المتبقية عن مدة عقد التأجير التمويلي نظراً لأن ملكية الأصول المؤجرة ستؤول في نهاية عقد التأجير التمويلي مجاناً إلى الشركات البائعة المستأجرة تلقائياً ودون إخطار مسبق منها للمشتري الموجر شريطة انتظام المستأجر في سداد الأقساط الإيجارية في مواعيدها.

غرامة تأخير سداد الدفعة

يتم تحصيل غرامة تأخير بواقع ٢٪ سنوياً عن قيمة كل دفعة إجبارية غير مسددة أو جزء منها من تاريخ الاستحقاق حتى تاريخ السداد الفعلي.

قيمة القرض

الاجمالي	عقد رقم (٩٨٥)	عقد رقم (٩٨٧)	عقد رقم (٩٨٨)	
جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	
١٤٠١٠٨١٢	--	١٤٠١٠٨١٢	--	أقساط قصير الاجل
٤٨٦٠٠٠٠٦	--	٤٨٦٠٠٠٠٦	--	أقساط طويل الاجل
٦٢٦١٠٨١٨	--	٦٢٦١٠٨١٨	--	إجمالي قيمة القرض

البنك	أقساط قروض متداولة	أقساط قروض غير متداولة	الاجمالي
	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري
بنك قطر الوطني الأهلي	--	--	--
مصرف أبو ظبي الإسلامي	١٩٩٨٠١٦٦	٨٣٢٥٠٧٠	٢٨٣٠٥٢٣٦
قروض غير متداولة (قرض هيرمس)	١٤٠١٠٨١٢	٤٨٦٠٠٠٠٦	٦٢٦١٠٨١٨
الإجمالي	٣٣٩٩٠٩٧٨	٥٦٩٢٥٠٧٦	٩٠٩١٦٠٥٤

١٧- موردين وأوراق دفع

بيان

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	
جنيه مصري	جنيه مصري	
٤٤٥٩٠١٦٢٤	٨٧٤٢٧٢٩٥٥	موردين محليين
٢٢٢٦٨١١	١١١٢٧٩٥٦	موردين خارجيين
١٧٠٣٦٧٦٧٨	١٦٤٩٨٤٣٩٥	أوراق دفع
٦١٨٤٩٦١١٣	١٠٥٠٣٨٥٣٠٦	

١٨- دائنون وأرصدة دائنة أخرى

بيان

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	
جنيه مصري	جنيه مصري	
١٢٠٦٣٩٤٧	١٠٧٢٢٢١٨٦	دفعات مقدمة من عملاء
٢٣٤٧١١٤٧	١٨١٤١٦٥٥	مصلحة الضرائب - ضريبة القيمة المضافة
١٨٣٨٣٨	٢٢٣٨٣٨	مصلحة الضرائب - ضريبة عقارية
١٦١٧٥٧٩	١٩٠٥٣٤٥	هيئة التأمينات الإجتماعية
١١٤١٨٨١٦	١٤٩٦٥٠٢٩	مصلحة الضرائب - ضرائب كسب عمل
١٣٦٧١١٨٢	١٧٨٤٧٩٩٠	فوائد مستحقة
٦٩٩٩٣٠٤٠	١٩٧٧٨٨٢٠٢	مصروفات مستحقة*
٤١٧٧٨١٣١	١١٦٧٠٩٢٨	دائنو شراء أصول
١٢٢٥٥٨٢٦	٢٣٩٨٨٠١٠	مصلحة الضرائب - خصم وإضافة
١٢٦٠٢٣٣٣	١٤٥٤٦٣٥١	المساهمة التكافلية لنظام التأمين الصحي الشامل
٤٤٨٦١٠	٤٤٨٦١٠	تأمينات من الغير
٢١٣١٣٥٩	١٦٥٧٧٢٤	إيرادات مؤجله
١٤٥٧٧٣٩	٩٠٨٩٠٢	تأمين على مبانى المصنع
٨٤٢٧٥٤٤	١٥٦٧٢٣٩٦	أرصدة دائنة أخرى
٢١١٥٢١٠٩١	٤٢٦٩٨٧١٦٦	

* تتضمن الرصيد مبلغ ٣٩٧ ١٠٥ ٧٣ جنيه مصري تتمثل في مصروف تعويض علي أساس السهم "النظام التحفيزي للعضو المنتدب" (ايضاح رقم ٣٣).

١٩- داننو توزيعات

وفقا لقرارات الجمعية العامة العادية للشركات التابعة بلغ نصيب داننو التوزيعات للحصص الغير مسيطرة والعاملين ومجلس الإدارة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ مبلغ ١٧ ٢٠٢ ٣٧٢ جنيه.

٢٠- رأس المال

- حدد رأس المال المرخص به لشركة الوطنية للطباعة (الشركة الام) في تاريخ التأسيس بمبلغ ٢ ٥٠٠ ٠٠٠ جنيه مصرى كما بلغ رأس المال المصدر والمدفوع في ذلك التاريخ ٢٥٠ ٠٠٠ جنيه مصرى موزعا على ٢٥ ٠٠٠ سهم قيمة السهم الاسمية ١٠ جنيه مصرى.

وبتاريخ ١٤ ديسمبر ٢٠١١ قررت الجمعية العامة غير العادية للشركة الموافقة على زيادة رأس مال الشركة المصدر من ٢٣٥ ٢٣٣ ٧٥٠ جنيه مصري ليصبح ٢٣٥ ٢٣٣ ٧٥٠ جنيه مصري وتم سداد قيمة الزيادة بالكامل وقد تم التأشير بتلك التعديلات بالسجل التجاري بتاريخ ١٧ يناير ٢٠١٢.

وبذلك يصبح رأس المال المصدر والمكتتب فيه بالكامل بمبلغ ٢٣٥ ٢٣٣ ٧٥٠ جنيه مصرى موزعا على ٢٣ ٥٢٣ ٣٧٥ سهم قيمة السهم الاسمية ١٠ جنيه مصرى جميعها أسهم نقدية.

- بتاريخ ٢٤ أبريل ٢٠٢٢ وافق مجلس الإدارة على شراء عدد يصل الى ٢٣ ٥٢٣ ٣٧٥ سهم عادى من اسهمها بسعر ٥٤,٩٩٥ جنيه مصرى للسهم الواحد و ذلك بما يعادل ١٠ ٪ من إجمالي اسهم الشركة و الاحتفاظ بهم كأسهم خزينة وبتاريخ ٧ أغسطس ٢٠٢٢ تم نقل ملكية الأسهم على ان يتم التصرف اللاحق على هذه الاسهم خلال سنة من تاريخ الشراء وقد تم نقل ملكية هذه الأسهم الى الشركة بتاريخ ٧ أغسطس ٢٠٢٢.

- وفقا لقرار الجمعية العامة الغير عادية بتاريخ ٢٧ اغسطس ٢٠٢٣ لشركة الوطنية للطباعة تم الموافقة علي قرار مجلس الاداره المنعقد في ٢٠ اغسطس ٢٠٢٣ بشأن تخفيض رأسمال الشركة المصدر و المدفوع بالكامل من ٢٣٥ ٢٣٣ ٧٥٠ جنيه مصري الي ٢١١ ٧١٠ ٣٨٠ جنيه مصري بتخفيض قدره ٢٣ ٥٢٣ ٣٧٠ جنيه مصري عن طريق اعدام عدد ٢ ٣٥٢ ٣٣٨ اسهم خزينة بقيمة اسمية ١٠ جنيه للسهم الواحد وتمثل ١٠ ٪ تقريبا من اجمالي عدد اسهم الشركة.

و بتاريخ ٢٣ نوفمبر ٢٠٢٣ تم القيد بالسجل التجاري لشركة الوطنية حيث تم الموافقة علي تخفيض راس المال بمبلغ قدره ٢٣ ٥٢٣ ٣٧٠ جنيه مصري عن طريق اعدام عدد ٢ ٣٥٢ ٣٣٨ اسهم خزينة بقيمة اسمية ١٠ جنيه للسهم الواحد وتمثل ١٠ ٪ تقريبا من اجمالي عدد اسهم الشركة وبذلك يكون عدد أسهم الشركة ٢١ ١٧١ ٠٣٨ سهم ويكون قيمة رأس المال المصدر و المدفوع ٢١١ ٧١٠ ٣٨٠ جنيه مصري.

- بتاريخ ٦ يونيو ٢٠٢٤ وافقت الجمعية العامة غير العادية علي تجزئة القيمة الاسمية للسهم من ١٠ جنيهات مصرية للسهم لتصبح ١ جنيه مصري للسهم الأمر الذي ترتب عليه ان يكون رأس مال الشركة المصدر بمبلغ ٢١١ ٧١٠ ٣٨٠ جنيه مصري موزعا علي عدد ٢١١ ٧١٠ ٣٨٠ سهم وتبلغ القيمة الاسمية للسهم ١ جنيه مصري. هذا وقد تم تعديل عقد التأسيس بتلك التعديلات في ١١ أغسطس ٢٠٢٤ والتأشير في السجل التجاري بتاريخ ١٢ أغسطس ٢٠٢٤.

٢١- احتياطي تجميع الأعمال (احتياطي معاملات السيطرة المشتركة)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	
٦٤٦.١٣	٦٤٦.١٣	الرصيد فى الاول من يناير
--	--	الحركة خلال العام *
٦٤٦.١٣	٦٤٦.١٣	الرصيد فى نهاية العام

* قامت شركة الشروق خلال عام ٢٠١٩ بالاستحواذ على حصة إضافية قدرها ١٤ ٪ من رأس مال شركة ويندسور لتجارة وتصنيع الورق "وندسور" وفقا لحالة الحق بين الشركة و مساهمى شركة ويندسور الاخرين و هو ما ترتب عليه زيادة حصة الشركة فى رأس مال وندسور (شركة تابعة للمجموعة) دون أن يغير ذلك من مبدأ سيطرة المجموعة عليها هذا وقد بلغت الخسارة الناتجة عن الاستحواذ على هذه الحصة الإضافية ٧١٢ ٤١٢ ٤ جنيه مصرى تم إدراجها ضمن احتياطي معاملات السيطرة المشتركة بحقوق الملكية.

* قامت شركة الوطنية خلال الربع الاول من عام ٢٠٢٢ بالاستحواذ على حصة اضافية قدرها ٠,٠٧ ٪ من راس مال شركة الشروق .

٢٢- ضريبة الدخل

ضريبة الدخل المحملة على قائمة الأرباح أو الخسائر

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	
(٢١ ٩٧٥ ٧٨٨)	(٤١ ١٢٢ ٢٨٦)	ضريبة الدخل المؤجلة
(١٩١ ٦٥٠ ٧٥٤)	(١٦٩ ٤٣٧ ٧٥٤)	ضريبة الدخل الجارية
<u>(٢١٣ ٦٢٦ ٥٤٢)</u>	<u>(٢١٠ ٥٦٠ ٠٤٠)</u>	

ضريبة الدخل المحملة على قائمة المركز المالى

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	
١٩١ ٤٥٦ ١٠٩	٩١ ٠٤٣ ٩١٨	ضريبة الدخل الجارية خلال العام
<u>١٩١ ٤٥٦ ١٠٩</u>	<u>٩١ ٠٤٣ ٩١٨</u>	

أصول ضريبة مؤجلة

بيان

<u>الرصيد فى</u>	<u>الرصيد فى</u>
٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>
١٥ ٧٥٦ ٧١٥	٢ ٦١٥ ١٢٢
<u>١٥ ٧٥٦ ٧١٥</u>	<u>٢ ٦١٥ ١٢٢</u>

أصول ضريبية مؤجلة ناتجة عن

خسائر ضريبية مرحلة (شركة البدار للعبوات)

إجمالي أصول الضريبة المؤجلة

التزامات ضريبة مؤجلة

بيان

<u>الرصيد فى</u>	<u>الرصيد فى</u>
٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>
٢٠١ ٨١٢ ٢٦٨	٢٢٩ ٧٩٢ ٩٦٣
<u>٢٠١ ٨١٢ ٢٦٨</u>	<u>٢٢٩ ٧٩٢ ٩٦٣</u>

التزامات ضريبية مؤجلة ناتجة عن الأصول الثابتة

إجمالي الالتزامات الضريبية المؤجلة

٢٣- حقوق أصحاب الحصص غير المسيطرة

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	
٤٤ ٠٤٣ ٤٥٨	٤٤ ٧٣١ ٩٥٦	شركة الشروق الحديثة للطباعة والتغليف
٤٧٤ ٣١٠ ٩٤٩	٥٠٣ ٥٧٣ ٣٢١	شركة المتحدة لصناعة الورق والكرتون
٥٤٩ ٧٣٨	٦٤ ٩٧٠	شركة وندسور لتجارة وتصنيع الورق
٤٩ ٠١٨	٧٢٨ ٢٩١	شركة البدار للعبوات
<u>٥١٨ ٩٥٣ ١٦٣</u>	<u>٥٤٩ ٠٩٨ ٥٣٨</u>	

٢٤- إيرادات المبيعات
تحليل إيرادات الشركة كما يلي:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	مبيعات مطبوعات
١٧٤٤.٣٦١٦٦	٢١٩١.٥٣٢٤٣٩	مبيعات ورق و كارتون
٢٥٨٢.٩١٤٨٢٩	٣٥٤٦.٠٤٧٣١٧	مبيعات (ويندسور)
٣٥٦٦١.٨٩٠	٩٨.٠٨٧١٨٤	مبيعات العبوات
٨١٨.٦٥٣١٢٣	١٣.٠٤٨١٤٦.٠٤	الإجمالي
<u>٥١٨١.٢٦٦.٠٠٨</u>	<u>٧١٤٠.٤٨١.٥٤٤</u>	

٢٥- إيرادات تشغيل أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	بيان
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	دعم الصادرات
٧١.٨٣٩.٩٤٤	١٢٤.٥٨٢.٦٥٨	
<u>٧١.٨٣٩.٩٤٤</u>	<u>١٢٤.٥٨٢.٦٥٨</u>	الإجمالي

٢٦- المقابل الذي يتقاضاه موظفي الإدارة العليا

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	بيان
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	مرتبات و مكافآت أعضاء مجلس الإدارة
١١.٢٦٦.٦٨٠	١٨.٦٠٠.٠٠٠	
<u>١١.٢٦٦.٦٨٠</u>	<u>١٨.٦٠٠.٠٠٠</u>	الإجمالي

٢٧- فائض تقييم الأصول بالقيمة العادلة

الإجمالي	حصة الشركة الأم	فائض تقييم أصول ثابتة (أراضي) بالقيمة العادلة *
<u>٣١ ديسمبر ٢٠٢٤</u>	<u>٣١ ديسمبر ٢٠٢٤</u>	
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	فائض تقييم استثمارات عقارية **
٢٥٨.٩٠٧.٨٨٩	٥٩.٣١٠.٠	٢٥٣.٠٠٤.٧٨٩
٢٥٦.١٣١.٨٢٤	٥٨.٣٩٨.٠٦	٢٥٠.٢٩٢.٠١٨
<u>٥١٥.٠٣٩.٧١٣</u>	<u>١١٧.٤٢٩.٠٦</u>	<u>٥٠٣.٢٩٦.٨٠٧</u>

* وفقا لقرار مجلس ادارته شركة الشروق الحديثه للطباعة المنعقد في ٢٤ ديسمبر ٢٠٢٣ فقد قامت ادارته الشركة باستخدام نموذج القيمة العادلة في تقييم أراضي الشركة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ وقد قامت إدارة الشركة بتعيين خبير لتقييم أراضي الشركة وبلغت القيمة العادلة لتلك الأراضي مبلغ ٣١٠.٨٨٥.٧٦٠ مليون جنيه وفقا لتقرير الخبير (وتتمثل في تقييم أرض مصنع (١) الكائن بالقطاع أرقام (١٥/١٦/١٧/١٨) - البلوك ١٣٠٠٣ - المنطقة الصناعية أ. و أرض مصنع (٢) بالقطعة رقم (٣/ج١) - البلوك ١٣٠٤٤ - المنطقة الصناعية أ. وقد نتج عن استخدام نموذج القيمة العادلة لتقييم الأراضي فائض تقييم أراضي بمبلغ ٢٥٨.٩٠٧.٨٩٩ جنيه مصري (وهو ناتج عن فرق القيمة العادلة للأراضي وفقا لتقييم الخبير و البالغة ٣١٠.٨٨٥.٧٦١ - الجنيه مصري عن القيمة الدفترية للأراضي والبالغة ٣٢٨.٣٢١.٠٢٣ جنيه مصري على ان يتم خصم الضريبة المؤجلة البالغة ٥٤٣.٧٦٧.٢٨٨ جنيه مصري) ** تتمثل الإستثمارات العقارية في الأراضي و المباني التي قامت شركة البدار للعبوات باتخاذ قرار باستغلالها بهدف الإستثمار العقاري قد قامت الشركة باستخدام نموذج القيمة العادلة في تقييم تلك الإستثمارات العقارية وقامت إدارة الشركة بتعيين خبير لتقييم الإستثمارات العقارية وبلغت القيمة العادلة لتلك الإستثمارات العقارية مبلغ ٢٩١.٣٩٦.٩٨٨ مليون جنيه (وتتمثل في تقييم أرض المصنع ومباني المصنع بشكل منفصل الكائنة في المنطقة الصناعية "قباء" جسر السويس - محافظة القاهرة. وقد نتج عن استخدام نموذج القيمة العادلة لتقييم الإستثمارات العقارية فائض تقييم إستثمارات العقارية بمبلغ ٢٥٦.١٣١.٨٢٣ جنيه مصري (وهو ناتج عن فرق القيمة العادلة البالغة ٢٩١.٣٩٦.٩٨٨ من القيمة الدفترية للأصل البالغة ١٤.١٥٥.٥٦٣ و بعد خصم الضريبة المؤجلة البالغة ٢١.١٠٩.٦٠٢ جنيه مصري). (إيضاح رقم ٣٦)

٢٨- أصول غير متداولة متاحة للبيع

بلغت القيمة الدفترية للأصول غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع ٢٥١.١٤٢.١ جنيه مصري خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ والمتثلة في تكلفة الآلات و المعدات الخاصة بالمصنع القديم وبلغت تكلفة الأصول ومجمع الإهلاك لهذه الأصول ١٠.٥٤٠.٥٠٠ مصري و ٨.٧٢٨.٢٨٩ جنيه مصري على الترتيب. وفقاً لقرار مجلس الإدارة لشركة البدار للعبوات في ٢٤ سبتمبر ٢٠٢٣ تم الموافقة على استغلال هذه الأراضي والمباني وقد تم تحويل جزء من الأصول يتمثل في أراضي ومباني إلى الإستثمار العقاري. (إيضاح رقم ٢٧).

اسم الشركة	المتحدة	وندسور	الشروق	الوطنية المستقلة	البنار	الإجمالي	تسويات	المجمعة
البنود	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري
الإيرادات	٣ ٩١٨ ٢٠٥ ٩٧٦	١٧٦ ٤٩٤ ٠٣٤	٢ ٤١٠ ٦٤٧ ٧٤٥	٢٩٤ ٤٥٠ ٨٣٠	١ ٥٣٨ ١٨٥ ١٩٢	٨ ٣٣٧ ٩٨٣ ٧٧٧	(١ ١٩٧ ٥٠٢ ٢٣٣)	٧ ١٤٠ ٤٨١ ٥٤٤
تكلفة الإيرادات	(٢ ٨٩٨ ٢٢٢ ٣٣٥)	(١ ٢٢ ٣٧٨ ١٤٤)	(١ ٧٦٨ ٩٣٥ ١٤٢)	--	(١ ٣٢٣ ٢٨٧ ٣٤٩)	(٦ ١١٢ ٨٢٢ ٩٧٠)	٩٠٠ ٣٦٩ ٥٣٥	(٥ ٢١٢ ٤٥٣ ٤٣٥)
مجمعل الربح	١ ٠١٩ ٩٨٣ ٦٤١	٥٤ ١١٥ ٨٩٠	٦٤١ ٧١٢ ٦٠٣	٢٩٤ ٤٥٠ ٨٣٠	٢١٤ ٨٩٧ ٨٤٣	٢ ٢٢٥ ١٦٠ ٨٠٧	(٢٩٧ ١٣٢ ٦٩٨)	١ ٩٢٨ ٠٢٨ ١٠٩
مصرفات ادارية وبيع وتوزيع	(٢٦٣ ٠٨٩ ٨٩٣)	(١٠ ٥٦٢ ٤٨٧)	(٢١١ ٩٢٩ ٦٩٦)	(٦٠ ٧٠٠ ٧٧٧)	(٧٢ ٢٤٩ ٩٧٠)	(٦١٨ ٥٣٢ ٨٢٣)	٢٤ ٢٠٩ ٤٦٨	(٥٩٤ ٣٢٣ ٣٥٥)
إيرادات أخرى / مصرفات أخرى	(١٥٥ ٦٤٢ ٤٨٧)	(٣٥ ٥٢٢)	(٣٩ ٧٦٢ ٩٠٢)	(٢٨ ٦٢٧ ٦٠٨)	(٨١ ٤١٠ ٠٠٩)	(٣٠٥ ٤٧٨ ٥٢٨)	(١٧٦ ٨٢٦ ٦٦٤)	(٤٨٢ ٣٠٥ ١٩٢)
ضرائب الدخل	(١٢٨ ٣٤٦ ٨٦٠)	(١٠ ٢٩٥ ٧٨٥)	(٥٦ ٢٢٨ ٨٤٤)	--	(١٥ ٦٨٨ ٥٥١)	(٢١٠ ٥٦٠ ٠٤٠)	--	(٢١٠ ٥٦٠ ٠٤٠)
أرباح العام	٤٧٢ ٩٠٤ ٤٠١	٣٣ ٢٢٢ ٠٩٦	٣٣٣ ٧٩١ ١٦١	٢٠٥ ١٢٢ ٤٤٥	٤٥ ٥٤٩ ٣١٣	١ ٠٩٠ ٥٨٩ ٤١٦	(٤٤٩ ٧٤٩ ٨٩٤)	٦٤٠ ٨٣٩ ٥٢٢
البنود	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري
إجمالي الأصول	٣ ١١٦ ٠٩٠ ٧٠٠	١٠٤ ٨٢٢ ٦١٣	٣ ١١٩ ٠٧٢ ٦٨٩	٥١٨ ٦٩٦ ٣٤٧	١ ٤٢٣ ٩٧٩ ١٩٠	٨ ٢٨٢ ٦٦١ ٥٣٩	(١ ٣٣٢ ٧٩٠ ٥٧٢)	٦ ٩٤٩ ٨٧٠ ٩٦٧
إجمالي الإلتزامات	١ ٩٢٢ ٣٤٩ ٤٥٤	٣١ ٩٩٣ ٤٣٥	١ ٨٧٩ ٥٠٤ ١٤٣	٢٦٧ ٤٩٧ ٧٠٩	٩٦٦ ٨٠٨ ١٦٦	٥ ٠٦٨ ١٥٢ ٩٠٧	(٥٧٩ ٢٢٤ ٤٢٠)	٤ ٤٨٨ ٩٢٨ ٤٨٧

٣٠. المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة

- تتمثل أهم المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة خلال العام فيما يلى:

الرصيد				مبيعات	مرتبات ومكافآت	نوع العلاقة	أسم الشركة
حسابات جارية (بالصافى)	حسابات جارية (بالصافى)	علاء وأوراق قبض	علاء وأوراق قبض				
٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	جنيه مصرى	جنيه مصرى		
--	--	٧ ٩٣٤ ٧٦٦	٤ ١٩٥ ٠٥٧	--	--	طرف ذو علاقة	شركة دار الشروق
٧٩ ٥٧٥ ٢٤٧	٩٩ ٨٩٣ ٥٦٨	--	--	--	--	طرف ذو علاقة	شركة ناشونال برينتينغ انترناشونال هولدنغ(بورومينا)
٥٠ ٤٠١ ١٠٥	٦٦ ٨٦٦ ٧٥٨	--	--	--	--	طرف ذو علاقة	شركة القلعة
٣ ١٠٩ ٠٤٠	٣ ٦٠٩ ٠٤٠	--	--	--	--	طرف ذو علاقة	شركة جراند فيو
--	٤٩٨ ٦٣٠	--	--	--	--	طرف ذو علاقة	شركة الشروق للانتاج الاعلامى
--	--	١٩٧ ٣٦٨ ٣٤٧	٩٢ ٩١٧ ٨٧٢	--	--	طرف ذو علاقة	شركة بيبروس
--	--	٢ ٢١٠ ٢٠٩	٢ ٢٧٦ ٨١٤	--	--	طرف ذو علاقة	الشركة المصرية للنشر العربي والدولي
(٧٢٧ ٦١٧)	(٥٥ ٦٨٦)	--	--	--	١٨ ٦٠٠ ٠٠٠	أعضاء مجلس إدارة	أطراف أخرى - (حساب جارى)
١٣٢ ٣٥٧ ٧٧٥	١٧٠ ٨١٢ ٣١٠	٢٠٧ ٥١٣ ٣٢٢	٩٩ ٣٨٩ ٧٤٣		١٨ ٦٠٠ ٠٠٠		
١٣٣ ٠٨٥ ٣٩٢	١٧٠ ٨٦٧ ٩٩٦						المستحق من أطراف ذات علاقة
(٧٢٧ ٦١٧)	(٥٥ ٦٨٦)						المستحق إلي أطراف ذات علاقة

٣١- نصيب السهم من صافي أرباح العام

بيان	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
صافي أرباح العام بعد ضريبة الدخل	٤٠٣ ٣٤٥ ٧٤٨	٤٥٠ ١٠٠ ٢٤٨
يقسم على:		
المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال العام *	٢١١ ٧١٠ ٣٨٠	٢١١ ٧١٠ ٣٨٠
نصيب السهم من صافي أرباح العام (جنيه مصري / سهم)	١,٩١	٢,١٣

وتطبيقاً لأحكام قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٦٨ لسنة ٢٠٢٢ والذي يتضمن معالجة محاسبية للتعامل مع الآثار المترتبة على تحريك اسعار صرف العملات الاجنبية فان نصيب السهم من صافي اجمالي الدخل الشامل يصبح كما يلي:

بيان	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
إجمالي الدخل الشامل عن العام	٣٨٨ ١٣٩ ١٨٢	٩٥٢ ٧٤١ ١٥٥
يقسم على:		
المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال العام *	٢١١ ٧١٠ ٣٨٠	٢١١ ٧١٠ ٣٨٠
نصيب السهم من صافي أرباح العام (جنيه مصري / سهم)	١,٨٣	٤,٥

* بتاريخ ٦ يونيو ٢٠٢٤ وافقت الجمعية العامة غير العادية علي تجزئة القيمة الاسمية للسهم من ١٠ جنيهات مصرية للسهم لتصبح ١ جنيه مصري للسهم الامر الذي ترتب عليه ان يكون رأس مال الشركة المصدر بمبلغ ٢١١ ٧١٠ ٣٨٠ جنيه مصري موزعا علي عدد ٢١١ ٧١٠ ٣٨٠ سهم وتبلغ القيمة الاسمية للسهم ١ جنيه مصري. هذا وقد تم تعديل عقد التأسيس بتلك التعديلات في ١١ أغسطس ٢٠٢٤ والتأشير في السجل التجاري بتاريخ ١٢ أغسطس ٢٠٢٤.

٣٢- إستثمارات مالية متاحة للبيع

بالاشارة الى عملية الطرح المرتقبة لأسهم شركة الوطنية للطباعة "ش.م.م" (الشركة القابضة) في بورصة الأوراق المالية المصرية فقد تم الاتفاق على بيع أسهم شركة دار الشروق ليميتد بى فى اى - شركة خاضعة لأحكام قانون جزر بريطانيا العذراء - برقم تسجيل ١٠٥١٣٦٢ والتي تبلغ عددها ١٥ ٩٧٧ ٥٠٠ بنسبة ٧,٣٤ % والمملوكة للشركة لصالح الاستاذ / شريف المعلم (العضو المنتدب) على ان يكون البيع مشروطاً بموافقة الجمعية العامة العادية لشركة الشروق الحديثة للطباعة.

٣٣- التعويض على أساس السهم

وافقت الجمعية العامة غير العادية للشركة المنعقدة بتاريخ ٢٤ ديسمبر ٢٠٢٣ بالموافقة على قرار مجلس ادارة الشركة المنعقد بتاريخ ١٤ ديسمبر ٢٠٢٣ بشأن تطبيق نظاماً تحفيزياً نقدياً للعضو المنتدب يسمى "النظام التحفيزى طويل الأمد" لمدة ثلاث سنوات. يحق بموجب السيد العضو المنتدب الحصول على حافز نقدي يمثل القيمة السوقية لعدد ١٥٦ ٨٥٠ سهم من أسهم الشركة خلال ثلاث سنوات وفقاً لضوابط التالية:

- حافز نقدي يمثل ١ ٧١٨ ٩٥٠ سهم تستحق في الأول من فبراير من عام ٢٠٢٥.
- حافز نقدي يمثل ١ ٧١٨ ٩٥٠ سهم تستحق في الأول من فبراير من عام ٢٠٢٦.
- حافز نقدي يمثل ١ ٧١٨ ٩٥٠ سهم تستحق في الأول من فبراير من عام ٢٠٢٧.

علماً بأن القيمة الاسمية للسهم بعد تجزئته تبلغ ١ جنيه مصري. ويكون تطبيق هذا النظام مشروطاً بقيد الشركة وتداولها في البورصة المصرية.

على ان يتم اعادة توزيع قيمة تطبيق نظام التحفيز النقدي طويل الاجل كما يلي:

- حافز نقدي يمثل ٥٠.٠٠٠ سهم تستحق في ٢٨ فبراير ٢٠٢٥
- حافز نقدي يمثل ١٦٦٨٩٥٠ سهم تستحق في ٣٠ يونيو ٢٠٢٥.
- حافز نقدي يمثل ١٧١٨٩٥٠ سهم تستحق في ٢٨ فبراير ٢٠٢٦.
- حافز نقدي يمثل ١٧١٨٩٥٠ سهم تستحق في ٢٨ فبراير ٢٠٢٧.

بناءً على ما سبق فقد قامت ادارة شركة الوطنية للطباعة بعمل دراسة للقيمة الحالية الواجب نظير تطبيق هذا النظام وبيانها كما يلي:

المبالغ الواجب الاعتراف بها	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	٣١ ديسمبر ٢٠٢٦	٣١ ديسمبر ٢٠٢٧
خلال مدة النظام	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري
فبراير ٢٠٢٥	١٢٥٢ ٥٨٤	٢٠١ ٩١٩	--	--
يونيو ٢٠٢٥	٣٢ ٥٥٢ ٨٨٤	١٦ ٠٩٨ ٥٥٨	--	--
فبراير ٢٠٢٦	٢٣ ٢٩٥ ٥٢٩	٢٣ ٢٣١ ٨٨٠	٣ ٧٥٥ ٢٩٠	--
فبراير ٢٠٢٧	١٦ ٠٠٤ ٤٠٠	١٥ ٩٦٠ ٦٧١	١٥ ٩٦٠ ٦٧١	٢ ٥٧٩ ٩٤٤
	٧٣ ١٠٥ ٣٩٧	٥٥ ٤٩٣ ٠٢٨	١٩ ٧١٥ ٩٦١	٢ ٥٧٩ ٩٤٤

وبشكل عام تسوي المنح بحقوق ملكية. ولكن في ظروف محدودة قد تسوي المنح نقداً. وأثبتت الشركة مصروفات التعويض في قائمة الدخل للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.

بيان

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

جنيه مصري

تسوي نقداً

٧٣ ١٠٥ ٣٩٧

مصروف تعويض علي أساس السهم

تم تحديد القيمة العادلة للمكافآت الممنوحة بالرجوع إلي القيم السوقية للأسهم العادية للشركة في تواريخ كل استحقاق.

بيان	عدد الأسهم الممنوحة	المتوسط المرجح للقيمة العادلة للسهم	إجمالي القيمة الممنوحة
------	---------------------	-------------------------------------	------------------------

تقديري

جنيه مصري

جنيه مصري

سهم

١٥٠ ٦٨٣ ١٥٧

٢٩,٢٢

٥ ١٥٦ ٨٥٠

قيمة خطة الحوافز طويلة الأجل لبعض الموظفين المؤهلين الآخرين

٣٤- الموقف الضريبي

١/٣٤ شركة الشروق الحديثة للطباعة والتغليف

تخضع أرباح الشركة للضريبة على الدخل طبقاً لأحكام القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ الخاص بالضريبة على الدخل ولائحته التنفيذية وتعديلاته.

أولاً: ضريبة الأرباح التجارية والصناعية:

السنوات من بداية النشاط حتى عام ٢٠٢٠

تم المحاسبة والاتفاق عن السنوات المذكورة وسداد كافة لصرائب المستحقة طبقاً لفروق الفحص.

السنوات ٢٠٢١-٢٠٢٣

تم تقديم الاقارار عن السنوات ٢٠٢١ - ٢٠٢٣ في المواعيد القانونية و سداد الضريبة المستحقة من واقع الإقرار ولم يتم الفحص حتي تاريخه.

ثانياً: ضريبة كسب العمل:

تم المحاسبة و الربط و السداد حتى نهاية ٢٠٢٢.

و تم تقديم الاقارار الربع سنوية والتسويات السنوية في المواعيد المحددة طبقاً لقانون ٢٠٦ حتي تاريخه.

ثالثا: ضريبة القيمة المضافة:

تم المحاسبة والربط والسداد حتى نهاية ٢٠٢٠. السنوات من ٢٠٢١ حتى تاريخه تم تقديم الاقرارات الضريبية في المواعيد القانونية وجارى فحص عن تلك السنوات.

رابعا: ضريبة الخصم و التحصيل تحت حساب الضريبة

تم الفحص حتى نهاية ٢٠٢٠ و سداد كافة الفروق الضريبية و تم تقديم نماذج ٤١ ضريبة عن عام ٢٠٢١ حتى ٣٠-٦-٢٠٢٤ طبقا للمواعيد القانونية.

خامسا: ضريبة الدمغة

تم الفحص حتى نهاية ٢٠٢٢ و تم سداد الفروق الضريبية.

سادسا: الضريبة العقارية

- لم يتم الفحص من بداية النشاط حتى تاريخه.
- تم سداد الضريبة العقارية حتى عام ٢٠٢١.
- من عام ٢٠٢٢ حتى عام ٢٠٢٤ تم اعفاء المنشآت الصناعية من تحمل الضريبة العقارية بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦١ لسنة ٢٠٢٢.

٢/ ٣٤ شركة المتحدة لصناعة الورق والكرتون

اولا: الضريبة على دخل الأشخاص الاعتبارية:

تخضع أرباح الشركة للضريبة على دخل الاشخاص الاعتبارية طبقا لاحكام قانون الضرائب على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ولائحته التنفيذية وتعديلاته.

السنوات المالية ٢٠٠٩ و ٢٠١٠

تم ربط الضريبة تقديريا عن تلك السنوات والاطار بنموذج ١٩ بتاريخ ٢٠١٥/٤/١٢ وتم الطعن عليه وصدر قرار اللجنة الداخلية بتاريخ ٢٠١٨/٨/١٢ باعادة الملف الى المأمورية المختصة لاعادة الفحص وتم الفحص من قبل المأمور المختص وفي انتظار اعتماد تقرير الفحص النهائي.

السنوات المالية ٢٠١١ و ٢٠١٢

تم تقديم الاقرارات الضريبية عن تلك السنوات في المواعيد القانونية ولم يتم ادراجها ضمن عينة الفحص وبالتالي تم اعتماد الاقرار الضريبي.

السنوات من ٢٠١٣ حتى ٢٠٢٤

تم تقديم الاقرارات الضريبية عن تلك السنوات في المواعيد القانونية وجاري الفحص الضريبي من قبل مأموريه ضرائب الشركات المساهمة عن تلك السنوات.

ثانيا: ضريبة الدمغة:

السنوات من ٢٠٠٩ حتى ٢٠٢١

تم فحص دفاتر الشركة منذ بدء النشاط حتى تاريخه, وتم سداد فروق الفحص.

السنوات من ٢٠٢٢ حتى ٢٠٢٤

لم يتم فحص دفاتر الشركة عن تلك السنوات.

ثالثا: ضريبة كسب العمل:

السنوات من ٢٠١٠/٢٠٠٩ حتى ٢٠٢١

تم فحص دفاتر الشركة و سداد كافة الفروق الضريبية حتى عام ٢٠٢٠

السنوات ٢٠٢٢ حتى تاريخه

تم تقديم الأقرارات الربع سنوية وكذلك التسويات الضريبية السنوية على المنظومة الإلكترونية في المواعيد القانونية طبقا لقانون رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠ ولم يتم الفحص.

رابعاً: ضريبة القيمة المضافة (ضريبة المبيعات سابقاً):

السنوات من ٢٠١٦ حتى ٢٠١٨

تم الفحص وسداد كافة الفروق الضريبية.

السنوات من ٢٠١٩ حتى تاريخه

تم تقديم الإقرارات الضريبية في المواعيد القانونية ولم يتم الفحص حتى تاريخه.

خامساً: الضريبة العقارية:

لم يتم الفحص من بداية النشاط حتى تاريخه.

السنوات من ٢٠١٧ حتى ٢٠١٩

تم الفحص والربط السنوي طبقاً لقرار لجنة انهاء المنازعات وتم سداد الضريبة العقارية.

السنوات من ٢٠٢٢ حتى ٢٠٢٤

تم إعفاء المنشآت الصناعية من تحمل الضريبة العقارية بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦١ لسنة ٢٠٢٢.

سادساً: ضريبة الخصم والتحصيل تحت حساب الضريبة:

تم تقديم النماذج ٤١ ض حتى آخر فترة ٢٠٢٤/١٢/٣١ وتم فحص السنوات حتى ٢٠٢٠ وسداد كافة الفروق الضريبية الناتجة عن الفحص.

السنوات من ٢٠٢١ حتى تاريخه

يتم تقديم النماذج ٤١ ض في المواعيد المقررة ولم يتم الفحص.

٣/ ٣٤ شركة وندسور لتجارة وتصنيع الورق

أولاً: ضريبة القيمة المضافة

تم الفحص وسداد الفروق الضريبية من بداية النشاط حتى ٢٠١٨ وتم التسوية والسداد.

ثانياً: ضريبة الدخل

تم الفحص من عام ٢٠١١ وحتى ٢٠٢١ وسداد الفروق الضريبية.

رابعاً: ضريبة كسب العمل

تم الفحص من بداية النشاط وسداد كافة الفروق الضريبية حتى نهاية عام ٢٠٢١.

السنوات ٢٠٢٢ و ٢٠٢٣ جرى الفحص وتم تقديم الإقرارات الربع سنوية والتسوية السنوية على المنظومة حتى تاريخه.

خامساً: ضريبة الدمغة

تم الفحص الضريبي لدفاتر الشركة من قبل مأمورية الضرائب المختصة حتى عام ٢٠٢١ وتمت التسوية وسداد الفروق.

٤/ ٣٤ شركة البدار للعبوات

أولاً: ضريبة أرباح شركات الأموال

تخضع أرباح الشركة للضريبة على دخل الأشخاص الاعتبارية طبقاً لأحكام قانون الضرائب على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ولائحته التنفيذية وتعديلاته.

السنوات المالية من بداية النشاط وحتى عام ٢٠١٩

تم فحص دفاتر الشركة عن تلك السنوات وتم الربط النهائي وتسوية الفروق المستحقة والسداد.

السنوات المالية من عام ٢٠٢٠ حتى عام ٢٠٢٣

قدمت الشركة الإقرارات الضريبية عن تلك السنوات في المواعيد القانونية طبقاً لأحكام القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ولم يتم الفحص حتى تاريخه طبقاً لخطة المصلحة.

ثانياً: ضريبة كسب العمل:

السنوات المالية من بداية النشاط وحتى عام ٢٠٢٢

تم فحص دفاتر الشركة عن تلك السنوات وتم سداد الفروق الضريبية.

السنوات المالية من ٢٠٢٣ حتى ٢٠٢٤

تم تقدير الاقرارات الربع سنوية حتي تاريخه وكذلك التسوية حتي ٣١-١٢-٢٠٢٤ طبقاً للقانون ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠.

ثالثاً: ضريبة الدمغة:

السنوات المالية من بداية النشاط وحتى ٢٠٢٠

تم فحص دفاتر الشركة عن تلك السنوات وتم الربط والسداد.

السنوات من ٢٠٢١ حتى ٢٠٢٤

لم يتم فحص دفاتر الشركة عن هذه السنوات من قبل مصلحة الضرائب.

رابعاً: ضريبة القيمة المضافة (ضريبة المبيعات سابقاً):

الفترة المالية من بدء النشاط حتى عام ٢٠٢٠

تم فحص دفاتر الشركة عن تلك السنوات وتم سداد كافة الفروق الضريبية.

السنوات المالية من عام ٢٠٢١ حتى ٢٠٢٤

قامت الشركة بتقديم الاقرارات الضريبية عن تلك السنة في المواعيد القانونية مع سداد الضريبة المستحقة من واقع الاقرارات ولم يتم إخطار الشركة بطلب فحص تلك السنة من قبل مصلحة الضرائب.

خامساً : ضريبة الخصم والاضافة :

تقوم الشركة بتطبيق نظام استقطاع وخصم وتحصيل الضريبة وتوريدها لمصلحة الضرائب في المواعيد القانونية، علماً بأنه قد تم فحص السنوات المالية حتى ٢٠٢١ وتم السداد والتسوية .

٣٤ / ٥ شركة الوطنية

أ (ضريبة شركات الأموال :

- عن عام ٢٠٠٥ حتي ٢٠٠٨ لم ترد ضمن عينة الفحص.

- عام ٢٠٠٩ الي ٢٠١٠ تم الفحص المكتبي وقامت الشركة بالطعن رقم ٢١٩ لسنة ٢٠١٧ ومنظور امام لجنة الطعن رقم (٣٣) قطاع (١) برقم ٢٨٧ لسنة ٢٠١٨ وصدر القرار بإعادة الفحص.

تلتزم الشركة بتقديم الاقرارات الضريبية في المواعيد القانونية عن السنوات من ٢٠١١ حتي ٢٠٢٣ ولم يتم الفحص حتي تاريخه او استلام اي نماذج ضريبية عن تلك الفترة.

ب (ضريبة الدمغة :

لم يتم بعد فحص الشركة منذ بدء النشاط و حتى تاريخه بناء علي ما قدمته الشركة.

ج (ضريبة كسب العمل :

تم الفحص من بداية النشاط حتي ٢٠٢٠ و سداد كافة الفروق الضريبية

ومن عام ٢٠٢١ حتي تاريخه لم يتم الفحص و تم تقديم التسويات الضريبية في المواعيد القانونية.

د (ضريبة القيمة المضافة :

تم تسجيل الشركة بـضريبة القيمة المضافة اعتباراً من تاريخ ٢١-١٢-٢٠٢٢ وتقديم الاقرارات الضريبية في المواعيد القانونية وسداد كافة الضريبة المستحقة من واقع الإقرار ولم يتم الفحص حتي تاريخه.

و (الضريبة العقارية :

لم يتم تقديم ما يفيد مطالبة الشركة بقيمة الضريبة العقارية المستحقة.

تتعرض شركات المجموعة للمخاطر المالية التالية نتيجة لإستخدامها للأدوات المالية:

- خطر الائتمان
- خطر السيولة
- خطر السوق.
- خطر العملة.
- خطر سعر الفائدة.
- إدارة مخاطر رأس المال.

ويعرض هذا الإيضاح المعلومات المتعلقة بتعرض المجموعة للمخاطر المذكورة أعلاه وكذا أهداف المجموعة والسياسات والطرق الخاصة بقياس وإدارة الخطر وكذلك إدارة المجموعة لرأس المال كما يعرض بعض الإفصاحات الكمية الإضافية المتضمنة في هذه القوائم المالية المجمعة.

يتولى مجلس إدارة المجموعة المسؤولية الكاملة الخاصة بوضع ومراقبة الإطار العام لإدارة مخاطر المجموعة كما يقوم بتحديد وتحليل المخاطر التي تواجه المجموعة لتحديد مستويات المخاطر وأوجه الرقابة المناسبة ومتابعة تلك المخاطر ومدى إلزامها بتلك المستويات. وتهدف إدارة المجموعة إلى وضع بيئة رقابية بناءة ومنضبطة والتي من خلالها تضمن أن كافة الموظفين على دراية وفهم بدورهم والالتزاماتهم.

• إدارة مخاطر رأس المال

تقوم المجموعة بإدارة رأسمالها بغرض الحفاظ على قدرة الشركات على الاستمرار وبما يحقق أعلى عائد للمساهمين من خلال الحفاظ على نسب مثالية لأرصدة الدين وحقوق الملكية. ولا توجد أية تغيرات جوهرية في الإستراتيجية العامة للمجموعة.

يتكون هيكل رأس مال المجموعة من صافي الدين (ويمثل المبالغ المقترضة المبينة بالتفصيل بالإيضاحات رقم ١٥ و ١٦ - مخصوماً منها النقدية وأرصدة لدى البنوك) وحقوق ملكية المجموعة (وتشمل رأس المال المصدر والاحتياطيات والأرباح المرحلة) ولا يخضع رأس المال لأي متطلبات تفرضها جهات خارج المجموعة.

ووفقاً للسياسات والإجراءات الداخلية للمجموعة تقوم الإدارة التنفيذية بمراجعة هيكل رأس المال بصفة منتظمة. وكجزء من هذه المراجعة تأخذ الإدارة باعتبارها تكلفة رأس المال والمخاطر المصاحبة لكل فئة من فئات رأس المال.

• خطر الائتمان

يتمثل خطر الائتمان في خطر عدم وفاء أحد أطراف الأدوات المالية لالتزاماته ويعرض الطرف الآخر لخسائر مالية وينشأ هذا الخطر بصفة رئيسية من العملاء والمدينون الآخرون لشركات المجموعة.

العملاء والمدينون الآخرون

إن تعرض المجموعة لخطر الائتمان يتأثر بصفة أساسية بالخصائص الخاصة بكل عميل. أن الخصائص الديموجرافية لقاعدة عملاء المجموعة بما فيها خطر الإخفاق الخاص بالنشاط لها تأثير أقل على خطر الائتمان.

مبيعات المجموعة تمثل مبيعات لعدد كبير من العملاء المحليين والأجانب ولذلك ليس هناك تركيز لخطر الائتمان من الناحية الجغرافية وقد وضعت إدارة المجموعة مجموعة من السياسات الائتمانية والتي بموجبها يتم عمل التحليل الائتماني اللازم لكل عميل مقابل شروط السداد والتسليم المقدمة له.

وتقوم شركات المجموعة بإثبات خسائر الاضمحلال والتي تمثل تقديرها للخسارة المتكبدة الخاصة بالعملاء والمدينون الآخرون في ضوء المعلومات التاريخية الخاصة بالتعامل معهم.

• خطر السيولة

يتمثل خطر السيولة في خطر عدم وفاء المجموعة لالتزاماتها في تاريخ استحقاقها.

إن منهج المجموعة في إدارة السيولة هو التأكد - كلما أمكن ذلك - من أن لديها دائماً سيولة كافية لمقابلة التزاماتها في تاريخ استحقاقها في الظروف العادية والحرية بدون تكبد خسائر غير مقبولة أو إلحاق الضرر بسمعة المجموعة. كما تتأكد المجموعة من توافر النقدية الكافية عند الطلب لمقابلة مصروفات التشغيل المتوقعة لفترة ملائمة بما فيها أعباء الالتزامات المالية ويستبعد من ذلك التأثير المحتمل للظروف الحادة التي لا يمكن التنبؤ بها بدرجة معقولة مثل الكوارث الطبيعية والحوادث .

• خطر السوق

أن أنشطة المجموعة تُعرضُها بشكلٍ أساسي للمخاطر المالية الناتجة عن التقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية والتقلبات في أسعار الفائدة.

• خطر سعر العملة

تتم بعض معاملات الشركة بعملات أجنبية نتيجة نشاط الشركة و تعاملاتها وتعرض الشركة نتيجة لذلك لتقلبات في أسعار صرف العملات. ويُعد الدولار الأمريكي واليورو والجنيه الاسترليني هي العملات الرئيسية التي تتم بها هذه المعاملات. وتقوم الشركة بإدارة مدى تعرضها لخطر أسعار صرف العملات الأجنبية.

ويعرض الجدول التالي القيم الدفترية - في نهاية السنة المالية - لأصول الشركة ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية الرئيسية (وتتمثل بصفة أساسية في أرصدة مستحقة على عملاء) والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بنفس العملات (وتتمثل بصفة أساسية في موردين بالعملة الأجنبية) والتي تتعرض الشركة بسببها إلى خطر سعر صرف العملة:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤		
الأصول	الالتزامات	
جنيه مصري	جنيه مصري	
٣٧٢ ٦١٦ ٨٣٦	--	دولار أمريكي
--	٢٤ ١٥٢ ١٢٨	يورو
٢٤ ٩٩٨	--	جنيه استرليني
١١ ٨٠٣	--	فرنك سويسري
٤٩٣ ٨٤٥	--	ريال سعودي
١١ ٤٣٣ ٥٣٥	--	درهم اماراتي
٣٨٤ ٥٨١ ٠١٧	٢٤ ١٥٢ ١٢٨	الأجمالي

• تحليل حساسية خطر العملة الأجنبية

و يوضح الجدول مدي حساسية الشركة لزيادة او نقص بنسبة ١٠٪ في الجنيه المصري مقابل اسعار العملات الاجنبية المشار اليها. وتعتبر ال ١٠ ٪ هي نسبة الحساسية المستخدمة في اعداد التقارير الداخلية عن خطر العملات الاجنبية و عرضها علي المديرين المسؤولين، و تمثل تقييم الادارة للتغير المتوقع بدرجة معقولة في اسعار صرف العملات الاجنبية. ويتضمن تحليل الحساسية فقط الارصدة القائمة ذات الطبيعة النقدية بعملات اجنبية ويقوم علي اساس تعديل ترجمة ارصدة تلك البنود في نهاية الفترة بنسبة تغير قدرها ١٠٪ في اسعار صرف تلك العملات.

ويشير الرقم الايجابي في الجدول ادناه الي زياده في الربح عندما تزداد قوه الجنيه المصري بنسبه ١٠٪ مقابل العملات الاجنبية المعنيه وفي حاله ضعف الجنيه المصري بنسبة ١٠٪ مقابل العملات الاجنبية المعنيه فسوف يؤدي ذلك الي تأثير معاكس بنفس القيمه علي الربح وتصبح القيم ادناه سالبه .

البيان التالي يوضح تعرض الشركة لخطر أسعار صرف العملات الأجنبية بالعملات الأساسية:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤		
الأصول	الالتزامات	
جنيه مصري	جنيه مصري	
٣٧ ٢٦١ ٦٨٤	--	دولار أمريكي
--	٢ ٤١٥ ٢١٣	يورو
٢ ٥٠٠	--	جنيه استرليني
١ ١٨٠	--	فرنك سويسري
٤٩ ٣٨٥	--	ريال سعودي
١ ١٤٣ ٣٥٤	--	درهم اماراتي
٣٨ ٤٥٨ ١٠٢	٢ ٤١٥ ٢١٣	الأجمالي

ارتفعت حساسية الأرباح أو الخسائر وحقوق الملكية للتغيرات في سعر الصرف بسبب:

- قيام البنك المركزي المصري باتخاذ بعض الإجراءات المالية خلال عامي ٢٠٢٢ و ٢٠٢٣ للحد من تأثير الظروف الاقتصادية العالمية والمحلية والمخاطر الجيوسياسية التي يواجهها الاقتصاد المصري، ومن بين هذه الإجراءات تخفيض قيمة الجنيه المصري مقابل العملات الأجنبية ورفع معدل الفائدة على الإيداع والإقراض لليلة واحدة ووضع حدود قصوى على السحب والإيداع النقدي بالبنوك. مما نتج عنه نقص في معدلات التبادل والاتاحة للعملات الأجنبية من خلال القنوات الرسمية، مما أدى الى تأخير سداد بعض الالتزامات المالية بالعملات الأجنبية وكذا ارتفاع تكاليف التدبير والسداد. وقد صدر قرار وزير المالية رقم ٣٤ لسنة ٢٠٢٤ بشأن اعتماد نسبة التغير في فروق الأسعار الناتجة عن تدبير العملات الأجنبية عند تحديد وعاء الضريبة علي الدخل لعام ٢٠٢٣، وإذا ما قامت الشركة بالاسترشاد به عند اجراء إعادة ترجمة صافي أرصدة العملات الأجنبية ذات الطبيعة النقدية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، فقد يكون له أثار مالية هامة علي نتائج أعمال وحقوق ملكية الشركة.

- قرار البنك المركزي المصري في ٦ مارس ٢٠٢٤ (الفترة التالية) بالسماح لسعر الصرف أن يتحدد وفقاً لآليات السوق.

• خطر سعر الفائدة

يتمثل هذا الخطر في التغير في أسعار الفائدة بالسوق والذي يؤثر عكسياً على نتائج الأعمال وقيم الأصول والالتزامات المالية. وتقوم المجموعة بمتابعة تغيرات أسعار الفائدة بطريقة مستمرة، وفي حالة ارتفاع أسعار الفائدة بشكل ملحوظ تقوم المجموعة بالاعتماد على مصادر التمويل الذاتية حتى تتجنب التقلبات في أسعار الفائدة وتأثيرها على القيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية.

• تحليل حساسية سعر الفائدة

تم تحديد تحليلات الحساسية الواردة أدناه بناء على مدى التعرض لأسعار الفائدة المرتبطة بالمشتقات المالية والأدوات المالية غير المشتقة في نهاية الفترة المالية. وبالنسبة للالتزامات ذات سعر الفائدة المتغير فقد أعد التحليل بافتراض أن مبلغ الالتزام القائم في نهاية الفترة المالية كان قائماً طوال العام. ويستخدم مؤشر "المائة نقطة" وتعادل ١٪ زيادة أو نقص عند إعداد التقارير الداخلية التي تتناول خطر سعر الفائدة والتي تُعرض على موظفي الإدارة المسؤولين ويمثل هذا المؤشر تقدير الإدارة للتغير المتوقع بدرجة معقولة في أسعار الفائدة.

• قياس القيمة العادلة

المستوي الأول: قياسات القيمة العادلة بهذا المستوى تمثل تلك القياسات المستمدة من أسعار معلنة (غير معدلة) لأصول أو التزامات مطابقة في أسواق نشطة.

المستوي الثاني: قياسات القيمة العادلة بهذا المستوى تمثل تلك القياسات المستمدة من مدخلات قابلة للملاحظة بالنسبة للأصل أو الالتزام سواء بطريقة مباشرة (أي تمثل أسعار) أو بطريقة غير مباشرة (أي مشتقة من أسعار) - ولكنها لا تُعد أسعاراً معلنة كالتى يتضمنها المستوى الأول.

المستوي الثالث: قياسات القيمة العادلة بهذا المستوى تمثل تلك القياسات المستمدة من أساليب تقييم تتضمن مدخلات - للأصل أو الالتزام - لا تعتمد على بيانات سوقية قابلة للملاحظة (أي تمثل مدخلات غير قابلة للملاحظة).

٣٦- أحداث هامة خلال السنة المالية الحالية و الفترة اللاحقة

قامت شركة البدار للعبوات "شركة تابعة" بين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩١ بشراء قطعة أرض بمساحة إجمالية قدرها ٨ ٧٥٠ متر مربع تقريبا بحوض سمعان الوسطاني بموجب عقود ابتدائية من مالكيها الأصلي استنادا الى عقود مسجلة والى حكم قضائي نهائى بات صدر لصالح المالك الأصلي سنة ١٩٨٩ والذي حُكم بتسليم المالك الأصلي المسطح ٤٢ فدان من الأرض الفضاء بحوض سمعان الوسطاني والانتفاع بها والتصرف فيها هذا وقد تم تسجيل تلك الأراضي في دفاتر شركة البدار للعبوات ضمن بند الاستثمار العقارى.

تم اخطار الشركة بوجود مطالبة من الهيئة العامة للإصلاح الزراعى "التابعة لوزارة الزراعة" مطالبة الشركة بسداد حق انتفاع بادعاء انها المالكة للأرض التى اشترتها شركة البدار للعبوات بين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩١ نتيجة وجود حكم من المحكمة الادارية العليا لصالح الهيئة العامة للإصلاح الزراعى شمل استرداد الهيئة لبعض الاراضى ومنها القطعة رقم ٣٣ حوض سمعان الوسطاني التى تشمل الاراضى التى اشترتها شركة البدار للعبوات بين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩١. ولم يتم اعلان الشركة بهذه الدعوى أو بطعون وزارة الزراعة ولم يتم اخطارها بأى من ذلك وبالتالى لم تتدخل فيها.

وتبين ايضا ان الهيئة أصدرت قراراً عام ١٩٨١ بالافراج المؤقت عن القطعة ٣٣ حوض سمعان الوسطاني وشمل قرار الافراج عن جميع القطع بمساحة ٦٥ فدان وسلمت المالك الأصلي هذه الاراضى والتى أصدرت محكمة جنوب القاهرة حكمها النهائى البات سالف الذكر فى عام ١٩٨٨ باحقيقته فى التصرف فيها وبمنع تعرض وزارة الزراعة اليه وهو الحكم الذى استند عليه مالكو الشركة السابقين فى شرائهم للأرض. بسبب تضارب هذين الحكمين النهائيين وحفاظا على أصول الشركة تقدمت الشركة بطلب تقنين وضع الأرض.

قامت الشركة بالتفاوض مع الهيئة على تخفيض مبلغ حق الانتفاع ولكن صدر قرار من اللجنة بتقدير حق الانتفاع اعتبارا من عام ٢٠٠٦ بإجمالى قدره حولى ٣ ٥٠٠ جنيه مصرى للمتر المربع بما لا يتفق مع للمادة ٣٧٥ من القانون المدنى الذى ينص على التقادم بمضى خمس سنوات ويختلف أيضا مع قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣ ٣٠٨ لعام ٢٠٢٢ الذى يحدد قيمة حق الانتفاع سنوياً بواقع ٥٪ من سعر متر التملك.

بناء على رأى المستشار القانونى للشركة الذى يرى ان أن حيازة الأرض هى حيازة فعلية ومستقرة وتحت سيطرة الكاملة لشركة البدار للعبوات ولولا قرار الهيئة فيما يتعلق بحق الانتفاع لكانت الشركة انتهت من تقنين وضع الارض وامتلاكها ملكية كاملة بما يضمن حقوقها القانونية الكاملة فى التصرف فيها واستغلالها كما ان حق الانتفاع للقانون المدنى يستحق عن السنوات الخمس الاخيرة فقط وبما لا يزيد عن ٥٪ من سعر تملك الارض وفقا لقرار السيد رئيس مجلس الوزراء بخصوص الارض المستغلة.

بتاريخ ١ فبراير ٢٠٢٤ قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في اجتماعها يوم الخميس الموافق ١ فبراير ٢٠٢٤ رفع سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي بواقع ٢٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ٢١,٢٥٪، ٢٢,٢٥٪ و ٢١,٧٥٪، على الترتيب. كما تم رفع سعر الائتمان والخصم بواقع ٢٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ٢١,٧٥٪.

بتاريخ ٦ مارس ٢٠٢٤ قررت لجنة السياسة النقدية في اجتماعها الاستثنائي رفع سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي بواقع ٦٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ٢٧,٢٥٪، ٢٨,٢٥٪ و ٢٧,٧٥٪، على الترتيب. كما تم رفع سعر الائتمان والخصم بواقع ٦٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ٢٧,٧٥٪.

بتاريخ ٢٣ مايو ٢٠٢٤ صدر قرار رئيس مجلس الوزراء ١٧١١ لسنة ٢٠٢٤ بتعديل بعض احكام معايير المحاسبة المصرية بأضافة ملحق (هـ) الى معيار المحاسبة المصري رقم (١٣) أثار التغيرات فى أسعار صرف العملات الاجنبية والذى يتضمن معالجة محاسبية خاصة للتعامل مع الاثار المترتبة على تحريك أسعار صرف العملات الاجنبية.

قامت الشركة خلال العام المالى طبقا لقرارى رئيس مجلس الوزراء بتعديل بعض بنود القوائم المالية وجاء بيانها كما يلى:

بيان	القائمة	القيمة قبل التعديل	القيمة بعد التعديل	الفرق
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
فروق تقييم عملات أجنبية	الأرباح والخسائر	٤٤ ٨٢٢ ٤٠٢	١٠٣ ٠٨٦ ٦٩٦	(٥٨ ٢٦٤ ٢٩٤)
تكلفة اقتناء آلات "إيضاح رقم ٥"	المركز المالى	٢ ٧٤٩ ٢٥٥ ٤٨١	٢ ٧٧٧ ٧١٥ ٤٦٩	٢٨ ٤٥٩ ٩٨٨
فروق تقييم العملة المدينة الناتجة عن أثر تطبيق ملحق (هـ) لمعايير المحاسبة المصرى رقم (١٣) المعدل ٢٠٢٤**	الدخل الشامل الاخر	--	(٢٩ ٨٠٤ ٣٠٦)	٢٩ ٨٠٤ ٣٠٦

* يمثل المبلغ في قيمة فروق العملة المدينة الناتجة عن التزامات بالعملة الأجنبية قائمة نتيجة قيام الشركات باقتناء آلات للمصنع متمثلة في ٩ ٨٦٤ ٣٠٤ جنيه مصري تخص شركة الشروق للطباعة والتغليف و ١٨ ٥٩٥ ٦٨٤ جنيه مصري تخص شركة البدار للعبوات.

** يمثل المبلغ في قيمة فروق العملة المدينة والتي نشأت نتيجة إعادة تقييم أرصدة العملاء والموردين والنقدية.

بتاريخ ١٨ يوليو ٢٠٢٤ قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في اجتماعها يوم الخميس الموافق ١٨ يوليو ٢٠٢٤ الإبقاء على سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي عند ٢٧,٢٥٪ و ٢٨,٢٥٪ و ٢٧,٧٥٪ على الترتيب. كما قررت الإبقاء على سعر الائتمان والخصم عند ٢٧,٧٥٪. ويأتي هذا القرار انعكاسا لآخر المستجدات والتوقعات على المستويين العالمي والمحلي منذ الاجتماع السابق للجنة السياسة النقدية.

قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في اجتماعها يوم الخميس الموافق ٥ سبتمبر ٢٠٢٤ الإبقاء على سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي عند ٢٧,٢٥٪ و ٢٨,٢٥٪ و ٢٧,٧٥٪ على الترتيب. كما قررت الإبقاء على سعر الائتمان والخصم عند ٢٧,٧٥٪.

قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في اجتماعها يوم الخميس الموافق ١٧ أكتوبر ٢٠٢٤ الإبقاء على سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي عند ٢٧,٢٥٪ و ٢٨,٢٥٪ و ٢٧,٧٥٪ على الترتيب. كما قررت الإبقاء على سعر الائتمان والخصم عند ٢٧,٧٥٪.

في بتاريخ ٢٣ أكتوبر ٢٠٢٤ تم اصدار قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٥٢٧ لسنة ٢٠٢٤ باضافه الي معايير المحاسبة المصرية معيار جديد رقم (٥١) "القوائم المالية في اقتصاديات التضخم المفرط". يلزم هذا المعيار الشركات التي تعمل في الاقتصادات التي تواجه التضخم المفرط بتعديل بياناتها المالية لتعكس القوة الشرائية الحالية للعملة الوظيفية. ويجب تطبيق هذا المعيار عندما يتم الاعتراف رسميًا بأن الاقتصاد المصري أو اقتصاد تشغيل المنشأة يعاني من التضخم المفرط. ويحدث ذلك عادةً عندما تصل معدلات التضخم التراكمية على مدى ثلاث سنوات إلى أو تتجاوز ١٠٠٪، رغم أنه يمكن أيضًا النظر في عوامل نوعية أخرى.

قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في اجتماعها يوم الخميس الموافق ٢١ نوفمبر ٢٠٢٤ الإبقاء على سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي عند ٢٧,٢٥٪ و ٢٨,٢٥٪ و ٢٧,٧٥٪ على الترتيب. كما قررت الإبقاء على سعر الائتمان والخصم عند ٢٧,٧٥٪.

بتاريخ ٢٦ ديسمبر ٢٠٢٤ قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في اجتماعها لإبقاء على سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي عند ٢٧,٢٥٪ و ٢٨,٢٥٪ و ٢٧,٧٥٪، على الترتيب. كما قررت الإبقاء على سعر الائتمان والخصم عند ٢٧,٧٥٪.

بتاريخ ٢٠ فبراير ٢٠٢٥ قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في اجتماعها لإبقاء على سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي عند ٢٧,٢٥٪ و ٢٨,٢٥٪ و ٢٧,٧٥٪، على الترتيب. كما قررت الإبقاء على سعر الائتمان والخصم عند ٢٧,٧٥٪.

قيد أسهم شركة الوطنية للطباعة بجدول قيد الأوراق المالية المصرية

وفقا لقرار الجمعية العامة غير العادية للشركة الوطنية للطباعة ش.م.م المنعقدة في تاريخ ٢٠٢٣/١٢/٢٤ (أولا) وافقت الجمعية بالإجماع علي قيد إجمالي أسهم رأسمال الشركة في السوق الرئيسية البورصة المصرية وتفويض السيد / رئيس مجلس الإدارة و/أو العضو المنتدب في اتخاذ الإجراءات الخاصة بقيد الشركة تمهيدا لطرح أسهمها بالبورصة المصرية . ولهما في ذلك التوقيع علي كافة المستندات والعقود والقرارات اللازمة.(ثانيا) وافقت الجمعية بالإجماع علي تفويض السيد / رئيس مجلس الإدارة و/أو العضو المنتدب في تعيين مستشار مالي مستقل بغرض اعداد دراسة للقيمة العادلة لسعر سهم رأسمال الشركة وفقا للمتطلبات والضوابط الصادرة عن الهيئة العامة للرقابة المالية، علي أن يعرض التقرير علي الجمعية العامة الغير عادية لاعتماد صدوره.(ثالثا) وافقت الجمعية بالاجماع علي طرح بحد أقصى عدد ٢ ١١٧ ١٠٤ سهم (فقط اثنان مليون مائة وسبعة عشر ألف ومائة وأربعة سهم بما يمثل حد أقصى ١٠٪ من أسهم الشركة الحالية للطرح العام و/أو الخاص طرحا ثانويا في البورصة المصرية. علي أن يتم الاشتراك في الطرح وفقا لنشرة الطرح العام و/أو الخاص بالسوق الثانوي المعتمدة من قبل الهيئة العامة للرقابة المالية. حيث قررت لجنة قيد الاوراق المالية بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٤\١٠\٢١ الموافقة على ما يلي :-

أولاً: قيد أسهم شركة الوطنية للطباعة، قيدا مؤقتاً برأس مال مصدر قدره ٢١١,٧١٠,٣٨٠ جنيه مصري موزع على ٢١,١٧١,٠٣٨ سهم بقيمة اسمية قدرها ١٠ جنيه للسهم الواحد ممثلة في ستة إصدارات بجدول قيد الأوراق المالية المصرية (أسهم) طبقاً للاستثناء الثاني من المادة (٧) والمواد (١) مكرر و(٦) و(١٨) من قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية وذلك كما يلي:

الاصدار	القيمة
جنيه مصرى	
الأول	٢٥٠.٠٠٠
الثاني	٩٩٧٥٠.٠٠٠
الثالث	٣٠.٠٠٠.٠٠٠
الرابع	٢٢ ٢٣٣ ٧٥٠
الخامس	٥٧.٠٠٠.٠٠٠
السادس	٢ ٤٧٦ ٦٣٠
الإجمالي	٢١١ ٧١٠ ٣٨٠

وعلى أن تلتزم الشركة باستيفاء البنود (١، ٢، ٣) من المادة (٧) من قواعد القيد وإتمام إجراءات التسجيل لدى الهيئة وفقاً للقواعد التي يحددها مجلس إدارة الهيئة والتقدم للبورصة لتنفيذ الطرح على تلك الأسهم خلال ستة أشهر من تاريخ القيد المؤقت، وفي جميع الأحوال لا يجوز التعامل على أسهم الشركة خلال الفترة من تاريخ القيد المؤقت وحتى بدء التداول على هذه الأسهم إلا بموافقة الهيئة، ويعتبر القيد المؤقت كأن لم يكن في حالة عدم قيام الشركة بتنفيذ طرح أسهمها واستيفاء شروط ومتطلبات القيد خلال ستة أشهر من تاريخ القيد، ويجوز مد هذه المهلة بموافقة الهيئة في الحالات التي تقدرها بناءً على المبررات والخطة الزمنية التي تقدمها الشركة.

وعلى أن تلتزم الشركة طوال فترة القيد المؤقت بالالتزامات المنصوص عليها بالبنود من (١ إلى ٤) من المادة (٤٨) من هذه القواعد.

ثانياً: أن يلتزم كل مساهم رئيسي و/أو من يحل محله من باقي المساهمين بالشركة عند القيد بالاحتفاظ بنسبة (٧٥٪) من مساهمته في رأس مال الشركة وبما لا يقل عن (٥١٪) من إجمالي أسهم الشركة وذلك حتى اعتماد القوائم المالية للسنة التي يتم فيها تحقيق الشروط الواردة بالبند (٨) هذه المادة، وذلك لمدة لا تقل عن (٢٤) شهر ميلادي وصدور القوائم المالية عن سنتين مالييتين من تاريخ القيد بالبورصة، وأن يتم الاحتفاظ بذات النسبة السابقة في أي زيادة لرأس مال الشركة لذات الفترة، وذلك فيما عدا الأسهم المجانية، وذلك تنفيذاً للفقرة قبل الأخيرة من المادة (٧) من قواعد قيد وشطب الأوراق المالية.

ثالثاً: على أن تدرج أسهم الشركة على قاعدة بيانات البورصة بقطاع النشاط " ورق ومواد تعبئة وتغليف " اعتباراً من يوم الأحد الموافق ٢٠٢٤/٠٢/١٨ باستخدام رمز السهم "Ticker" للشركة " NAPR.CA " على النحو التالي: (ص ١ - ص ٦) ٢١,١٧١,٠٣٨ سهم × ١٠ جنيه = ٢١١,٧١٠,٣٨٠ جنيه مصري. رابعاً: على أن تلتزم الشركة بقيد مسنول علاقات المستثمرين بالسجل الإلكتروني المعد بالبورصة المصرية، وذلك بعد اجتياز المقابلات الشخصية والاختبارات و الدورات التدريبية التي تحددها البورصة المصرية، وذلك قبل بدء التداول على أسهم الشركة طبقاً لأحكام المواد (٤٠، ٤١، ٤١ مكرر) من الإجراءات التنفيذية لقواعد القيد وتعديلاتها.

٣٧- السنة المالية

تبدأ السنة المالية للشركة في أول يناير وتنتهي في ٣١ ديسمبر من كل عام.

رئيس مجلس الإدارة
المهندس/ إبراهيم المعلم



العضو المنتدب
الأستاذ / شريف المعلم



المدير المالي
الأستاذ/ أحمد اباضه

